

از جانب بدو

خط فاصل بند

۱۳۲۲  
شماره ۱۳۲۲

ج



۹۵۷۹-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتب الفوارک الدینیه مؤلف استرآبادی (مولی محمد امین)	شماره ثبت کتاب
موضوع حروف و اعداد و کتب شماره قفسه خط فاصل ضعیف ۵۰۷۰۹	۱۶۰۰۷

خطی - فهرست شده  
۹۵۷۹



از منبید و ...  
 ...


خط فاضل ...  
 ...  
 ...

کتابخانه  
 ...  
 ...

بازدید شد  
 ۱۳۸۴

۹۵۷۹

ن- ۹۵۷۹

	کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	کتاب الفوائد المندیه
۱۶۰۰۷	مؤلف استرلابی (مرلی محمد امین)
۹۵۷۹	موضوع حروف و ادب و کتب ... ... ...

خطی - فهرست شده  
 ۹۵۷۹



كتاب  
الغرائب المدنية في الرد على من قال بالاحتياط والعقل  
في نفس الاحكام الالهية

الحمد لله الذي افاض هذه النعمة علينا  
فقد نالها في ابد النعم والعوائد وانا  
العبد الذي في الهوى المملو بالهوى  
الطاهر وذات العبد المملو بالهوى  
ابو الفضل بن عبد الصمد بن ذلت  
له وطرف الاماني

بسم الله العظيم محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وارضاه نبيا

الفوائد المدينية شرح اصول الكافي شرح الهندس  
شرح المختصر حواشي التوحيد والنسنامه





اما بعد حمد الله تعالى الذي قد افاض علينا هذه النعمة العظيمة والصالحين  
على سائر سبلهم وعلى اصحابهم واوابين بدته عليه كالماء الطاهر من المظلمين  
الذي ظهر للدين **دور** الى اخذ ما قرأت الاصول على معظم اصحابها واستفدت  
حقها ودقايقها من كبار اربابها وتخلت للاحاديث المستفيدة من القوة  
الطاهرة عليهم السلام جلد رواتها العارضة تحتها الواسعة الى ذاتها واضربت على  
الفقه الفواجر بها من قولها واصحابها قدس الله ارواحهم غرضت على تلك الاحادث  
قواعد الاصول لمسطرة كتب اصول الخاصة بكتب العامة والمسايل كما جهاد  
الفقيه في صحتها وموافق لا تغد ولا تحصى في الفتاوى لقواتها فاضر في  
دهر اطول من هذه المنيرة على مشربها الفصول وسلام وحكمة في تلك  
لا حاديت وكيفية الله على اواب الخيما سألنا بالاصول او بالمايل  
العقيدة غير ما سركت بدية العلم واوابها وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء  
نوت الحكمة بعدا في خزانة العلم لما اراد جمع الاضافات في تلك المعظم فراهض  
الكتب الاصولية لدى جوامع شاملة على جلد استغنى عن كلام الغرة الطاهرة  
عليهم السلام ما سألنا في اصول الفقه وطرف ما سألنا في فقهنا بالقرآن والحدس  
الرد على قال بالاجتهاد والتقليد اي ابياح الفقه في نفس الاحكام الالهية **وهي**  
**مسند على مودعة داني عشر فصلا وثمان مائة** في ذكر ما اصدته العلا  
الحلج ومروا في خلافا لمعظم الامامة اصحاب الائمة عليهم السلام **وهو امران احدهما**  
نقسم احاديث كتبنا المأخوذة من الاصول الى الفواصل والاصحاب الائمة عليهم السلام  
لكنه مرجعنا للشيعة في عقايدهم واعمالهم لا سيما في القضية الكبرى فلا نضع في مكان  
في اصلاص الرجال في شيعتهم الى ايام اربعة وعلى ذمعة معظم تلك الاحاديث  
المهمدة في تلك الاصول امرهم عليهم السلام في صحتها وزعم هذا انشا حدة



ذهبه وسبحانه في التصانيف ومبني اصحابها بطريق الراد من العلم **والثاني** اخساره  
ليس فيه فائز الى انك لا تجد في زينات الدين ولا في صورا الخديعة في ذلك  
فان لك في تلك النسخ عاده فيها الا بالعمل بظن من المحققين في احكامها واصحابها او انما يكلامهم في  
الى التزامهم كتبهم الواعية كقولهم المستفاد في كتب العامة الخ لانه لما قرأت بكتاب  
عمر كالماء الطاهر عليهم السلام وسوكان في عقولهم ذلك ولما الفهم في ذلك وجب على الطالب  
لم تأخذ في الله لوجه الام فاهترت والله بعض من الناس **والفصل الاول**  
في الطال حوزة الفقه الاستسقاء في القضية في نفس الحكم في وجوه الفقه في بعض  
حكم لسمه او كما ورد عنهم عليهم السلام **والثاني** في بيان احضار مدرك بالنسبة صورا الدين  
في انما بعدد المرجع المطلق **والثالث** في الطال حصر القضية المحمد والمعلد في القضية  
**والرابع** في بيان ان في كتبهم المواضع كصلا الطر على منبذ العامة وفيه الخاصة **و**  
**السادس** في بيان ما في كتبهم من جموع الناس في القضية وكافنا **والسابع** في حوا الاسرار  
المعجزة على اسفدياهم في كلامهم عليهم السلام وفي كلام قدامنا **والرابع** في صحة احاديث  
كسما ووجه كثر في فقهنا ما هو في الله تعالى وفي حوا الحكم في كونها متواترة  
النسبة الى تولفها في بيان القاعد والروضة في علمهم في الخلاص المحرم في  
ما الاحاديث المتقاة **والخامس** في بيان الاصل في الاجتهاد في العلم بها العلوي **والسادس**  
**والسابع** في البنية على طر من الاعلا او البردات الى وجوه  
في العلم الاعلا لم يوضع عندا في الابواب ان عند احكامها او الحق التي  
وجوه العلم في احوالهم لثلاث من المخط في مقدمه هي مادة المواد  
في بابها او الرد في بابها وان المخط غير عام في هذا النوع من الخطا وغير  
ما في احكامها من الرد في بابها من المخط في بابها العلوي علمهم



انواعها من علمنا زادوا على ذلك منهم سلطان  
المدققين في علمهم الرسالة المحمدية حيث  
في فخرهم من كلام قدسنا ليكن فذلك لما فصلناه ولم احطت  
بما كتبنا هذا تجدونه حقا في ذلك خلت عنها كتب الاول والآخر من احكام  
والفقهاء والمفسرين ولا يصح في ذلك ما اعطاه الله واس الله التوفيق لتمام  
ما انا مشغول به من شرح لاصول الكتاب الكافي وشرح لمذهب الحديث وروى  
لما احدثه الفاضلان المتخصصان في المشكك في المستحق لاف حواش الشرح الجيد  
للتجويد وفوائد المتعلمين في الفقه العربية وحققنا في تحفيظها وادبها للمقرب  
والمرجع والمطالع **المقدم** قد اشهر في بعض المتأخرين من فضلنا المتبحرين  
كالعلماء المحققين في زمانهم في زمر الغيبة تنقسم الزمعة الى محمدية  
محمدية المولدان جمع الى قول الجهاد في المبدأ الشرعية للرسول ضرور الدين  
ولا ينفك عن الامم في زمانهم وان محمد المطلق هو الذي يمكن من استنباط كل  
منه شرعية من غير نظر في ذلك لان ذلك العكس لا يحصل ان يعرف مدارك جميع  
لا احكام الشرعية وله في ذلك المأمور بمحقق عود المقدمات الست في الكلام و  
لا صور والحوادث والتصور في شرائط الادلة والاصول لا يعمد في الكتاب  
الشرعي الاجماع ودليل العقل وذكر العالم الرباني الشاهد الباقس لاسيما  
في بعض كتب الفقه بمبحث الوضوح المعبر عن الكلام ما يعرف به الله تعالى و  
ما لا يجرى صفات الجلال والكرام وعده وحكيه ونوره فتننا صلى الله عليه  
واله وصحبه واما ما علمهم من ذلك فيحصل الوفاء فيهم ويحقق الحق به  
والصدق واجابه اليه صلى الله عليه وآله في احوال الدنيا ولا فرق بين ذلك وبين  
المفصلة والشرائط الزائدة في ذلك بالاطلاق على ما حققه المشككون من احكام  
احوالهم ولا غرض من اعماله عليه كتبهم في الحكمة والمقدمات في الاعراض و  
اجوبة الشبهات وان وجب معرفة كفاية في حقه اخرى وجرم صريح مما  
الاصول المذكورة في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع  
بان انشاءه من غير ان يقطع في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع  
الافضل في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع

انواعها من علمنا زادوا على ذلك منهم سلطان  
المدققين في علمهم الرسالة المحمدية حيث  
في فخرهم من كلام قدسنا ليكن فذلك لما فصلناه ولم احطت  
بما كتبنا هذا تجدونه حقا في ذلك خلت عنها كتب الاول والآخر من احكام  
والفقهاء والمفسرين ولا يصح في ذلك ما اعطاه الله واس الله التوفيق لتمام  
ما انا مشغول به من شرح لاصول الكتاب الكافي وشرح لمذهب الحديث وروى  
لما احدثه الفاضلان المتخصصان في المشكك في المستحق لاف حواش الشرح الجيد  
للتجويد وفوائد المتعلمين في الفقه العربية وحققنا في تحفيظها وادبها للمقرب  
والمرجع والمطالع **المقدم** قد اشهر في بعض المتأخرين من فضلنا المتبحرين  
كالعلماء المحققين في زمانهم في زمر الغيبة تنقسم الزمعة الى محمدية  
محمدية المولدان جمع الى قول الجهاد في المبدأ الشرعية للرسول ضرور الدين  
ولا ينفك عن الامم في زمانهم وان محمد المطلق هو الذي يمكن من استنباط كل  
منه شرعية من غير نظر في ذلك لان ذلك العكس لا يحصل ان يعرف مدارك جميع  
لا احكام الشرعية وله في ذلك المأمور بمحقق عود المقدمات الست في الكلام و  
لا صور والحوادث والتصور في شرائط الادلة والاصول لا يعمد في الكتاب  
الشرعي الاجماع ودليل العقل وذكر العالم الرباني الشاهد الباقس لاسيما  
في بعض كتب الفقه بمبحث الوضوح المعبر عن الكلام ما يعرف به الله تعالى و  
ما لا يجرى صفات الجلال والكرام وعده وحكيه ونوره فتننا صلى الله عليه  
واله وصحبه واما ما علمهم من ذلك فيحصل الوفاء فيهم ويحقق الحق به  
والصدق واجابه اليه صلى الله عليه وآله في احوال الدنيا ولا فرق بين ذلك وبين  
المفصلة والشرائط الزائدة في ذلك بالاطلاق على ما حققه المشككون من احكام  
احوالهم ولا غرض من اعماله عليه كتبهم في الحكمة والمقدمات في الاعراض و  
اجوبة الشبهات وان وجب معرفة كفاية في حقه اخرى وجرم صريح مما  
الاصول المذكورة في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع  
بان انشاءه من غير ان يقطع في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع  
الافضل في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع

انواعها من علمنا زادوا على ذلك منهم سلطان  
المدققين في علمهم الرسالة المحمدية حيث  
في فخرهم من كلام قدسنا ليكن فذلك لما فصلناه ولم احطت  
بما كتبنا هذا تجدونه حقا في ذلك خلت عنها كتب الاول والآخر من احكام  
والفقهاء والمفسرين ولا يصح في ذلك ما اعطاه الله واس الله التوفيق لتمام  
ما انا مشغول به من شرح لاصول الكتاب الكافي وشرح لمذهب الحديث وروى  
لما احدثه الفاضلان المتخصصان في المشكك في المستحق لاف حواش الشرح الجيد  
للتجويد وفوائد المتعلمين في الفقه العربية وحققنا في تحفيظها وادبها للمقرب  
والمرجع والمطالع **المقدم** قد اشهر في بعض المتأخرين من فضلنا المتبحرين  
كالعلماء المحققين في زمانهم في زمر الغيبة تنقسم الزمعة الى محمدية  
محمدية المولدان جمع الى قول الجهاد في المبدأ الشرعية للرسول ضرور الدين  
ولا ينفك عن الامم في زمانهم وان محمد المطلق هو الذي يمكن من استنباط كل  
منه شرعية من غير نظر في ذلك لان ذلك العكس لا يحصل ان يعرف مدارك جميع  
لا احكام الشرعية وله في ذلك المأمور بمحقق عود المقدمات الست في الكلام و  
لا صور والحوادث والتصور في شرائط الادلة والاصول لا يعمد في الكتاب  
الشرعي الاجماع ودليل العقل وذكر العالم الرباني الشاهد الباقس لاسيما  
في بعض كتب الفقه بمبحث الوضوح المعبر عن الكلام ما يعرف به الله تعالى و  
ما لا يجرى صفات الجلال والكرام وعده وحكيه ونوره فتننا صلى الله عليه  
واله وصحبه واما ما علمهم من ذلك فيحصل الوفاء فيهم ويحقق الحق به  
والصدق واجابه اليه صلى الله عليه وآله في احوال الدنيا ولا فرق بين ذلك وبين  
المفصلة والشرائط الزائدة في ذلك بالاطلاق على ما حققه المشككون من احكام  
احوالهم ولا غرض من اعماله عليه كتبهم في الحكمة والمقدمات في الاعراض و  
اجوبة الشبهات وان وجب معرفة كفاية في حقه اخرى وجرم صريح مما  
الاصول المذكورة في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع  
بان انشاءه من غير ان يقطع في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع  
الافضل في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع في بعض النسخ من انقطع



من العبادات التي لا يشترط في حصولها العلم بالاعتقاد والاعتقاد بالاصول  
 المحاسب على الاحتجاج بالبرهان والبرهان بالاعتقاد والاعتقاد بالاصول  
 الحق على الاحتجاج بالبرهان والبرهان بالاعتقاد والاعتقاد بالاصول  
 الفروع الى اصولها واكتسابها منها وهذه هي العدة هذا الكتاب لا يخصص  
 ملك العبد ما قد صار في زنا سهره لكثرة ما حققه العلم والاعتقاد بها وفيها  
 اسمعها وانما ملك القوي بعبادته تكونها من امر عباده على وثوقه  
 ومراده ولكثرة الجاهل به وانما كرس لاسمها ما دخل عظم في محصلها والذين  
 جاهدوا فيها لم يزد منهم سبلنا وان الله لمع المحسنين واذا حقق الحق لهذا المصنف  
 وحسن على الناس التزام الله وقبول قوله والتزام حكمه لانه مضبوط بحكم الامم  
 العلم على العقول انظر الى حل حكمه قد روي حديثا وعرف احكامنا  
 فاجعلوه فاضلا في وجوبه فاضلا في كماله في نفع الاخبار فاصول  
 به حاكما في وجوبه عليكم حاكما فاذا حكم حكمتا فلم تغفل منبها فاما بحكم الله  
 استحقق علينا ردة والاراد علينا راد على الله وهو على حد الشكر بالله عز  
 وجل المسمى كلامه على الله موافق **اقول** المراجع الى الشريعة ونظيره ما لم يكر  
 طريقه من الله تعالى واجبه لولا ما لا يرد ولا اعتراف بما جاء به صاحب  
 المعجم ثم اصر كل الاحتجاج الله الاحكام الشرعية منه بوجه او بدونه **اقول**  
 نعلم من متافري اصحاب الدلالة من الحسن واشباهها على وجوب اتباع طر  
 صاحب الملكة المحض صوابا مستندة الى نصيحتي حكمي سابق على طريقي له  
 اجد من ادلى اليه الاصلية اولى عموم له او اطلاقها او الى ملازمة عقلمه قطعه  
 اولى في جميع حديثه متعارف صوابا ولا يورد الى غير ذلك من اسباب الظن والمنصف  
 اللبيب يعطى لعدم دلالته على ما زعموا وبذلك انتهت الى الرجوع الى ردة اهاديتم

اصول النسخ وطلوعه من رتبة ما قبله  
 وقارة بطلان من رتبة ما قبله  
 منع من القضاة كمنسبهم الى الحق  
 احسن انما هو منسبهم الى الحق  
 مصنفه النسخ المصنف العام  
 الصنف باقية ابوابه ونزله  
 حال الشرح جلال الدين  
 في شرحه لا يفتقر الى غيرها  
 موافق مناصد النسخ  
 بحسب المادى الماروف  
 علم العروة المطلق على ما عرف  
 او اصل الحكم ابا وبناروق  
 يعرف به ذواتها صوابا  
 لا ما على الصنف

علم

عليهم كما صرح به امام الزمان **امام العبد** وكان صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله  
 وصحبه وسلم كما ينادى اذ ذكر علامته المتشرو والمنازل والعلامه المحل  
 في كتابه المسمى بمدار الوصول الى علم الاصول باب الاجتهاد واخفى ان المصنف واحد ولزمت  
 قلة كل واحد حكمه معينا وان علمه في الاصول لا يقطعها والمخبر بعد الاجتهاد غير  
 ما فهم المسمى كلامه اعلى الله مقامه وذكر في كتابه لا يدرس الاصول الى دنه ان نزل المجتهد  
 في نفسه على ما اذا اجتهاده الله فان تساوت الاثرات تخير او عاد الى اجتهاده  
 ولم يعلق نفسه فكان ما جرى في الحكم كمال الصلح او تراعى الى حكم فصلها  
 ولا يجوز الرجوع بعد الحكم ولزم في حكمه الصلح كالطلاق بصيغة واحدة او  
 لا فوجهوا الى حكمه غير ما كان صاحب الواجب مجتهدا او حاكما او لا اذ ليس  
 للحاكم الحكم لموعده غير بل يصيب من قبله من نفع منها ولزم نزل الحاكم يرجع  
 الى الحق ولا يغير حرج الى التفوق اعلم فان اختلفوا على العلم الا انهم قد  
 تباينوا ولم يزل حكمه في نوعه اختلف ثلثا فصح فيكم اعفوا ما واه للطلاق  
 فالاقرب لواء الحكم لان حكم الحاكم لما الصلح بالصلح ناكذ ولا يفسد  
 الاجتهاد اما لو اعتقد قبل الصلح فانه حكم علمه امساكها ولو كان الزوج عاميا  
 فامسك المسمى في فقرته اجتهاد الحق فالاقرب لرجوع عن الحكم لان الحق  
 من الاضافات الحكم لا يعض الا ليرجى لفه لئلا يقطعها لظاهرا وذكر في  
 المجتهد ان ذكره ليدفعه او لا لم يكر الاجتهاد والاجتهاد فان خالف  
 اثنى التمسك وعرف المستحق رجوعه ولو لم يجتهد مطلقا لئلا يقطعها  
 بذلك الاجتهاد لا يرد ذلك وذكر في الحاكم حكمه على العقول في الغرض اذ لم تكن  
 حرة الاجتهاد ولم يكر من فعل الاجتهاد بخبرته وبني الاسفان وكذا الميراث علما  
 لم يسلح رتبة الاجتهاد واه لو كان علما لمع رتبة الاجتهاد واجتهاد لم يكر



العدد الى قول المنفرد وذكر في مبادي اصول الاجتهاد في مسأله  
 الوسخ في النظر فيما يسمى المسألة الطننية الشرعية على وجه لا يترك فيه ولا يصح  
 النسخ على الله والى لان الاجتهاد قد يخطئ وقد يصبغ فلا يجوز تعبد صلي الله  
 عليه وآله به وكذلك لا يجوز لاصدق كانه علمهم العلم الاجتهاد عنده لا ينافي معصوم  
 وانما اصدوا الاحكام بعلم الرسول عليه السلام او بالايمان بحسب الله تعالى واما العلم بوزن  
 الاجتهاد باسقاط الاحكام من العمومات في القرآن والسنة راجع كادله المتعارضة  
 اما باخذ الحكم عن القياس ولا يخفى خلافه ذكره في المحل الثاني في بنسطة المجتهد  
 ينظرها شيء واحد وهو التمسك بالمكلف يمكن الاستدلال بالدلائل الشرعية على احكام  
 وهذه المكنة انما يحصل بان يكون عارفاً بمتن النص ومعناه وبحكم الله تعالى وعصمه  
 الرسول صلى الله عليه وآله والمحصل في الوثوق بآرائه ما يفيض ظاهر اللط ان يتخذ وغير  
 ظاهر مع القرينة وعالمًا بتجوز اللط او عدم تجزئه من الخصص والسم ونسب الظواهر  
 وكلاهما وبجهاث الرجوع عند تعارض الدلائل وهذا انما يحصل بمعرفة الكتاب لا بجملة  
 عما يتعلق بالاحكام منه وهو حساساته ومعرفة الاحاد من المعلوم بالاحكام لا بكون  
 يكون حافظاً للملك بل بكونه عالماً بمواقع الالات جميع يطلب منها كانه المحامي اليها  
 وعنده اصل محقق على الاحاد من المعلوم بالاحكام وليس بكونه عالماً بالاطاع  
 لئلا يقع ما يخالفه ولا يكون عارفاً بالبرائة الاصلية لا بد وان يكون عالماً بشرائط اليد  
 والبرهان والنحو واللفظ والمصنوع وعلم النسخ والمنسوخ واحوال الى حال اذا عرفت  
 مذاق المحل انه يجوز ان يحصل الاجتهاد بخصص علم دفن اخر بكونه مشكك في اخرى وانما في  
 الاجتهاد في الاحكام الشرعية اذا اخلت في دليل قطعي وذكر في هذه الاصول المجتهد في  
 حكم شرعي على دليل قطعي في الشريعة الاجتهاد العقلية وفي الدليل القطعي ما علم كونه  
 من الشريعة صريحاً كوجوب الصلوة والركعة وذكر الضابط فيمكن المكلف من اقامته  
 الدليل على المسألة الشرعية وانما في ذلك ما يورد اصداء مودة اللغة ومعاني لا في  
 الشريعة لا بالحج بل بالاحتجاج اليه الاستدلال ولو راجع اصلاً صحيحاً في معاني

لا خلاف

الانفاذ جاز ويتدخل فيه مودة الحق والمصنف لان الشريعة عند لايم الاعرفها والالتم الوا  
 الالبه هو صاحب **ديانها** لم يكن عارفاً بما اراد الله تعالى من اللفظ وانما في ذلك لا يعرف انه  
 لا يخاطب على الالتم معناه ولا على يد غيره خلاف ظاهره عزمان وانما في ذلك لا يعرف انه  
 حكمه وهو يوقف على علمه تعالى بالعبث وباسفغاه عنه والعلم بصرف الرسول عليه السلام و  
 اصول قواعد الكلام **وانها** لم يكن عارفاً بالاحاد من الدلائل على الاحكام اما بالحفظ  
 او بالرجوع الى اصل صحيح واحوال الرجال المعروف صحيح لاخبار معتقلاً بها وتعرف الحكم  
 الكتاب لسفاهة الاجتهاد وتوسماته انه ولا شرط خطوطها بل موقوفة دلائلها و  
 مواضعها بحيث يجد عند طلبها ورايها لم يكن عارفاً بالاجماع في مواضع كذا لا في غيرها  
 بخلافه وحسبها لم يعرف الدلائل العقلية كذا اصلية ولا نصية وغيرها وساد  
 ان يعرف شرائط البرهان وسائر ما يعرف بالسبح والمنسوخ والعام والخاص  
 والمطلق والمقتدر وغيرها طرق الاحكام وناظرها لم يكن قوياً اسقاط الاحكام  
 النوعية المسبب الاصولية وذكر الامارات ان معادلتها حكم واحد منها في الفعولان  
 جاز كونه المصلي الى التمسك على طلبة انها اهتماما العقلية في الحكم وهو الوجوب في امر متغير  
 المجتهد انخذ الفعولانية الحكم كالات الدلائل على فاع الفعل كالات الدلائل على  
 وجوبه او حوازه فمنع قوم من شرعاً ولم يجازعوا اما الجواز فلا يمكنه كاجابة عدل  
 بحكم متناهي في اعماد الوقوع فلان العمل بها لا يفيض وجوب الفعل وكونه على  
 مكلف واحد من كماله العيب في وضعها اذ وضع امانه لا يمكن العمل بها عبث  
 والعمل بها كذا دفن الا في جميع عزيمته وجوبه في جميع الاماكن وهو الامر  
 والحكم منها الحسنة والابتن الحسنة اذ الوجوب كذا حكمه كذا بان المجتهد  
 ان اصدى امانه الاباهة ثبتت في جميع كالمسألة اذا حصل في مكان محرم  
 بغير اكتمام والعصر فان صلي بنية العصر سقط عنه وجوب الركعة ولو صلي تاماً



Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'सर्व' (Sarva) and 'सर्व' (Sarva).

قور



السد عن العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المستند الى اعتبارها كالحكم بالعلم كونها من الدين ضرورية  
 في العلم بالذات والاحكام العقلية وكونها لا يجمع وجه الواحد ونظر بما يجمع وعلم  
 المعقد والاصول الضرورية كالعلم بالزكون وظنه الطريق لا تامة عليه الحكم وليس المراد  
 العلم بالحق فولا يكون فريضة منه اسمي كلامه **اول** وقد عرفت عاده الحكم والمكلف  
 كحكم كل من عباه عن مسلكه بظنه محضه وعرفنا انظر افها وحج انما بها تم  
 الفقهاء ارادوا سلوك تلك الطريق فافرحوا ضرورية الدين مع العلم ويلزمهم خروج  
 ضرورية المذهب الضم وليس يلزم ويلزمهم خروج كثر من الاحكام الشرعية الفرعية عن  
 العلم وفي المعلوم ان غير محقق والناظر للحكم على ما فعلوا ان ما بالعلم العلم تدون  
 المسلك السد به ليس محققا فظنوا ان ذلك الناعت حارضا وليس كذلك لانه  
 ليس من الاحكام الشرعية بدورها محتملة لا احتياج الى دليل والست ذلك ان كل ما  
 محتاج الى السماع من صاحب العلم وبالمجرد وضع الدليل لا يسلم بداهه المدعى  
 ذكر السيد العلامة الاجل السيد محمد باقر السمرقاني في كتابه في شرحه هذا  
 جوابا لثبوت رومان العلم هو الصمد في الحق والصورة والعلم باب الظهور فكيف  
 يصح اخذ العلم بقرينة وتلخص الجواب ان العلم اسم العلم وليس في مقدمه الظن  
 وكثيرا ما كان ان الجهد ما يتعلق به حكم يرتب له لا يمكن انما ما يتعلق به الجهد  
 وكل ما يتعلق به الجهد واجبت العمل واحد نتيجة وهو لما هذا واجبت العمل والخود  
 قطعتان اما الاولى لانها وجدانية كادراكها ايجاج والعقل والاشياء هي  
 اجتماعية كذا قالوا وانه بحث لان المعتمد الثانية قد اورد عليها ان الاجتماع لا يحد  
 الا انظر في هذه الصور واجتبه بان هذه المعتمدة متواترة بالحق هي عينه هكذا  
 قال صاحب الملوك اسمي كلام السيد العلامة اعلى الله مقامه **اول** نوصي المقام

انه كان ان لم يعلم العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المستند الى اعتبارها كالحكم بالعلم كونها من الدين ضرورية  
 العمل بطريق الجهد المتعلق بها كالحكم بالذات والاحكام العقلية وكونها لا يجمع وجه الواحد ونظر بما يجمع وعلم  
 التمسك شمل على دورين واضح احدهما انما في قطعها بعمق وهو ما يعلم بالضرورة  
 ان الصواب اكثر عدل واعظم الظاهر القرآنية المانعة من العمل بظن الجهد المتعلق بها كالحكم بالذات  
 وكما ولنا مع عدم عاده بقطعه هي ان من هذا العود لم ينع من مثل هذا لا كاحكام الا  
 بسبب صريح قطعي الدلالة سمع النبي صلى الله عليه وآله **اول** فانه يحتمل ان العادة فانه  
 بانه لو صدر من مد الصلح لظهر كسره وصار حرج ضروري بالدين لغير الدين  
 على اذنه وصبره ونشر وعدم وقوع فتنه في وجه اخفاء وقدا عرفت انما انما  
 وسحق زكاة تحسب لهذا المقام كلامه ان شاء الله تعالى **اول** كحقوق المقام ان  
 حاصل المعتمد الثانية عند المصوحي الاصول لعلم ان كل ما يتعلق به الجهد هو حكم الله  
 الواضع في حكمه وحج مقوله وحاصلها عند الخطية منهم ان كل ما يتعلق به الجهد هو  
 حكم الله الظاهري في حكمه وحج مقوله وقد يكون حكم الله الواضع وقد لا يكون  
 وذكر العلامة الخ في كتابه في اصول الاحكام اصطلاحا كاستفراغ الوجد  
 من العلم لمحصل ظن بجملة شرع ولا قرينة ليلجئه لان المعتمد لوجوه العلم مع  
 لاجها و2 كل الاحكام من جود مع لاجها و2 بعضها وتجزئ على المعلوم بالمجمل  
 يدفعه الغرض اسمي كلامه وذكر ان العمل المدقق الشرح من العالم الربا الشهيد  
 الثاني كونه في كتاب المقام 2 من اصحاب البري والحق في هذا المقام ان  
 فرض الاقتران على استسقاط نفع المالك فيه نوصي على ما في كتابه استسقاط  
 المحقق لما عده مبيع ولكن التمسك حوازا للاعتقاد على هذا الاستسقاط ما في  
 في الجهد في ما سئل في قوله نعم لو علم ان العلم في العمل بطريق الجهد المتعلق بضرورة  
 على استسقاط العمل الذي في مراتب خصوص العلم ولكن ان في العلم بالعلم  
 لعقد النص عليها وان كان له بكونه من قدرته على استسقاط المسالك كذا في هذا



اقرب الى الاعتقاد حيث ان عموم القدره انما هو كمال القوه ولا شك ان القوه الكافيه بعد  
 عن احوال الخلق انما هي كماله ولو سلمنا ولكن التعميم في اعتقاد طي المحققين  
 انما هو على دليل قطعي وحيث ان علمه وقضاه الفروع به واهي ما هو صورة  
 موضع النزاع ان يحصل دليل على مساواه الجزئيه للاصهار والمطلق واعتبار  
 الجزئيه على وجهه الى الدور لانه منجز في مسئله الجزئيه وعلى الطرح العمل بالحق و  
 رجوعه في ذلك الى جزئيه المحققين ولم يكن يمكنه لكنه خلاف المراد اذ العرض  
 الحاقه امتدادا للمحققين وهذا الحاقه بالمعقد كذا في ذلك كان بالعرض الحاقه  
 بالاصهار ومع ذلك والحكم في وجهه لا يقتضيه بطلان الاصله سراج  
 الحكم بالاصهار والرجوع منه الى العلوه في وجهه تركب العلوه ولا يصح  
 انهم كلامه اعلى الله به **داوود** يدعي ان اجماع الامم عرسله بل معلوم  
 لما سألوا في الامم عليهم السلام في زمانه في جميع الامم وقضاه المردود به باطل  
 وطعن ان كان المعصوم في دعوى البداهه وعرضه ان الحق هو في الجزئيه  
 انه كما سأل في الكمال انما هو في تمام القول في كلامنا لعلنا نخرج جميع  
 احوالهم من تحت تلك المعصوم انما هو في تمام القول في كلامنا لعلنا نخرج جميع  
 المراسم في المذهب ودونه في المراسم في المذهب والفتن والصورة العرضيه الكمال  
 المدعى في مسئله الجزئيه جميع الى العلم بها من اقسام المحققين والافاق الملهيه  
 عند العامة بالاجماع **داوود** المعلوم ان العمل ببعض هذه الاجماع في بعض غير  
 معقول ادائه اعلم وذكر الامم المحققين في وجهه الحق في ذلك في حق  
 في الاصول **داوود** ينفق الى اصهار ونظر فانه تحت المحققين في وجهه الحق في حق  
 لم يكن ما في ذلك في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق  
 النظر وذكره او لا في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق  
 عندنا في الكمال في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق  
 فسمان المنص في الظاهر والمنص في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق في وجهه الحق

وقد سبق الموقف الواسع له في نصنا مجملنا باعتبار ان قوله تعالى يعلمون انهم  
بمنه فروع ونص باعتبار الاعداد مجملنا باعتبار ما تعتد به واما الظاهر في الموقف  
 الدلائل على محملها لانه راجح لا ينفق معها الاحتمال في مواضع الماد والظاهر في وجهه  
 ما كان راجح محقق كدلالة الغايه على الفضل الماد ما كان راجح الجزئيه كدلالة لفظ  
 الصوم على ما كان من المفسر في هذا وان كانا نصين باعتبار النزاع والعرف الا ان  
 احتمال ارادة الوضع لم ينفك اسفاً يقتضي المالك المطلق وهو اللوط الدال على المهمه هو  
 في دلاله على علو الحكم لا يقتضي منصفه دلاله نظام الرأيه العامه هو الدال على انفسه  
 مر غير حصه فانه في دلاله على اسباب الاشياء خاص ظاهر لا يطلع انما هو اللوط الذي  
 مراده الحق المرحوم محملها كونه في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 القول في وجهه لاق المرسوم واما لافعال فان في بيانها تابع المبين في وجهه ركب واما  
 ولم يترك امتداد فلا في وجهه لافعال الذي في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 عليه انه فانه يدر على الجزئيه لانه علمه في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 يعلم انه علمه في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 وكما علمه في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 انه علمه في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 الصحابه او اكثرهم فلا في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 حاله على النبي صلى الله عليه واله في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 الواسع او خبر واحد في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 او مرسل او هو ما لم يندر فلا في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 ما اجم الاصح على طراجه فلا في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 كذا في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 سنكته في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما  
 واهم بعض في وجهه ركب واما يندر فلا في وجهه ركب واما القليل في وجهه ركب واما



والفاس وصدق ولم ينس ان ذكر طعن علماء الشيعة وقدح الذم اخلا  
الادب ودينهم بحكم المحرم كما بعد عن العذر والادب افقر في طرفه داهية  
احالهم على هؤلاء فاعلموا انهم افرون فلم ير والعميل ما كان كل السبع لم ياذ  
في العمله وكل من لا اعمال محرمه عمر السن والوكيل اصوب مما قبله الا  
او دلل القرائن على صحة عمله وما اعرض للاصوب عنه او شذ بحذائه لوجوه  
انهم خلل عمر المنزه بكم حواضده ما وما لم يركبه ولا يثبت الشرح مما يحمل  
الكذب الثاني ان بعد الطعن والافتراء على القدرين بالعمله اما سقراط  
كفاده متفق عليه واما تقدير افاده الطعن فهو ليس اصدا قوله تعالى ولا تعف

[illegible]

17

[illegible]

واما دليل العقل فبما ان احدهما هو قوله على الخطا وهو قوله الاول الحكم  
 قوله الثاني ولا العقل كما ان الثالث دليل الخطا وهو قوله الحكم على الخطا  
 على ما في النسخة الزكية والشئ قوله ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 الشرط كونه اذ لم يرد كونه ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 عليهم حتى يضمنوا ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 وهذا خلافا للدقن ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 او وقع ما كان الظلم والكذب او حسن ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 قد يكون كذا ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 استحقاق العقوبة ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 الاصل بمادة العهد ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 بعض الاصحاحات عن الدواعي ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 نزل الى اجماعه ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا  
 على كذا ولا العقل وهو قوله الحكم على الخطا











وهو استوعاب السمع بذكر تمام الطوائف كحسب ما هو العرف المبرر على فروع استوعاب  
 العقيدة كونه مودع حكم شرعي ونقد العقيدة كونه مودع حكم شرعي وقطوع اذ الظن حكم شرعي  
 شرط الاجتهاد للرجح العلم بالامور الدينية لا اول الكتاب الى الوان بان يكون معانته لغة وتبر  
 اما لغة فان لم يعرف معانيها او لم يكن لها خواصها في الافاد فمقصود الى الله والصور والخي  
 والمثل والبيان اللهم الا ان يعرف ذلك بحسب سبله واما شرعية فان لم يعرف المعاني الموثقة  
 الاحكام مثلا لم يعرف في قوله او جازا او جازا مع قوله العاقل ان المراد بالعاقل الحديث  
 وان علم الحكم فخرج الى غير ذلك لان في الحديث وابق امره الخاص والعامة والمشاركة  
 والمجاز والمفرد وغير ذلك ما ينبغي ان يعلم ان هذا خاص في ذراع عام وهذا عام  
 وهذا كونه مودع الى غير ذلك ولا يخفى ان هذا مغاير لمعرف المعاني والمراد بالكتاب قد  
 ما سئل عن مودع الاحكام والمقصود العلم بما فيها بحيث يمكن الرجوع اليها عند الحاجة لا الحفظ  
 عن ظهر القلب الذي السهولة مودع مودع الاحكام بان يعرف معانيها وتبين  
 الحديث وسندها ومطابقها والبيان وان كان في ذلك امر او جازا وفي ذلك امر  
 حال الرواية في الحج والسعد بل الا ان العلم احوال الرواية في زمانها هذا كما لا يخفى  
 بطول المدة وكثرة الوسائط فالاولى الاكثاف بتقدير العلم بالامور الموثقة بهم في علم الحديث  
 كالبخاري ومسلم والبيهقي والصفحة وغيرهم من اهل الحديث والاحكام المراد مودع  
 من السبل معانته لغة ومنه عا وابق امره الخاص والعامة وغيرهما المالك في وجوه  
 القول في شرحها واحكامها وادفها والمقتضى منها ما لم يرد ودوكل ذلك يمكن في  
 استنباط الصحيح وكان الاول ذكر الاجماع انما اذ لا بد من مودع مودع مواضعه لئلا  
 يخلف في اجتهاده ولا شرط علم الكلام كوار الاستدلال بالادلة السمعية للحاج  
 بالاسلام فليدرك اول العلم العقيدة لا ينبغي الاجتهاد في ثمرته فلا يقدمه الا ان ينصب  
 الاجتهاد في زماننا انما هو كماله في البروز في طريق التبر في هذا الزمان ولم تكن  
 الطريق في زمان الصحابة ذلك في غير الان طريق التبر في الصحيح به ثم هذه الشرائط انما

من حق المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع الاحكام واما المجتهد في حكم مودع حكم مودع  
 بذلك الحكم كذا ذكر الغزالي في كتابه قلت لا بد من مودع مودع مودع مودع مودع مودع  
 يقع اجتهاده في تلك المسئلة في ان يفتي في اجماع قلت بعد مودع مودع مودع مودع  
 بذلك الحكم لا يتصور لزم على العبد حلاله لانه في حلاله مودع مودع مودع مودع  
 لا حاجة الى التمسك مثلا الاجتهاد في حكم مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع  
 بالاحكام الشرعية وحكمه في الاثر انما في الاجتهاد غلبة النظر بالحكم مع اجتهاد  
 الخطا فلا يحل الاجتهاد في العطاء وفيما يجب فيه الاعتقاد الحازم في امور الدين  
 وهذا ينبغي ان المصنف عند اجتهاد المجتهد واحد وقد اجابوا في  
 ذلك بما على اجتهادهم ان الله تعالى كل صور في الحديث حكما معينا ام الحكم  
 ما ادى الى اجتهاد المجتهد في الاول كالمصنف واصل على ذلك انما كل مجتهد  
 مصنف ومحقق في العلم ان المسئلة الاجتهاد في اماله لا يمكنه تفاتها حكم معاني  
 مثل اجتهاد المجتهد او يكون في امان لا بد عليه او يدرك ذلك الدليل او يظهر  
 او ظهر فليس كل اجتهاد اجتهاد في العلم بل اجتهاد في العلم في الاجتهاد في المسئلة  
 مثل الاجتهاد في الحكم ما ادى الى العلم في المجتهد والرد من عامه المعترلة ثم اجابوا  
 فذهب بعضهم الى استواء الحكمة في الحقيقة وبعضهم الى كبر اصحابها وذهب  
 الى الاشهر معتمدين على الحكم بالمسئلة مثل الاجتهاد والاولى حكم قدم عنده الثاني  
 ان الحكم مودع ولادليل عليه من العترة عن العترة عن العترة عن العترة عن العترة عن العترة  
 اخفا اهل الكوفة والرد من طائفة من العقول والمكمل الثالث ان الحكم مودع  
 دليل قطوع المجتهد مودع بطائفة من العقول والمكمل الثالث ان الحكم مودع  
 من سبل الحق في ان الحكم مودع من سبل الحق في ان الحكم مودع من سبل الحق في ان الحكم مودع  
 دليل قطوع المجتهد مودع بطائفة من العقول والمكمل الثالث ان الحكم مودع



وحقق بها هذا كان المحقق معذوراً بالحوادث والاهكام **في** الاحكام **في** الامور  
 كقولنا ان جعلنا الاحكام في اصطلاح الاصول لم يخصصنا سقراط في طلب  
 الظن في شرع الاحكام الشرعية على وجه يحسن من النفس العرفية المنزوعة عن  
 اسقراط في الحق كالجيش ورايه حواص منزه وقولنا في طلب الظن استناد  
 عن الاحكام الوطوية قولنا في شرع الاحكام الشرعية لغيره عن الاحكام المعقولة  
 والمحسوسة وقولنا في شرع النفس العرفية المنزوعة عن سقراط في طلب  
 المقصود اجتهاداً مع امكان الزيادة عليه فانه لا يبعد في اصطلاحنا  
 الاصول اجتهاداً معتبراً اولاً بالمجهود في كل الصنفين الاجتهاد في طلب  
 الشرط لادان العلم وجوباً للبحث والمجتهد في الصنفين العلم والشرط  
 واجب الوجود لانه من عالم قادر مدرك حتمية تصوره التكليف فيكون  
 مصدراً للرسول واجاباً عن الشرع المفعول بظاهر علمه من المحجوزات والامارات  
 الباطنة لمكونها سند الشرع الاقوال والاعمال في محقق الاشرط لم يكن عارفاً  
 بذاق علم الكلام متبحراً في كنهه من المتكلمين لم يكن عارفاً بما سوف  
 عليه الايمان حاد كونا ولا اشرط لم يكن مستنداً عليه ذلك الدليل المتفصل  
 بكونه قادراً على التفرع وكسره ودفع الشبهة عنه كالجار عاده الخوار  
**امد** الاصول لم يكن عالماً بانه لا موزع من جهة الجدل الا في الفصل  
 الشرط الذي لم يكن علمه على عداد الاحكام الشرعية واقربها وطرقاً ثانياً  
 ووجه دلائلها على دلالاتها واختلاف مراتبها والشرط المعتمد بها على  
 ما يتناهى في لوجهاً من جميعها عند فرضها وكيفية استنباط الاحكام منها وادرا  
 على تحريكها وتحريرها ولا يصح عن الاعتراض الواردة عليها وانما هي ذلك بان  
 بكونه عارفاً بالرواية وطرق الحجج والمعدلات والصحيح السقيم لا كما حدث

خذ وكيفية طريقتهم عارفاً بالنسب والشرط والشرع والمنسوخ في النص في الاحكام  
 علماً بالعلم والشرط والشرط لم يكن في اللغة كالاصول في المحسوسية والحدود في الشرع  
 حقله في ذلك يعرفه اوضاع العرب في الجار عارفاً في طلبها بحسب  
 دلالات الافعال في المطالعة والشرع والالتزام والمفرد والمركب والكلام منها والشرط  
 والمحمول في التواطؤ والشرط والشرط والشرط والشرط والشرط والشرط  
 والخاص في المطلق والمفرد والمنسوخ والمنسوخ والشرط والشرط والشرط  
 والامور ونحو ذلك ما فضلناه وسوف نعلمه استغفار الحكم من ذلك في  
 انما اشرط في حق الجهد في المطلق المتصديك للحكم والفن في جميع من القوة واما  
 الاجتهاد في فصل المسائل فيكون في عارفاً ما سئل على المسئلة وما لا بد منه  
 فيها ولا يفرق في ذلك عمله بالاعتماد على ما سئل على المسائل العرفية كعلمه في الجهد  
 المطلق فيكون في المسائل المتكثرة بالغايتها الاجتهاد فيها ولو كان جامداً  
 بعض المسائل الخارج عنها فانه ليس في شرطه المخفى ان يكون عالماً بجميع الاحكام  
 المسائل ويدركها فان ذلك حاله في حيز وسع البشر والاندلس في ذلك لم يكن  
 غير منسوبة في ذلك من قبله لا ادري واما ما في الاجتهاد فما كان في الاحكام  
 الشرعية فله ظناً قولنا الاحكام الشرعية غير متميزة عما كان في الفضايا العقلية  
 واللغوية وغيرها وقولنا دليله طر عن الزعم كان دليله منها قطعاً كالاجتهاد  
 في الجرح في ذلك لا للاجتهاد فيها لان المحقق فيها بعد انما والمباين في الاجتهاد  
 ما لا يعد المحقق فيها اجتهاداً فيها انما اشرط كلامه **فان** في كونه في  
 كونه في الجوامع كبدل الدرس في الشرط الامور المسقومة في الجهد المطلق وقد  
 بعد الآن ودون في الرتبة محمد المحدث وهم المعول لا مام من الائمة ولما  
 لشرطه الامور في عوامه فاذ استل حاد في لم يعرف الامام فيها



نفس اجتهدها على مذهبه وخصها على اصوله وادخلها في الدين ان هذا النبي قد  
 اوصى من مردود وقال ان الصلاح الذي دامته كلام الله سبحانه لا يمانع من  
 الكفاية بالجملة والذين يظنون انهم قد حصلوا الكفاية في العمى وان لم يتاد به من  
 الكفاية اجزاء العلوم الشرعية لا يستمداد في الغنى الهوى ودوره في الميراث محمد الفقيه  
 وهو الميراث في مذهبه الميراث من جميع قول علي في هذا الذي المراد في بقية الايام  
 وفي معناه انه **قال** يظهر كلام جميع علماء العامة ان في زماننا من هم الغد  
 اجماع على انه لا يجوز العمل الا اجتهاد اربعة محمد بنهم الى يوم القيمة فلو قلنا احد في هذا  
 الزمان يبعث محمد اخا من محمد بنهم المسعود او احدهما احبدا جديرا كان احبدا  
 الدين والضلالة فيم كوز الاجتهاد في مذهبه الا انهم لم يلبسوا في حقيقتهما  
 اجتهاد في مذهبه اي اخو فافادوا على اصوله **ولست** طرفا من كلام الشيخ العالم  
 العلامة في الدين احمد بن علي بن عبد القادر الشهير والده بالمعز بن ان عمر كماله  
 والاعتبار في ذكر الخطوط ولا تار وقد راسه في المدة المنيرة وهو الكتب المتوفرة على  
 ملك الحضر الشريف فان في بعض ما نسبناه اليهم في بعض فصول ذكر مذاهب  
 مصر الى ان صاروا ويحكم من ذاقته عمرو بن العاص ارض مصر الى ان صاروا الى  
 اعتقاد المذاهب الاربعة وما كان من الاحداث اعلم ان الله تعالى لما ابتعث محمدا  
 صلى الله عليه واله رسولا كان من جملة ما بعث به وعظمه وكم كان من عبادته غير الله  
 تعالى الاقبا من قبل الكذاب كان من جملة ما بعث به صلى الله عليه واله من فرس كان حرا فم من قبله  
 المدينه وكان النبي جولة صلى الله عليه واله في المحرم في مكة فم من قبله  
 المعين وقلة الفقيه منهم من كان يخرجه الاسواق منهم من كان يخرجه على كماله وحكم رسول الله  
 صلى الله عليه واله في كل وقت منهم طاعة عند ما تجد في فرائضهم بسبب طاعة الله  
 فاد استدل رسول الله صلى الله عليه واله عن صلبه او حكم او امره في او فم من قبله

عنه

دعاه من حضر عنده في الصلاة فقام في غايته علم ذلك الا ترى ان عمر بن الخطاب قد  
 خفي عليه ما عليه جبريل فلك من الله بغيره وخبره الاعراب في هذا الجنب كان  
 في ذلك من صلى الله عليه واله في الصلاة او بكر وعمر وعثمان في علي وعبد الرحمن بن عوف  
 وعبد الله بن مسعود واتي كل واحد من هؤلاء عارضا من وجدته الهان وزيد بن ثابت  
 وبلال بن رباح واذن ابو موسى الاشجري وسلمان الفارسي رضي الله عنهم فلما مات رسول الله صلى  
 الله عليه واله دخلوا في كل واحد من هؤلاء في الصلاة فقام في غايته علم ذلك الا ترى ان عمر بن الخطاب قد  
 الربة ومنهم من خرج لجهاد المسلمين ومنهم من خرج لعمال امير العراق وفي الصلاة  
 بالمدينة مع ابى بكر عترة وكان في الغيبة اذا زلت بالي بكر قضى فيها ما عند من العلم بكتا  
 الله او صلى الله عليه واله فان لم يكن عنده سال من حضر من الصلاة رضي الله عنهم  
 في ذلك فان وجد من علم في ذلك من صلى الله عليه واله الا احمد في الحكم فلما ابى بكر وولي امر  
 الامم بعد عمر بن الخطاب في هذا الاصل زاد في فرق الصلاة فيما اختفى من الاقطار وكان الحكيم  
 تزلزل المدينة في هذا من البلاد فان كان عند الصلاة الخاف من ساء ذلك من عمر بن الخطاب  
 صلى الله عليه واله في كل واحد من هؤلاء في الصلاة فقام في غايته علم ذلك الا ترى ان عمر بن الخطاب قد  
 النبي صلى الله عليه واله في كل واحد من هؤلاء في الصلاة فقام في غايته علم ذلك الا ترى ان عمر بن الخطاب قد  
 وحضر المصطفى في كل واحد من هؤلاء في الصلاة فقام في غايته علم ذلك الا ترى ان عمر بن الخطاب قد  
 بحضر الكوفة كل واحد من هؤلاء في الصلاة فقام في غايته علم ذلك الا ترى ان عمر بن الخطاب قد  
 في بعض الاوقات وحضر عمر في بعض الصلاة رضي الله عنهم على ما ذكرنا في حلقه بعد من الميعون  
 الاخذ من عهدهم وكل طلبة من الميراث في البلاد التي بعد من ذكرنا انما يفتقروا مع سائر  
 عندهم في الصلاة وكانوا لا يستعدون في فرائضهم الا الله في كل واحد من هؤلاء في الصلاة فقام في غايته علم ذلك الا ترى ان عمر بن الخطاب قد  
 من الصلاة رضي الله عنهم في كل واحد من هؤلاء في الصلاة فقام في غايته علم ذلك الا ترى ان عمر بن الخطاب قد

اهله







ولم يزل قاض ولا قبلت بهاده احدى لا تقدم للحطه وكلامه والدرس احد  
 ما لم يكن متعلما احدى هذه المزامير فترقبها هذه الامصار طول هذه المدة  
 بوضوح اساع من المزامير ونحو ما عداها والعدل على هذا اليوم وكان  
 ابو الحسن علي بن احمد الكاشغري قد اخذ عن ابي محمد عبد الوهاب الجبائي ولازمه  
 عنه اعوام ثم بدله فترك من مذهب الاعتزال وسلك طريق ابو محمد عبد الله بن محمد  
 بن سعيد بن كلاب بن نج على وابنه الصفات والعدد وقال بالفكر المحارو  
 ترك النور بالحق النصح العلي واحب مذهبهم قال الربحاء وعقوله اعلم به منهم  
 القاص ابو بكر محمد بن الحسن بن المالك والابو بكر محمد بن الحسن بن ابي اسحق  
 ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الكاشغري والشيعي ابي اسحق بن علي بن يوسف الشيرازي والشيعي  
 ابو حامد محمد بن محمد بن الغزالي وابو النعمان محمد بن عبد الكريم الشيرازي وكلامه في الدرر الار  
 وغزيرهم ونفروا مذهبهم وباطنوا عليه وجادوا له فاستمر مذهبهم اصحى كحن  
 كالحق في العراق ثم توسع ثمانية وابنه وابنه انتقل منه الى اثم فلما ملك الناصر  
 صلاح الدين بن يوسف بن ابي دارمصر كان هو قاضه صدر الدين محمد بن عبد الملك بن درياس  
 الماراني على هذا المذهب فثبت عليه مذهبنا في خدمة الملك العادل بن نور الدين محمود بن  
 فيكيد مشي فلذلك حملوا الامم دولهم كافة اليك على الراجح على ذلك وابو  
 الحسن علي بن احمد بن ابي الشرايكة بن البصري ولد سنة ست وخمسين ومائتين ومئتين  
 سبعين وبلغ سنه اربع مئة بضع وثلث وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة  
 لزوج ابيه ابي محمد بن عبد الوهاب الجبائي واخذ في رايه الاعتزال عنه سنين حتى صار من  
 انه الاعتزال في جميع النور خلق القرآن وعنه في رايه المعتزلة وصعدوا جميعا  
 النصارى كرسيا ونادى باخلاصه من عرقه فودع في حجره لم يفرقه فاما اعزده بفضله  
 انا فلان بن فلان كثر في احوال الحق والقران وان الله لا يرى بالانصار وان احوال النور

انا فاعلمها وانا ما قبلت بهاده احدى لا تقدم للحطه وكلامه والدرس احد  
 علمهم وكذلك بعض طريق ابو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي بن واعد في صنف  
 ختمه وحماس بصفا **الحق** الذي لا ريب فيه ان دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه ولا  
 لا سر فيه وممكنه لا لزم كل احد لاس محبة ولم يكن رسول الله صلى الله عليه واله من الرتبة ولا  
 كله ولا اطلع اخضر الناس من روجه وابنه او صاحب او ابن عم على منى من الرتبة  
 كتمه عن الامم ولا سود ورياسة الغم ولا كان عبد صالح عليه السلام من ولا رتبة ولا باطن  
 عرفه عن الناس كالمسلمين في الدنيا لم يطلع كما امر وحده في هذه الامم واجماع واصول كل  
 يدعيه الدين المتعذر كلام السلف والحق في اعتقاد الصدر الاول السهر كلام النسخ  
 ابن المغيرة ان عمر المصري **قاص** احوال المسفاه في كلام اهل الذكر عليهم السلام ان  
 الله تعالى في كل واحد من هذه الامم الى يوم القيمة كل موصيا وان عليه لئلا قطعها والتمس  
 ما مودع بطله عند حفظ الدين وعم اهل الذكر عليهم السلام وان الحق في الحق او القوي آثم ضار  
 والحق في رايه عن الفتناء وان حكم الحق بالحرف بعض وانه لا اعتداد في غير الضرورة  
 الاحكام المصنوع او فتواه او براهين حكمه او فتواه واقول فيه رد على علماء العامة  
 زعموا ان الاحكام غير متناهية فلا يمكن ان يعلمها الله تعالى احدا من العباد ولذلك قالها  
 بدلائل ورياسة بامارة وفي يد وحاصل الرد ان الله تعالى كان عالما بالاحكام  
 التي يحتاج اليها الامم الى يوم القيمة ولذلك الاحكام متناهية وازمنة متناهية  
**قاص** احوال ما ذكره كاصول يوم العامة الواعد كاصول ما يتبعه بعض الكفار من  
 انه صلى الله عليه واله خلق الكفار ما من موصي ما سئلوا لارجعوا للخلق في عالمنا كالحق  
 الله الامم الى يوم القيمة بوح لا يراى واكهارهم حجة الاحداث المسقولة عن الوقت  
 الطامع عليهم السلام وبني بعضه ليعلم ان القرآن رل على قدر عقول الناس

بالاجماع

المخطاط











محمد بن الرواح الطاهري سلم وحدث في ابي السيد طالع بن الحسين في  
الموسم ما هذا الوجه حدثنا منصور بن راس حدثنا علي بن عمر الخافض الدارقي  
حدثنا احمد بن نصر بن طالع الخافض حدثنا ابو ذهل عن سعد بن عبد الغفار العقلائي  
حدثنا ابو محمد بن سلمة الرازي حدثنا القاسم بن محمد حدثنا العلاء بن المسيب راجع حدثنا  
عطاء بن ابراهيم عن جابر بن عبد الله قال قال رجل يا رسول الله وكنت اؤتي  
قال صلواتك على صلواتها فان رسول الله قد اتم بعد قال صلواتك وهذا  
صريح ومنه كما في عندنا الآن في اواخر مجلد في الطالبي او لها الخافض  
او لها الخافض كما في كتاب ادم المس في وصااته المس في العلاء  
الحسن احمد الطاهر البزاز في قد كتبت في صوره وكان عظيم ان في مصور ورايت  
في كن في قضاء الصلوات حدثنا غسان بن ابي الحسن بن الحسن بن خلف الكاشغري  
الملقب بالفضل في كتاب زاد العابد في قول ما هذا الوجه في كن في الصلوات قال  
حدثنا منصور بن كرام بن ثور اخبرنا ابو اسهل محمد بن محمد بن كاشغري في الاضمار في حدثنا  
ابو طلحة بن محمد بن عبد الكريم وعمره قالوا اخبرنا ابو الفضل بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن  
الرواس حدثنا عند ربح الماعز وربه عمر قناده عن خلاص بن علي بن طالع قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ركع الصلوة في جهنم ثم ندم لا يدرككم ثم ركع الصلوة  
لملا لا من خمس ركعات في جهنم الكفاية وركع الصلوة في جهنم ما ذكر في الصلوة في جهنم  
ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته وركع الصلوة في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته  
صلواته في جهنم ان له عند الله كفاية وركع الصلوة في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته  
حرف في الصلوات وركع الصلوات في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته  
له الملك وركع الصلوات في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته  
الحجبة في حضرته عليه السلام وركع الصلوات في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته

محمد بن الرواح الطاهري سلم وحدث في ابي السيد طالع بن الحسين في  
الموسم ما هذا الوجه حدثنا منصور بن راس حدثنا علي بن عمر الخافض الدارقي  
حدثنا احمد بن نصر بن طالع الخافض حدثنا ابو ذهل عن سعد بن عبد الغفار العقلائي  
حدثنا ابو محمد بن سلمة الرازي حدثنا القاسم بن محمد حدثنا العلاء بن المسيب راجع حدثنا  
عطاء بن ابراهيم عن جابر بن عبد الله قال قال رجل يا رسول الله وكنت اؤتي  
قال صلواتك على صلواتها فان رسول الله قد اتم بعد قال صلواتك وهذا  
صريح ومنه كما في عندنا الآن في اواخر مجلد في الطالبي او لها الخافض  
او لها الخافض كما في كتاب ادم المس في وصااته المس في العلاء  
الحسن احمد الطاهر البزاز في قد كتبت في صوره وكان عظيم ان في مصور ورايت  
في كن في قضاء الصلوات حدثنا غسان بن ابي الحسن بن الحسن بن خلف الكاشغري  
الملقب بالفضل في كتاب زاد العابد في قول ما هذا الوجه في كن في الصلوات قال  
حدثنا منصور بن كرام بن ثور اخبرنا ابو اسهل محمد بن محمد بن كاشغري في الاضمار في حدثنا  
ابو طلحة بن محمد بن عبد الكريم وعمره قالوا اخبرنا ابو الفضل بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن  
الرواس حدثنا عند ربح الماعز وربه عمر قناده عن خلاص بن علي بن طالع قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ركع الصلوة في جهنم ثم ندم لا يدرككم ثم ركع الصلوة  
لملا لا من خمس ركعات في جهنم الكفاية وركع الصلوة في جهنم ما ذكر في الصلوة في جهنم  
ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته وركع الصلوة في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته  
صلواته في جهنم ان له عند الله كفاية وركع الصلوة في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته  
حرف في الصلوات وركع الصلوات في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته  
له الملك وركع الصلوات في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته  
الحجبة في حضرته عليه السلام وركع الصلوات في جهنم ما ذكره حماد بن عمار في كتابه في صلواته











وقعت كذلك مغتصبا على ان اطلع الصبح قلت لمن عرفني انه قصد له طاعة  
عني فقالوا نعم حتى طاعوا من الامت وادخل في ذلك واني قد رايته في ذلك  
فاني شرفتمني بقوله صلى الله عليه واله فاقول قد رايته في ذلك وادخل في ذلك  
ام قد رايته في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
قال فوجدت في ذلك اليوم في مشهد الحسن عليه السلام وعزمت اني ازم بتي مدة جوية اعيد الله  
ونذرت اني سأرسل اليكم انما كنتم اشرافا فيها قلت له قد عرفني بذلك  
احدا قال نعم عرفت بعض ما كان عرفني عن عند المعبدية وقد هموا الى قد ظنوا  
وذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
لهم في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
عليه في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
وبار في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
الصاكن في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
وحدث الله وصعدت الركن لمصلح فاعلم الله في ذلك في ذلك في ذلك  
لا في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
فامسك في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
فاداد الله لي صنيعة فاني قد جعلت له على عوانة كثره اصره مثل هذا واعرفها فناد  
الي في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
الخط في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
وسرعني في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
ودعوت به عودت في عاود الا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

وقلت في خاطري لولا الله لم يدان بحري على حكم ادملا عدا ولا يردنا ادخل الله  
السلام في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
لوعى عبد المحسن الذي جاء بالرسالة كان في سفر ان يمشي بين يديه فاستعطف في ذلك في ذلك  
اني قد عرفت في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
من ذلك في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
صلبت في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
الشيء عبد المحسن في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
ما كنت احكم في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
من ذلك في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
الا متاع في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
لا لا جلقوم وغناه فاسمع في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
على في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
فان في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
أمرت في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
محمد في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
محمد في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
الصالح محمد في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
دار في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
محمد في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك  
محمد في ذلك في ذلك اليوم وادخل في ذلك وادخل في ذلك وادخل في ذلك

اي فانه منته



اور عہدہ لائبریری  
للاصفیہ العظمیٰ  
کامہ واصل الارکان  
العظمیٰ الطاهر

2

بفروغ  
کدام



[illegible][illegible]



بکرم

رمضان



من الورود النورانية في تفساد الكليات العقلية وكما علمت من المعلوم ان هذا المسمى  
 محقق بين اصحابنا ومنهم من لم يفرق بين ما بان او جوا السماع منهم عليهم السلام كل  
 مسئلة نظرية سرية اصلها كماله ودرجته وسائر الطوائف خالفوا في ذلك وهذا  
 كما خلاصه اصحابنا الى كماله كثر من كمالها سرية ولهذا المقام زيادة محقق في  
 كلامنا ان الله احتجوا بحفظ ظاهر الشريعة الى ما لا يحسدوا ولا يجمعون معيها  
 ثم علقوا في ذلك ما هو من شراعية واجتهادية **جواب للمادة الاولى** سبب منها انهم قسموا الاحكام  
 الشرعية الى قسمين لفظي شائع دلالة قطعية عليه وقسم لفظي شائع دلالة ظنية  
 عليه ومنها انهم جعلوا الاصل في القسم الاول الاجتهاد واعتبروا فيه كماله في خصصه من قبلة  
 وذلك لكونه كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 واعتبروا في العمل لظنه قدرا من ذلك الواسع هو كذا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 انما المجلد او جوا عليه العمل لظن المجتهد المساند للشرع ضرورة ان الاجتهاد  
 ولا ضرورة ان الاجتهاد في ذلك كثر من مقتله اذ كان عند حديث صحيح في مسند  
 بطريق سرية لم يطلع عليه المجتهد في حديثه عليه طرحة وكذا في لفظ المجتهد في كثره كمالا في كثره  
 على اصحابنا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 ما لا ولا لا بعض الانطباع لانه في لفظه لخصه كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 في روية ملامد لفظه مثلا او منازعة دينية حكم من عند اجتهاده كثره كمالا في كثره  
 المجتهد من ائمة في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 اعتبروا معصوم غير الخطا في اجتهاده صلى الله عليه وآله في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 كما صرحوا به اصحابنا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 سرية في اصحابنا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 التي اعتبروا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره

لزم تعطيل الاحكام والى نصب هذا لثبوت الحكم على احد المجتهدين للاخر عند تعارض  
 اجتهادها لانه لا يلزم تعطيل الاحكام ثم سددوا باب العتق في جملته واعتبروا باذعان الاجماع  
 عليه فاولاها الى نحوها ومعظمها الاجماع اذ علمه بيقين سائر قواعدهم وقواعدهم بقا  
 محله مقارنه الحق في الشريعة العتق للاحكام الاجماع انما المجتهد من امرهم صلى الله عليه وآله  
 فانه لم في عصره امر في جمع الجوامع الاجماع انما المجتهد من امرهم صلى الله عليه وآله  
 في عصره في امرهم في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 العقلية والدينية فهو في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 في مواضع لا تعد ولا تحصى من الخصوص والعموم التزموا الا لا يتفقوا الى اول الامر الذي  
 عليهم في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره **وملك الباب العتق** ومنها سبب  
 الاحكام النظرية من غير كماله ليس واطلاقا من حيث يخص حاله من غير كماله او يخصه  
 او مقتبه او ما قبله اذ لا يسوا الامر الذي كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 انه شرفه في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 ولا قدر ولا ذل ولا كماله كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 الاورود ذلك لانها لو كانت ظهرت بعد المفسد لانها صلى الله عليه وآله في كثره كمالا في كثره  
 من يدى اصحابه وتوفرت الروايات على اذنه ونشره ولم يقع بعد صلى الله عليه وآله في كثره  
 انتهت الى اخفاء بعضه **ومنها** استنباط الاحكام النظرية من سرية النبي صلى الله عليه وآله  
 من غير كماله كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 مثله ان الامر ليس بامر من غير كماله كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
 الاكساف في ذات زمان كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره كمالا في كثره  
**ومنها** التمسك باصحاب حكم شرعية في طرق حاله لم يعلم نحو الخلفاء **ومنها**



المسكر الاثنى **ومنها** المسكر المصالح المكره **ومنها** المسكر المراه الاصلية في حكم  
 شرع طهرت نفسه فخرجت عن الاصل كرواه صعبه او لم تظهر **ومنها** المسكر بخلافه  
 المظنون العدالة في نفس الاحكام كالمسكر **ومنها** القوتان امر الشهادة كدوام  
 الرواه ولذلك احتسب في الشهادة ما لم يحفظ في الرواه فربما في غير  
 الشهادة الحزم والذكور والعدد وعدم القرائة المشهوره ورواه لان الرواه  
 بعد الشهادة **واو** من العلوم انه يفسر ان يكون الامر بالعكس للشك في الرواه حكم كل  
 نعم المكلف في العلم والعمه والشهادة فوضعه في موضعين فوازن كاحضار الاعمال  
 عليهم السلام ما ينبغي في التهادد وامام الجماعة العدل الظاهر وباب في راد الحكم  
 الامم من العصمة او الشك في الامم من الكذب والزلل ومنها قوام بان الحكم فالدليل  
 فيه الحكم في الدليل فالدليل على الحكم لما ورد الشرع بان لا دليل عليه الا حكمه  
 عدم الدليل لعدم الحكم بذكره كما في غير ما يخصه ان عدم الدليل يترك شرع لعدم الحكم  
 للاجماع على ان لا دليل عليه فهو صحيح وذلك لعدم ورود الشرع لظهوره في ما ورد  
 الشرع ليس المدارك الشرعية كذا في الشرع الصحيح في شرع الشرع للعلامه الفخري  
 او امر ضروريات من الاماميه ان كل ما يحتاج اليه الامم الى يوم القيمة وكل ما يخلو  
 انسان وورثه في خطاب حكم من الله تعالى في امره في خلقه وواقع حكم اليه  
 غير مضمون عند اصحابنا **فايد** اعلم ان علماء العامه اكثر المدارك الشرعية  
 عندهم اخلافه في حق هذا الكفر فمما جاء في تحقيقهم كالايدى وصدورهم  
 الى عدم كسبه والحق في كل الحق مما يتاخر في حق الحق زعموا بحقوقه عدم اعتنا  
 اكثر تلك المدارك عند اصحابنا **فايد** اعلم ان الاصول لم الخاصة ببعضها عند  
 لفظ بعض المدارك التي اعتبرتها العامه على صحتها واصفوا في الباب وسنشر

حكم  
 ومنها المسكر  
 شرع طهرت نفسه  
 ام لم يظهر  
 المشهور له وعدم  
 العداوة

الدليل في ذلك

الى الآفام الله في تحقيق المقام ان الله هو الملك العالم وهداه اهل الذكر عليهم السلام  
**فايد** الصواب عندي مدركا بما الاضمار وطريقهم اما منبهم فلو ان كل  
 كتاب الله الامم الى يوم القيمة على لاله وقطعه فله قاضيه ارش الحوش وان كثر ارجاء به  
 النبي صلى الله عليه واله الاحكام وما سأل على كماله ونسبه على الله عليه السلام في تقدير  
 كحصى وما دخل مخزون عند القوة الظاهره عليهم السلام وان القرآن في الاكثر ورد على وجه  
 التوجه بالنسبة الى اذنان الرعية وكذلك كثر في السنن النبويه وانه لا يسئل فيها لعله من الاحكام  
 المطهره الشرعيه اصله كانت او رعيه الا السماع في الصادق عليهم السلام وانه لا يجوز استيفاء  
 الاحكام المطهره من خطاهم كماله ولا طواه من السنن مالم يعلم احوالهم حمله اهل الذكر  
 عليهم السلام بل كلف الوفاء والاصطفاها وان المحقق في الاحكام فاما ان اخلا كذب عدله  
 واقرى ان اصلا لم يوجد وانه لا يجوز القضاء ولا الافاء الا بغير وقوع فقهه  
 التوفيق وان العبيد المتعبد لهم سنان يقرن معولان هذا حكم الله في الواج وصدق معاني  
 هذا وروى معصوم فاعلم ان يجوز انما العمل به فله ظهور وانما علمه لم يكن في  
 الواج وردده في المعية ولم يحصل له من طين بما هو حكم الله تعالى في الواج **والمعتمد**  
 فتوا من معني عنهم عليهم السلام **فايد** المعتمد النبويه الباهر في العمل العاد فلا يحسن  
 يحصل ما هو اقوى من افراد القبول في باب المعنى العادى باب داس في هذا السبب  
 يقطن التوفيق والاصول في هذا الباب امر فواعد من كمال الاجماع وكذلك المبطلون  
 ولم يثبت ان فعل كمالنا فانظر في السراج العصري للحاكم والشيخ  
 المواقف المتأخره **فايد** كان المتأخر قدما في كلام كماله عليهم السلام في الواج  
 في وكلاء القضاة عليهم السلام في غيرهم من ازال الاعتناء بغير الشك في العلم ان النسبة  
 النبويه الاضمار وان طهر العدالة التي اعتبرها العلامة لعله في راد فخر اصحابنا على



[illegible]

2











اسمها شمس في رايها النهار **ونها** مكره في اصلها واصلها منها فضاء عند الطريق محله وانما عذره  
 معتبر ومنها وجوده في اصله وفي الانتباه في أصل الجاهل الذي يجهل على مصدره كثران  
 ومحله في الضمير يراو على بصيرتهم كصفو له من يحيى وليس في حد الحس والحدس  
 ليس انما على العذر والسمي كما قال بل ونظرا في عدم شيء الطائفة كتاب العدة علم  
 عنه الحق في بحث التراجم المحرر منها انما راجع في اصل الكلب العرض على اصله صلوات الله عليه  
 فاشتا على مؤلفها الكتاب عبيد الله الحلي الذي غرض على الصفاء وكما في نوس عبد الرحمن والفضل  
 ليس انما في الموضعين على العسكري عليه السلام ومنها **الحدس** الرضا في أصله  
 منها ولا عتبا عليها سواء كان مؤلفها في الغزاة الثانية كرامة الكتاب المصلي لوزن عبد الله  
 المحسن في كذا في معنى مصدره على من زار او من الامام عليه السلام في جفص غنايا الوضوء وكبر  
 الحسن عبيد الله السعد وكتاب العمل على الطائفة وقد جرى من الحدس في السلام محمد  
 ليس انما في حدس روي على منار المصدر من اطلاق الصبي على من روى له وبعد على كذا  
 جميع ما اوردته في الاحاديد كذا في الاخصر في ذكره في آخرها من كذا في علمها المعقوداتها  
 المرجع وكذا في الاحاديد كذا في الاخصر في ذكره في آخرها من كذا في علمها المعقوداتها  
 المحل والموت في الصفاء وقد سلك على ذلك المنوال جماعة اعلام علماء الرجال في  
 حدس بعض الرواة في الامام عليه السلام في راجع وفيه على الامام في القرائن للعضية للويون هم  
 ولا عتبا عليهم وان لم يكونوا في عدد الجماعة الذين عقد الاجماع على بصيرتهم فيهم والذين  
 لعنت المنافقين في حدس من اقدم على العذر في متعارف القوما ووصف ذلك الاصطلاح  
 الجدي من انما لما ظاهرا لا في حدسهم في الحدس في راجع الى الحدس في حدسهم في الاصول  
 المتعذر لظهور حكماء الجور والاضلال والخوف من اهلها رادوا فيهم في الاصول المتعذر لظهور حكماء  
 ما وصل اليهم كذا في الاصول المشهورة في هذا الزمان والقبيل في حدس الماخوذ من

الاصول

البراءة للمعتمد الموقوفة  
 على الامام عليه السلام  
 لا راد على غير ذلك  
 صاحبها في حدس  
 انما في حدس

الاصول المعتمد الماخوذة من المجمعين والمنسوبة اليهم في كذا الاصول المنسوبة اليهم في حدس  
 عليهم قدر بعد ايرادهم في حدس في كذا الاصول الكما في حدس في كذا الاصول الكما في حدس في كذا  
 على انما في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 لها عتبا سواء في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 المورد في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 الطريق في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 الله من حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 عذر وصفوان في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 الرضا في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 وعذر في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 كذا في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 غنايا في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 المنوال في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 في كذا في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 واما في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 انما في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 ما احضار علم الهدى في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
**والتا** ان هذا العصب في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 انما في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس  
 والله فاضطر الى التقسيم المذكور في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس

الاصول



فلا يمكن ان اضرا الاحكام بطريق الوطع الا ان علمهم بلاؤهم او بوسطه فبذلك يثبت في الروايات  
 ادخل في الزمان فطاعت عندهم بطريق الفهم الصادق فبذلك يثبت في الروايات  
 والوطع انه لا يجوز العمل بالفتا بالكل للمعنى من احكامهم فاما ما كان من جازا لهم سلوك طريق غير الوطع فهو  
 فذلك لم يلقوا الى الوسم خروا الى الخالي عن الزمان الموجبة للوطع والى ما سئلوا من الاحكام فمما نشأ  
 ابن الجوزي الى غير ذلك او ان الغلبة الكبرى طالع الكتب الكلام واصول الفقه المعتمدة ونسبها الى الكبر  
 على منوالهم ثم اظهر الشيخ المفيد حسن الظن بها عند ملازمة كالمسند المروى في بعض النسخ فشا  
 القواعد الكلامية والقواعد الاصولية المنبثقة على الانظار المعولية من فري احكامه واصلت  
 الى العلامة في واقعهم من فري احكامهم في الاصول لم يبقوا لغير ذلك العلم لارادتهم التمسك بالعلوم  
 او غير ذلك من الاعراض الصالحة في فروعهم فاعلموا بالاصول والعقيدة والفتا وكما صطلحا  
 المسئلة بالامور السريعة فاوردونا في كتبهم لا يفترون دعوتهم اليه فمما سئلوا ان سئلوا  
 فبذلك يعلم ان تلك القواعد والفتا وكما صطلحا لا يفترون دعوتهم اليه فمما سئلوا ان سئلوا  
 اسفوا على ما سئلوا من ذلك الطريق والاعلام المصنوعة منهم فبذلك وبالاثر المتشعر في  
 الكتب صلتوا اليه علمهم وكفوا لا وفروا في السبق برؤوسهم لسطفوا لوزانهم بافواههم  
 والله معهم فونه ولو كره المشركون **فان** انه من الواجب اليه في صدور الذين يتبعوا  
 بغير الاعصار والاختيار باب الافذا بالكتب من كتب الله فبذلك يعلم ان سئلوا  
 حرة الوهم في نهج العلامة في اصول الفقه في كتب الله فبذلك يعلم ان سئلوا  
 كاستصاره وادفعه في المواضع المذكورة في الحاشي والاشهاد في السرائر المحمدي ادرى  
 الحاشي والاشهاد في المواضع المذكورة في الحاشي والاشهاد في السرائر المحمدي ادرى  
 علم الله وعبد كبره كبره في الاصل والاضار كغيره في السرائر المحمدي ادرى  
 التي من كتب الله كبره في الاصل والاضار كغيره في السرائر المحمدي ادرى

مصنوع الاصول ان كان سقيا علما الذي لا ركو اصبحت كانه عليهم اذن منهم كتب منذ اول معروف  
 مشهور بالصحة وكما كتب تلك الكتب من جهة صاحبها من جهة عقائدهم واعمالهم وانهم لا  
 ممكن من اسعلاهم احوال احاديث تلك الكتب في احوال ما كمل ان يكون باب الافتراء او من باب  
 السوء عنها بالعرض على الله عليهم لم يرد في كاستعلاهم بالعرض في كتبهم فاجابوا عليهم لم  
 بانها حق ومن المعلوم عادة ان منهم لا يغفل عن تلك الدقة ولا يفترون فيها فبذلك يعلم انهم كانوا قاطعين  
 حاز من يصح احاديث تلك الكتب وكيف يحكم عند عقائدهم لان يكون في الكتب من جهة غير  
 العلماء الصالحين من اصحاب الله عليهم السلام في عقائدهم واعمالهم في الدور وكما علم من جهة  
 امر المؤمنين على الله الى افراغ الغلبة الصوري من غير قطعهم بصحة تلك الكتب من كتبهم او حلتهم  
 من سعة علم حال تلك الكتب من اضرا الاحكام بطريق اليقين فبذلك يعلم انهم كانوا قاطعين  
 لا يفترون **وراجع** ان بعض الحكم الراسية ومقتضى كاحاد الواردة في الاثر بالكتب كاحاد  
 الدالة على حرص اصحاب الله عليهم السلام على الامانة الموقوفة على حق كبره في علماء الشعة في كتبهم فبذلك يعلم  
 يسعون فيها وبتأليف كتبهم على ما سمونه منها وبخط تلك الكتب في نهجها في اخوانهم ليعلموا  
 فيها الشبهة في زعم الغلبة الكبرى ومقتضى احاديثهم في كحضار عمل الشعة في تلك الكتب في زمن  
 الغلبة الكبرى في تلك الاحاديث في زعم الغلبة الكبرى وجواز علمها بها ومن المعلوم انه لا مصادق في تلك  
 الامور الا ان العلم تلك الكتب الموجودة زمانا **وخامسا** انه ما سموت في اصول الفقه في كتبهم  
 تلك الاصول او اختلطت بغيرها من غير غضب علامة غير نهجها الا اننا فضلنا المذكورين فانها  
 ذكر ادرى في مقام توصيه ما ادرى العلامة او غيره في المصنفين تلك كلام ابن ادرى وكلام محمد  
 بن ادرى وكلام ابن الطائفة والسيد المرتضى والمحققين وادرس في غيرهم صريح في  
 خلاف ما ذكره بل ما اعترف بعدم الصانع وعدم الاصل في ذلك في حاشي الله الثالثة الموقوفة  
 للكتب الاربع وغيره ومن المعلوم ان هذا العدد كلفنا وانض العادة فاصبه بانه لو وقع  
 لاشهر وانض الحكم الراسية ومقتضى العمل الظاهر بالشعة وادرسهم بان علمهم في زعم الغلبة

احسن  
 في حاشي



















ان صرنا او دملنا او فحى او عمو **وهنا** ليكون مضافا لما صح المسلمون عليه **وهنا** ليكون مطالعة لما  
 اعلمت على الفرد المحقق مع هذه القرائن في آخر حصر الاحاد وندخله في ما لم يعلم من حجب  
 العلم واما العلم بالامر فيكون على سبيل الاستدلال او على سبيل الاستدلال فان ذلك  
 هو واحد وهو العلم على سبيل الاستدلال فان ذلك هو العلم على سبيل الاستدلال فان ذلك هو العلم  
 لانه العلم الذي على الاجماع في العلم لان لو فسادهم كلامه فيكون لا جملتها العلم به  
 ولكن كان هناك ما لا يخفى من معنى ان معنى المتعارضين على اعتبار الرواية في الطرفين  
 وكما ساءة العدل على الفروادى عددا وان كانا متينين في العدل والعدل  
 وما عاربان في جميع القوانين المذكورة فان كان على واحد الحجب لكن العلم لا يقع على  
 الوجه السليم ولا وكان لاحدنا على بعضه او على بعض الوجه صري او على  
 لفظ او دملنا وكان الاخر عارضا في ذلك كان العلم اولى العلم بالاشهاد في سبيل الاستدلال  
 واذ لم تشهد لاحدنا على صريح او كان متينا ما كان يعامل محض العلم بالاشهاد  
 واذ لم يكن العلم لاحد من الطرفين الا بعد طرح الامر على المضاد ما وتعدنا ولا عليها كان  
 العالم الذي في العلم بالاشهاد في جميع السبل ولا يكون العالمان بها على هذا الوجه اذا  
 اختلفا وعمل كل واحد منهما على خلاف العمل على الآخر محظفا ولا متجا وزاحد الصواب  
 اذ يرى منهم علم العلم انهم قالوا اذ اورع علمك حدسان ولا تجد فيه ما يتحقق به احد ما علم  
 لا فساد ذكرناه كسب في العلم بها ولانه اذا اورع العلم في المتعارضين فليس العلم  
 اجماع على احد الحجب ولا على انظار الاخر فساد اجماع على علم الحجب وان كان اطعا  
 على صحتها كان العلم بما جازنا سافا وانست اذا فكرت في هذه الاحكام وحدث الاضاحا كلها  
 لا تخفى من هذه الامور ووجدت ايضا ما علمنا عليه في هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا  
 في النواهي في احكام الاحكام لا في واحد من هذه الامور ما علمنا عليه في النواهي  
**والاشهاد** كحكي كلامه قدس في السند عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب

[illegible]











[illegible]

6)



والمعولة والعلاء والواحد والقطعة وغير هؤلاء من فرق السبعة الخ لاعتقاد الصريح  
 خسر الوالد لم يكن راد على عدل عند ادعاء العمل وهذا موقوف في هؤلاء وليس يجوز  
 على علم دفن روايتهم فقد وجدناهم علوا بالملوك هؤلاء الذين ذكرناهم وذلك من اجل  
 حوز العمل باخبار الكفر والفت في علم السوا ان جميع اصناف الاحاد يجوز العمل بها بل  
 لما شرط في تركها فيما بعد ونشر منها الى هذه الرواية فاما روية العمل المعقولة في فلا  
 طعن على ذلك هذا السؤال او اما روية فهم المعولة فالصريح الذي اعقده ان العمل في  
 ولم كان محظوظ في الاصل معقولة ولا اذ كان في حكم الفت ولا ندم على هذا تركه فاعلم  
 على ان حوز روايته لا في الفهم مقلد بل لا يفتي في ذلك في اعلم بالمدعي على العمل في قوله  
 جماع اصل العمل في كثير من املا الاسود والى من وليس صحت معز عليهم ايراد العمل في ذلك  
 سفر ان يكونوا غير عالمين لان ايراد العمل والمنظر صناع وليس حصول المرفوع  
 حصولها كما قلناه في اصحاب العمل وليس لغير هؤلاء وليس اصحاب العمل لانهم  
 ادخلوا في العمل والعدا او صوابه في اوصافه السنو فلو كانا رادتنا وروون  
 ذلك كله الاضمار وليس من اطره اصحاب العمل وذلك لانهم لا يفتي في ذلك في اصحاب العمل وقد  
 حصل الخاب بانه قد غداهم لما فقد عليهم ايراد العمل وذلك احاطوا على ما كان سمره لا عليهم  
 وليس منهم ان يعلموا ان ذلك لا يصح لغيره لئلا لا بعد ان معتمد المعرفه بانه وانما الواجب  
 عليهم ان يكونوا عالمين على العمل كما قدرناه فما تنفر على الحرف في لا وجب العمل  
 ولا البطلان واما الفرق الثاني ان روايتهم الواقعة والفظ وغير ذلك من ذلك في  
 حوز بان احدها ان روية هؤلاء يجوز العمل بها اذا كانوا في ان العمل وان كانوا في  
 محظوظ في الاعتقاد اذ اعتمدوا على ما يدين ويخرجهم من الكثرة وضع الاعااد  
 وهذه كانت طرهم جماعة عاصروا لاه علمهم لم يحوز عليهم من بكر وسامع من مهران ومخونى ز

انما يفتي في ذلك في اصحاب العمل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو العمل في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

الحامى

هذا هو العمل في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

فصل في المسافين عنهم ونبي ساء ورسا كلهم فاذا علمنا ان هؤلاء الذين ساء لهم ولهم  
 محظوظ في الاعتقاد في القول بالوقف غير ذلك كما وانما في المقدام لم يرد هؤلاء جاز  
 العمل والحوال انما ان جمع روية هؤلاء اذ اخصوا روية لا يعمل وانما العمل اذ انضاف الى  
 روايتهم بطلان في روية على الطريقة والاعتقاد الصريح في حوز العمل فاما اذا انفرد ولا يجوز  
 ذلك في علم حال وعلى هذا الوسط لا اعتراض فاما ما رواه الغلاء في موطون عليه رواية  
 وفتح في وضع الاضمار فلا يجوز العمل في روايته اذ انفرد فاذا انضاف الى روايته وبعض  
 النماحاز ذلك وكذا لا يجوز روايته في رواية اما الجرح والمثبه فاول ما في ذلك  
 انما لا يعلم انهم مجرح ولا مشبه واكثر ما معناه ان كانوا رويين في غير الحرف والنسبة وليس روايتهم  
 لها دلالة على الفهم كالمعقولة في روية روايتهم لئلا يرد غير الاعااد فيمتنعها  
 ولو كانوا معقولة في الفهم كان الكلام على روية روايتهم على ما روي في الفرق المعتمد  
 ذكرنا وقد ساء عندنا ذلك في هذه حجة في ابطال هذا السؤال في قوله ما اكثر من  
 ما ذكره الذي اشترع اليهم العمل بهذه الاخبار لمجرد ما يدا على اهل القرية قربت بها دلتهم  
 على عملها لاجلها علواها ولو جردت لما علواها واذا احاز ذلك فيمكن الاعتقاد على علمهم  
 ما قيل في الفرقين الخبر وتدل على صحة ما محضه نذكرها فيما بعد الكتاب والجماع  
 والرواية في روية الفهم في حوز العمل بل الراسخون فيها اصناف الاحاد ذلك لانها اكثر من روية  
 محض موجودة فيهم وقصا سقم وفناهم لانه ليس معها على الاستدلال بالقرآن لعدم  
 ذكر ذلك في تركه وفيه وادله ومناه ولا في المتن ان لعدم ذلك في الاضمار  
 بل في وجوده في ما لم يردده ولا في جماع لوجوده في حوز العمل في ذلك في علمهم  
 ادعاء الفرق في حوز العمل انما يفتي في حوز العمل في حوز العمل في حوز العمل في حوز العمل  
 السري بانه يدين بل كان محولا على ما علم في قوله خلافه بدافعنا لما علم من روية  
 دفعه وروى في حوز العمل في حوز العمل في حوز العمل في حوز العمل في حوز العمل في حوز العمل

هذا هو العمل في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل























عن ان الراد لم يفرق ما رواه ولا يدرى ان مضمونه حكم الله في الراد لانه لا يدرى  
 من باب التوبة ومن المعلوم عند اول الكتاب اننا نعلم في حق كثير من الناس بغير ان حاصله عند الملائكة  
 او حاصله يدونها ما نعلم من رضوانا ان يفرق ما بالرواه وقد قلنا في السجدة قد كان  
 المحقق ما بالرواه قطعاً بكونه الراد في الرواية لكن في منطق العزلة وما حمله في الراد لم يفرق  
 من الزاوية المحذرة للوسط ما لم يفرق في الرواية ذلك في الرواية في موجوده في كثير من الرواية لانه في ما  
 تلقوا في احوالهم فلا اعتبار في حقهم في الرواية في خصوص ما تضمنه في طائفة الحديث  
 من غير انهم انتم في كلامنا وذكرنا في المحقق في قدس في اول الحديث في حقهم في محققهم في  
 روى عنهم في الحال في طائفة الاف رجل وبذلك في العزلة في كلامهم في غير  
 كثير من الناس واخبره بك في حمران في حمله في راج ومحمد في راج في راج في راج في راج  
 والى بصيرة وعبد الله ومحمد وعمران الحلي في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 اعلى الفضل في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 وفي حق احوالهم في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 الى نظر النظر في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 والى محقق في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 الغرض في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 سفرد في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 حماد في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج

في راج

من ان الراد لم يفرق ما رواه ولا يدرى ان مضمونه حكم الله في الراد لانه لا يدرى  
 من باب التوبة ومن المعلوم عند اول الكتاب اننا نعلم في حق كثير من الناس بغير ان حاصله عند الملائكة  
 او حاصله يدونها ما نعلم من رضوانا ان يفرق ما بالرواه وقد قلنا في السجدة قد كان  
 المحقق ما بالرواه قطعاً بكونه الراد في الرواية لكن في منطق العزلة وما حمله في الراد لم يفرق  
 من الزاوية المحذرة للوسط ما لم يفرق في الرواية ذلك في الرواية في موجوده في كثير من الرواية لانه في ما  
 تلقوا في احوالهم فلا اعتبار في حقهم في الرواية في خصوص ما تضمنه في طائفة الحديث  
 من غير انهم انتم في كلامنا وذكرنا في المحقق في قدس في اول الحديث في حقهم في محققهم في  
 روى عنهم في الحال في طائفة الاف رجل وبذلك في العزلة في كلامهم في غير  
 كثير من الناس واخبره بك في حمران في حمله في راج ومحمد في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 والى بصيرة وعبد الله ومحمد وعمران الحلي في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 اعلى الفضل في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 وفي حق احوالهم في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 الى نظر النظر في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 والى محقق في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 الغرض في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 سفرد في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 حماد في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج  
 في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج في راج

في راج











العمل بالادلة المانعة من اتباع النظر في كلامه ومثل هذه الجوانب مذكورة في النسخ للعلماء  
 وقد علمنا من صاحبها في العالم من اصحابنا ان السورة في الاعتقاد على طريقتين المحمد المطلق انما هو  
 على ذلك في طبعه وهو اجماع وكرامه عليه **و اما في** حرم المعلوم ان يوجب اجماع الامة في هذا الموضوع  
 مفيد للعطف محل المنع وسند المنع ورد في كلام الصادق عليه السلام ان حجة الاجماع في  
 مخزعات العامة وسند الاجماع انه وارتب الاجماع في الامة الا انها على علم ما يحضار  
 طريق ائمة هذا العالم السماع عنهم على انهم اولادها وسند كراهته وارتب الاجماع  
 على علم ما لا يجوز يحصل الحكم الشرعي بالنظر لانه يودي الى احكام الاراضي  
 الاصول في الفروع العنصرية كالمنافع والمواثيق والديارات والعصا والمعادن  
 هو ان يبدى في مقتضى فائدة نفع الرسل وانزال الكتب اذ فائدة ما كما هو المشهور علم السلام  
 دفع الاصل لئلا ينظام المعاك والضم كلما يودي الى الاصل لئلا يودي الى اخطا لا يتسارع  
 المتضاربين في الحكم المطلق في شأنه الى حرج ان يبنى من نوعه على ما يودي الى اخطا وقد سكر  
 كلامه في كلامه في الاصل في الكتاب في سنده انما كانت في بناء العقائد وكلامه  
 على المقتضى في الجهد في الاشياء لا في الاشياء من غير ما يقتضيه لانا نقول لو كانت مقتضى ما ادت  
 الى احكامها في العلم في الكلام وفي اصول الفقه في المسائل العنصرية وتوفاق ايجاد  
 المحقق في ذلك في اذناكم في المعصية في انكم في حجة في حال في مواضع في ذلك في ناطق  
 بل ان شرعه فما اسعد ان اخذت بالجرم وما اخبركم ان يثبت على الوهم فاحول فيكم  
 تلقاء قوله في ان نقولوا على الله ما لا يعلمون وانظر الى قوله في ان الله في ان الله في  
 رزق في محله من حراما وحلالا في الله اذن فيكم ان الله في الله في الله في الله في الله في  
 الحكم الى العنصر في العلم في الاذن فانت في الله في الله في الله في الله في الله في الله في  
 العنصر في الظاهر في علمه في الله في الله في الله في الله في الله في الله في الله في  
 اصول في الشرع في سنده الاحكام في الله في الله في الله في الله في الله في الله في الله في

من قولنا في  
 حركتها في  
 حركتها في  
 حركتها في



ان يدرس في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 فعندنا انها لا تلبس بالعلم في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
**و اما في** بعض ما نقلناه عن بعض النسخ في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 عنه حيث قال في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 من حيث ان ان رجع حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 انما قلنا في الحق في افاد علم الهدى لانا ذكرنا في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 الظاهر في هذا المعارضة في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 معلوم في هذا الظاهر في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 متساو في الكمال لا يتوكلوا على الله الا في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 كما ولا يعف ما ليس في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 قوله في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 كذلك لانا في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 في الزوجة في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 الكبرى كما هو في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 هو في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 ان الله في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 انه لو لا ذلك لزم من حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 اصحاب في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 بالصلوة في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 رسالة في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها  
 اصحاب في حرمها العبد وما جرى مجراه وقال في موضع آخر في حرمها العبد واما العبد ولا يصحها

كذا  
 اوط







هو الحمد  
ظ  
م

[illegible]

b  
1841



















في يوم جمعة بدمق من افا دار الناصر الامام وذكر الكثرة احدا الناس فيها وخلع على سدي  
 مولاي الرضا عليه السلام ما غلبه الناس في قسمة الميراث قال ان عبد الغر هذا القوم وقد عروهم  
 ان الله عز وجل لم يصفني بمثل هذا الدين وان الله عز وجل لم يصفني بمثل هذا الدين  
 الحدود ولا احكامهم جميعا كما كان الله عز وجل في كل شيء من الامور والاعمال  
 وهي في اخر عمره عليه السلام اليوم اكمل لي ديني واكمل لي الاسلام دنيا واما كلامه  
 من تمام الدين في بعض هذه الخصال من الامور المعاني فيهم وادخلهم في سلكهم على قصد الحقايق  
 لم عليها عليه السلام علما واما ما ذكره في كتابه من انه لا يثبت في ريعان ان الله عز وجل لم يخلق  
 دونه فقدر ذلك الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 من كلامه في خبرها اخبارهم ان كلامه احد في رايه على ما هو عليه في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 عز وجل ان الله عز وجل لم يخلق الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 بها وكن ان كلامه ان الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 الخ والجماد في غير النوا والصدقات والمضاهي الحدود ولا احكامهم من الشقوق الاطراف الامام بحر حلال  
 الله وحكم حرام الله وتبع حدود الله وندب عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 والحكم النافذ الامام واحد من لا يدان الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 محض صوابه لا يملكه من غير طلب منزله ولا اكلت بل اختص الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 لعقول حايين ماس ما قصه ارا امضه فلم يزداد وانه لا بعدا في ما علم الله في فيكون قد رايوا  
 صعبا واولا في ذلك وضلوا ضلالا بعيدا وقوا في اجرة اذ روي الامام بصيرة وزين في الشيطان  
 اعمالهم في صديهم عن السداد كما يستقيم من رغبوا في اخبار الله واختاروا روي الى احتسابهم والقران  
 ناداهم وركبوا في ناسا وكما كان لهم الحيرة في الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 بعد كوارب لا يحرمه عن الصواب في مصمم يزيد في موصد قد افتر الخ والزلزال

عز وجل

العصا

والعصا حصه الله بذلك لكم حجة على عباد الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 والله ذو الفضل العظيم واحد من الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 المحسن في باب انزل الله في القرآن تبينا لكل شر عن الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 كتاب الله ولكن لا سلمه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 ما نزلوا في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 لا سلمه في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 فقام ليرفع حكم الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 لا سلمه في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 الف ما طوى في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 اذ عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 بعينه ان الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 والله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 مرة اصله الرضا عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 فترو رسول الله صلى الله عليه وآله في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 عليه السلام قال ان الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 يا حي يا قيوم اجعل الذي ظهر في الدنيا من كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 يوم القدر على نفسه في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 فامر بالخلا والاني عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 جئت به عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 القرآن وادفعوا الله عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل في كتابه عز وجل  
 ولا نوضح لكم تفسير الذي انا قد سمعته وكلامه عليه السلام في المنقول في الامم النبلاء ولقد اراد الله

وقته  
 البند  
 الشكر



[illegible]







انما علم الله ان ياخذوا منه الهوى ولا راي ولا ماس اغناهم الله عن ذلك ما انما علم الله عن علمه  
 خصهم به ووضعهم عندهم كرامة من الله انهم لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله  
 وهم الذين هم سالكين في سلكهم انهم لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله  
 سمعوا به ما ذكره في سلكهم انهم لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله  
 الله به وحده عندهم الامم في علم الله الشق في اصله في الاصله ما ولما الذي عنون  
 عن اصله الذي انما علم الله العلم والقران ووضعهم عندهم ولما سالكهم واولئك الذين ياخذون  
 ما هو لهم واراهم ومما هم في سلكهم لانهم جعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 وجعلوا اصل الضلالة في علم القران عندهم في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 ما هو الله كثر من الامم جعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 من معانيهم من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 ولا يبين ضلاله من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 في حقهم من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 اخذوا من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 لكي لا حدان ياخذوا من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 يتبع امره من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 اقامت اوتوا من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 وذلك لعلهم ان الله يطاع ويطاع من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 لم يكن لاحد من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
**واعلم** ان الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 على اكرامه الاجتهاد والشكر عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو

الى الله

احدا

عنه

فاعترفوا بالابصار ومنها ما في اواخرها من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 عن الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 هذا الاسناد وذكر انه خطب بندي قاروا الخطبة التي لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله  
 احاجه ثم ان سياتي عليكم من بعدى زمان لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله انهم لم يولدوا من الله  
 من الكذب عن الله ورواه صلى الله عليه واله وسلم عن ابي بكر بن ابي سلمة ابو بكر بن ابي سلمة ابو بكر بن ابي سلمة  
 تلاوته ولا سلكه في سلكهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 الزمان في الكس وليسوا فيهم ومعهم وليسوا فيهم في سلكهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 واعلموا انكم لن ترووا الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 لن يمسكوا حتى ترووا الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 حتى ترووا الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 وراية الزينة على الله ورواه في سلكهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 يعطون ان علم القران ليس هو ما هو الاخر من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 به علم ما فات وحكي به بعد اذ مات وابنت عندهم عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 حرا به ما رزقوا فاطلبوا ذلك عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 عن العلم وهو العلم الذي في سلكهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 الذين ولا يخلون في سلكهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 لا يخلون في سلكهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 وفي ذلك ذكرى للذين اكرن فاعلموا ان الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 فان رواية الكتب كثر ورعاة قلمه ورواه المستحق وكما الحسن في باب ان الله في القران  
 تنبأنا لكل سر عنه عن الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 عدلك الله من خطبته المستحق ورواه القران ليس هو ما هو الاخر من الله عندهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو  
 ذهبت اليه وانا القران انما هو القوم يعطون في سلكهم وجعلوا في سلكهم وجعلوا اصل الايمان في علم القران عندهم كما هو

مجز  
 راجع الصادق عليه السلام  
 فيها نص في سلكهم  
 اسنادهم في سلكهم  
 كذا في علمهم  
 منه



الذين يؤمنون به ولو فونه فاما غيرهم فما انما كماله عليهم وابعد من ذلك  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كمال من علم ما بعد من العلم والحق  
سأله لما اراد الله سبحانه وتعالى ان يبعث فيهم نبيا فقالوا لا والله  
انهم لم يلقوا به والناطعون اجمعون وان استنطقوا ما احتجوا الله من ذلك عليهم لا على الله  
قالوا لا والله الى الرسول والى امير المؤمنين لعلم الذي يستنطقونهم فاما غيرهم فليس لهم ذلك  
ابدا ولا يوجد وقد علم الله لا يسمع ان يكون الخلق كله ولا لا امر اذا لا يوجد من باعتر وعلمه ولا  
مستغنى بعونه ونبيه فجل الله الولاية حق لا يقدر عليهم لم يخصصهم بذلك فانهم ذلك انما  
واياكم ولا والله العوان راك فان الناس غير شريك في علمه كاشرا كهم فما سواه الامور ولا فادى  
عليه ولا على يديه الا فر حقه وبابه الذي جعل الله له فاقم ان سادته واطل الامم من كماله  
ان سادته واما كماله في باب الحاسن في باب الحاسن في باب الحاسن في باب الحاسن في باب الحاسن  
الى اصحاب الراي في المؤمنين ما بعد فان حجة داعية الى دينه بالارتياء والمؤمن لم يصف في نصب  
حقه لان المدعى الى ذلك لا يكون الا من لا يتنازل والمؤمن متى لم يكن بالمدعى في دعائه  
على المدعى لم يرد على المدعى ان يحتاج الى المدعى بعد ذلك لانا قد رايانا المتعلم الطالب بما  
كان فاقا لعلمه ولو بعد حجة رايانا المتعلم الداعي الى احتياج رايانا الى المدعى في ذلك  
تجربة الجاهل في ذلك المتبادر وظن الطافه ولو كان ذلك عند الله جائزا لم يبعث  
الرسول ما في الفصل في دينه عز الازد ولم يبعث الجهاد ولكن الناس لما سئلوا الحق  
غمطوا النعم واستغنوا بحملهم وتدابيرهم علم الله واكتفوا بذلك في غير رسوله والقوام باه  
وقالوا لا اله الا الله ادرسته عقولنا وعرفته البائبا فوالله ما توكلوا واهملوا وخلفهم حتى  
صاروا عند الله منهم حيث لا يعلمون ولو كان الله رضى عنهم اجبت عليهم دار رباهم  
فما ادعوا ذلك لم يسمع الله منهم فاصلا لما سئل ولا زاجرا عن وصعهم واهملهم لانا  
ان رضى الله عن ذلك سبعة ارسلا لا امور القيمة الصالحة والحمد لله رب العالمين

ثم جعلهم ابوابا وصراطا وكادا لا عليه بامور محرم الراي والكفر في طلب ما عند الله تعالى  
لم يزد من الله الا بعدا لم يبعث رسول الله ولا في طال عمره فابلهما من الناس خلاف ما جاء به  
حتى كثر متبعاه وناجوا في ذلك ولم يرضوا بما جاء به سجدوا لانا ولا مقبلا منكم بل كنتم  
واضي عنه كالوحوش وفي ذلك لعل كذب في الحق ان اصحاب الراي والمؤمنين يخطون  
مدحهم وانا الاخلاص وما دفعه الرسل للراي فاباها المسح لم يخرج عنك خصلته  
احدكم القذف عا حاش به صدره ان يبايعك ليعفك الى غير قصد ولا موقف حذو الا في استغفار  
عافيه جاحدك وتكذيبك لم يردك في ذلك في ساقته وملاها وانما عاها لانا حادها  
وفضلا لانا في بابها لونا جارا عاكرناه قطر رشدا فانظر في ذلك **اول** عرافه عند  
اللهم ان خلاصه ما في علمه لم يجاز به مطلقا الا سئل انظر سواك ما كانت بالهنا والحق  
ولا يفتي واصاله الرأيه كالحكام في غير ما من المراكز الراعية بها العابد وجماعة  
مرايا صدمه اعجب الحجاب ان سئل الشهدى ذكر في كتاب الذكرى ان اصالة البراءة في العبد والوعظ  
مع انها لا تغفل من رتبته في الحجة في موافقه في حقها فطوره واراد من الله تعالى فاعترف وانا اول  
الابصار في الحق بان حجة الحق عن علي ابراهيم بن محمد بن عيسى بن عمار بن عبد الله بن  
عمر الكاظمي ان ابي عبد الله عليه السلام قال في ذلك لانا لا نعلم الا ما في حقنا من  
المعروف والى ذلك في القرآن واحاد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما سمعنا من  
منهم ورايت في الراي انما كثر من الراي في ذلك لانا لا نعلم الا ما في حقنا من  
تخالفهم في الراي وان كان ذلك كله باطلا فليكن الراي في ذلك لانا لا نعلم الا ما في حقنا من  
ونشر الراي بالراي قال فبقا على معاني رسالتنا في الراي انما كثر من الراي في ذلك لانا لا نعلم الا ما في حقنا من  
وصرفا وكذا في ما من غاها وحكمها وسابها وخفاها وها قد كذب على رسول  
الله حتى قام حطبا فعالها الراي قد كثر على الكذابين من كذب على معارفهم ومقدرة  
مر السرا كذب على غيره واما ما كثر من الراي في ذلك لانا لا نعلم الا ما في حقنا من  
مقتضى الاسلام لا ينافي ولا يخرج من كذب على غيره مستورا فليكن الراي في ذلك لانا لا نعلم الا ما في حقنا من

سواء



469

[illegible]



رجل من اهل الشام فقال انه رجل صاحب كلام وفقه وفرائض وقد جئت لمناظر  
 احدى افعاله ابو عبد الله عليه السلام كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندي فقال ابو عبد الله عليه السلام فان انت اذ اشرت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا قال سمعت  
 الوحي عن الله عز وجل يخبرك قال لا فقال تجت طاعة كما يجت طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا  
 فالنعت ابو عبد الله عليه السلام الى فقال يا لئس يعقوب هذا وخم نفسه قبل ان تكلم ثم قال يا لئس  
 لو كنت تحسن الكلام كلمته قال بئس قبيحا من حسن فعلت حبلت فداكر اني سمعت سمى الكلام  
 ونقود اول الاصحى الكلام قولهم هذا سفاو وهذا لا سفاو وهذا لا ينق و هذا لا ينق  
 وهذا لا ينق فقال ابو عبد الله عليه السلام انا حلت وبل ان تركوا ما اتوا وذهبوا الى ما يريدون  
 ثم قال يا لئس الى الله فانظر ترى من المكملين فادخلت فادخلت حمران من اعلى وكان  
 محسن الكلام فادخلت الاحول وكان محسن الكلام فادخلت محسن كلام وكان محسن الكلام فادخلت  
 قيس الماص وكان عندي احسنهم وكان قد علم الكلام على احد من علماء فلما استوتوا المحل  
 وكان ابو عبد الله عليه السلام في السرايا ما في جدي طرف الحرم فانه لم يضره قال فافزع  
 عليه السلام راسه حمران فاذاه هو غير تحت فقال سم ورب الكعبة فظننا ان من اهل  
 ولم عقول كان شديدا لمجبة قال فورد من من الحليم وهو اول اختطت لحيته ولرس في الا  
 حمران كبر سنه قال فوترع له ابو عبد الله عليه السلام وقال يا امرئ بقله لسانه وبيده ثم قال حمران  
 كلام الرجل فكله فظهر عليه حمران ثم قال يا طلة كلك فكله فظهر عليه الاحول قال يا من  
 سام كلك صفار قائم قال ابو عبد الله عليه السلام فاعلمت الماص كلك فكله فادخل ابو عبد الله عليه السلام  
 من كلامها ما عدا صاليت من قال ان كل هذا الغلام يورث من من الحليم فقال نعم فقال  
 له ثم ما علم سلمة في امانه هذا غضب من من الحليم فقال نعم فقال  
 لمخلف اهل حلقه لا سمع فقال ان حمران يني انظر لحيته فادخلت فادخلت له ما اذا قال  
 اقام له حم ودللا كمالا يشتمون وكما نفو تخلفهم بيا لئس وبقوم اودهم ويخبرهم بغير خبرهم

قال محمد بن موهب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الكذب والسر  
 قال من سمع من اهل سفينة اليوم الكذب والسر لا يصلح ان يكون من اهل البيت قال قال علي اخلقت  
 انا وابنت وصرت ابنتا حرام في محالنا اياك قال فسكت ان من قال ابو عبد الله عليه السلام  
 لان حمران لا يسلم قال ان حمران قلت لم تخلف كذبت وان قلت ان الكذب والسر من اهل البيت  
 الا خلا ابلغت لانها محمدا الوصو وله ولد من اخلقتا وكل واحد منهما يدعي الحقي فلم  
 تنفعا اذا الكذب والسر الا ان لي من اهل البيت ابو عبد الله عليه السلام كنهه عليه فقال  
 ان حمران هذا من انظر الى حمران ابراهيم انفسهم فقال من يبيع النظر انفسهم فقال ان  
 فهدا قام اهل محسن كلكم ولعمري اودهم ويخبرهم بغير خبرهم فقال من يبيع النظر انفسهم فقال ان  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال ان حمران من اهل البيت ابو عبد الله عليه السلام كنهه عليه فقال  
 والى عن حمران فقال من هذا القوم الذي تشد اليه الرجال ويخبرنا ما حذرنا له ورأته  
 عن اب عن حمران قال ان فكيف ان اعلم ذلك قال من من عبد الله الكذب والسر في  
 قطعت عنك صفة السؤل فقال ابو عبد الله عليه السلام اخبرك كيف كان تركوك وكيف كان  
 طرير كان كذا وكذا فادخل حمران من قول صدقت اسلمت فادخل فقال ابو عبد الله عليه السلام  
 بل امنت بالله ان من الاسلام الايمان وعليه يتوارثون وعلينا كجوار ولا امان  
 فقال ان حمران فانما ان شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا وصيا  
 من النعت ابو عبد الله عليه السلام الى حمران فقال يخبري الكلام على الاثر فاصبت والسؤل الى من من سام  
 فقال تريد كذا ولا تعرف من النعت الى الاحول قيس رقاخ كنهه باطلا بطل الا ان  
 باطل كنهه النعت الى قيس الماص فقال شككوا واهرب ما كنهه من الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابعده ما كنهه  
 منه تمنع الحق من الباطل وقلد الحق بغير كنهه الباطل است ولا حول قفا فان حاذق  
 قال بولس فطنتت والله انه يقول من من حمران ما قال له ان قال ما من لا نقاد  
 تقع تلوى رجلك اذ لمك بالارض طرت مثلك فلكم الكس فاق الزل واثق

فقال  
 اظهر











اسمعيل على السجود الموضي لما ذكرناه <sup>بارك</sup> في السجود لسنه عن نوح بن عيسى  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني لم اجد في كتابي الا طبعته  
 عليا او اطلعت فلم تروا السجود الا في الاجتهاد فقال ليس في كتابي الا طبعته اذا كان ذلك  
 فليس في كتابي الا طبعته فليس في كتابي الا طبعته فليس في كتابي الا طبعته  
 تضمنتها في الاجتهاد بالكلية <sup>انا</sup> اولي محبة عليا طاهر ومحبته في سقطة الاجتهاد  
 في نفس احكام الله تعالى بالكلية <sup>عليه السلام</sup> قال اني اهل حكم الله في سقطة الاجتهاد والاحكام  
 الى المحبة بها بل منزه عن ذلك في سقطة الاجتهاد والاحكام <sup>في</sup> كما ترونه  
 كاختاره عليه السلام في كل سجد لم يكن حكم الله فيها بلنا واضفي <sup>في</sup> الكفاية باب العلم وتذكره  
 على اربع محلات عن عبيد بن ربيعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا  
 يسجد الناس حتى يبالوا او يستقروا او يرووا امامهم وليسمع ان اخذوا ما تقول وان كان نقية  
**في** هذا الحديث وظاهره صريح في انه يجوز للرجل ان يعتمد على قوله امامه في  
 العقيدة بانه مسئلة القضاء والقدر محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن حماد بن عمار عن  
 عمر بن زارة عن محمد بن مسلم ورواه علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام في خبره  
 سألناه انما يملك الناس لانهم لا يملكون <sup>في</sup> كتاب الكفاية ما ينص اليه عز وجل ورواه  
 علي بن ابي طالب عليه السلام ورواه ابو احاد عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني سمع  
 اني بارك فيكم امين ان اصدعهم بما في بطنكم من العلم والبر والحق عترة اهل البيت  
 اسمعوا وودعوا بكونكم ستر في علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام في الغلبة والتمكين  
 انه جلد كره وامر بغيري فلا يسبقونهم ولا يملكون ولا يملكون <sup>فانهم</sup> اعلم منهم فوعدوا  
 لعن الله من صلى الله عليه واله وما كلفه الذي لعنه الله ولم يزل يلقى فصار املا بغيره بالعلم  
 ويبقى لهم في القرآن قال جلد كره فاسئلوا اهل الذكر ان يملكون ولا يملكون <sup>في</sup> الكتاب

الذكر

الذكر واملا محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في يوم والسؤال لهما عن ابي عبد الله  
 القرآن في كتابي سائر في دعائي واسئل الله ان يوسع علي في كتابي  
 جلد والله لذكر كره في قوله وسوف يوسع علي في كتابي واسئل الله واسئل الله  
 الرسول واولي الامر منكم وقال عز وجل ولقد جاء الي الله والى الرسول واولي الامر منكم  
 لعن الله الذين يستنبطونه منهم مرة امرا للناس الى اولى الامر منهم الذي امر بطاعته وما في ذلك لهم  
**في** الكفاية باب ما يورد الامام والرد اليه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ان يجرى كما سئل الابرار فيجب له ان يجرى كما سئل في حلاله وحرامه وعلمه وعلمه  
 لكل علم بابا فاطمة عرفة عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في  
 الكفاية باب ما يورد الامام والرد اليه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
 النضر بن سويد وفضالة بن ابي عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عن قول الله عز وجل ولكل قوم نادل فقال ما نادل للقرآن الذي هو فيهم وعرض  
 النضر بن سويد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن ابي عبد الله عليه السلام  
 صاب الله عليه واله المندرد لكل زمان متناهد لهداهم الى صراط مستقيم الهداية في يوم  
 على غم الاوصياء واهل البيت واحد وفي الكفاية روايات تدل على انه في قوله فاسئلوا  
 اهل الذكر ان يملكون لا يملكون في قوله فاسئلوا اهل الذكر ان يملكون فاسئلوا  
 فضيل بن عبيد الله عن اهل القرآن ونحو قوله وحكي في قوله ومنها رواية الرضا عن  
 ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سمعنا ابا عبد الله عليه السلام في قوله فاسئلوا اهل الذكر ان يملكون  
 شعوبا ما ليس امرهم ابي عبد الله عليه السلام في قوله فاسئلوا اهل الذكر ان يملكون  
 لا يملكون فاسئلوا اهل الذكر ان يملكون فاسئلوا اهل الذكر ان يملكون فاسئلوا  
 منها رواية محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله فاسئلوا اهل الذكر ان يملكون



ماخوذ من

[illegible]







بسم الله الرحمن الرحيم  
ما سمعناه من محققنا نحن الذين علموا وعلينا وعلى غير ملتزم فإني  
ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالصوم والحج وعلى قدر ذلك ضروري المذهب  
علما ومذهبا وعلى غير مذهبنا فإني ما قال به صاحب مذهبنا كبطان العول والتعصب  
وقد ظهر علمنا وبكشفت لذلك ما ذكرناه من نظرها وقد مر أن طائفة الأصوليين يقولون بوضع  
الاحكام وسبلها ليس بها حكم وطائفة يقولون ليس بها دلالة أصلا على حكم **فلهذا** ضرورات  
ليست ضرورية بالمعنى المصطلح عند المنطقيين وفي ذلك وجه واحد ما أنهم حصروا الضرورات في الست  
وليس علينا وجوب الصلوة مثلا داخل في الست فإني أنا علمنا بها أنها يحصل بالنص في غير هذا المذهب  
لذلك أن ضروري الدين ضروري المذهب ونظرا في أصلها الأصوليين والاحكام ضروري  
الدين فيكون له واضحا عند علماء الإسلام كمثل الصلوة لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
المذهب فيكون له واضحا عند علماء المذهب كمثل الصلوة لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
من الموضع ما هو كذا في المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
الطريق لا خلاف في الست في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
وإن وضع هذا المقام ما تارتب به لا خلاف في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
صلى الله عليه وآله في الصدور لا في مذهبنا وضروري في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
والضال والناصب من غير أن يدركوا أن هذا الصراط المستقيم صراط الذي لا يفتخرون  
المعصوم عليهم ولا الضالين **الفصل الثاني** في ما يخص ضروري الدين  
مراتب الدين على ما كان في فرع الساعات على ما علم في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
دلالة الظهور في حوزة المذهب في طوائف الذين يعرفون كلام العروة الشاهية عليهم السلام ولا يربط حوزة  
المذهب ككلامهم على ما لم يفتقروا ذلك وكذا في المذهب في كمال العامة وليس مضافا في الخاصة  
على حوزة المذهب ككلامهم مدحولا جزئيا واضحا ما يهداه وتلقاه لا يفتقر الكلام بذلك  
دفعها **الدراسة** الحديث المتواتر من الفرق في أن ما ذكره في الشغلان مسكنا بهما في الضلوع

بعض كماله وعنده من غير أن يفتقروا ذلك وكذا في المذهب في كمال العامة وليس مضافا في الخاصة  
على حوزة المذهب ككلامهم مدحولا جزئيا واضحا ما يهداه وتلقاه لا يفتقر الكلام بذلك  
دفعها **الدراسة** الحديث المتواتر من الفرق في أن ما ذكره في الشغلان مسكنا بهما في الضلوع  
لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
مراد الله الأحرار عليهم السلام لا أنهم عارفين بما سجدوا وسجدوا في الدنيا والآخرة ولا يعرفون ذلك  
دور غيرهم حصصهم الله والله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتقروا ذلك وكذا في المذهب في كمال العامة وليس مضافا في الخاصة  
لغير الأصول والاعتقاد والتكليف على الله وطائفة يقولون لا يعرفون ذلك وكذا في المذهب في كمال العامة وليس مضافا في الخاصة  
الرواية المتواترة من الفرق في أن ما ذكره في الشغلان مسكنا بهما في الضلوع  
حكم الله تعالى وقد انتفا سائر الأعتقاد والظن المتوهم في الحكم ما كان في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
أنه لو ارتكب ما صار له كماله لا يفتقروا ذلك وكذا في المذهب في كمال العامة وليس مضافا في الخاصة  
وغيره من آثار المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
ما أن المصطفى في نون الرسل وأنزل القرآن لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
كان من التواتر في حوزة المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
الاحكام والخصومات كما هو المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
قوله المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
فإنهم جميعا علموا في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
وغيره من آثار المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
ما أن المصطفى في نون الرسل وأنزل القرآن لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
كان من التواتر في حوزة المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
الاحكام والخصومات كما هو المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
قوله المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
فإنهم جميعا علموا في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري  
وغيره من آثار المذهب في الأصول لا خلاف في ضرورة وضوح ضروري



٢٥١

3

العزمت























१३

[illegible]

۴۱



























فقد علم حق من قال  
في هذا الكلام

[illegible]

10











نفس هذا الاحتمالين ثم نقول ان كان ظاهر الوجود كحصوله بنحو مطلق احتسبها وكذلك مع  
 تساوي كراهته وان كان ظاهر الذنب وما ظنه الوجود في موضع عدا وتعدا احتسب  
 خبرنا لا لا احتسبها في وجود النسيب في كل واحد من كليهما نساوا في قوله ص ٢٤٠  
 المسوون من العدم انما الامور بل انهم يمتنع في امرين غير مختلفين فيهما بل في الوجود  
 عند انهما في خبر كراهية في الله وحرر انهما في الحرام في قوله ص ٢٤٠  
 الموحدة وملك حيث لا يعلم وتوكل الكفاية في صحيح غير الرجوع المحجج حيث قال فليكن  
 اصبى باسالي في ذلك فلا در ما علمه في الذا اصبغ عند هذا علم تدر ما فعلكم كاحصا  
 حتى تالوا في علموا وبارى الزوا عنده في ما يربك الى ما لا يربك ومرتقى  
 الشبهات رتبة الدين في قوله الكفاية في مفسر عند الله من صباح اني لك  
 ان تنظر حتى يذنب المحرم وناخذنا كما يظن ذلك في قوله علم الله ما تحت علمه في قوله  
 موضوع عنهم سئل عنك الجواب في هذه الاسئلة ومنها فادان الله انهم حصر الامور  
 ثلثة احد ما في ثلثة وثانها ما في غيبه وثالثها ما ليس بها والذا ذكر في آياتها في علم ذلك  
 ان كل ما ليس في العلم حتى الظن شبه **الفائدة** انه كلامهم عليهم السلام في اطلاقها الى ما لا يعلم  
 الطبع ما لم يكن سواها كان كادفانا الى ما لم يكن الموضع علمه في قوله اطلاقها الى ما لا يعلم  
 الثاني في الذا امر في تصور المسئلة في الجاهل ما لم يكن علمه كاحصا ط والالزم  
 تكلف الفا في قوله قد ورد في هذا الموضع عند الرجوع المحجج في قوله ص ٢٤٠  
 الرجل في قوله في عدا بها في اي حيز لا يكون له افعال الا اذا كان في جهالة فليزوها  
 بعد ما يعضي عداها وقد عذر الناس في اجها بما هو اعظم من ذلك فليكن في الجاهل  
 اعذر بها لانه ان علم ذلك محرم علمه في جهالة في عدا في قوله ص ٢٤٠

كلا

الحكام

الحكام بان الله عز وجل علم ذلك لانه لا يقدر على احصائها في كل افي موزون  
 فالعلم اذا العضة عداها في موزون ان نزوجها في قوله ص ٢٤٠  
 بجها في قوله الذي بعد ذلك في الرجوع الى صاحبه ابدا وانما قلنا ان المراد ما في جهالة هذه  
 الصيغة الفا في الاطلاق والمردد لانه في قوله ص ٢٤٠  
 ان نواك كيف علمك معك في الاختيار في الطواير القرآنية في قوله ص ٢٤٠  
 قوله ص ٢٤٠ ولا سمح الناس وقوله ص ٢٤٠ اذا تم الى الصلوة فاعملوا في طواير (في الزيادة)  
 مثل قوله ص ٢٤٠ في الاضطر ولا اضطر في الاسلام وصوابه في قوله ص ٢٤٠  
 احوالها في الرجوع الى كلام القوم في العلم عفا في قوله ص ٢٤٠  
 علمها في والا احصا في قوله ص ٢٤٠ ولا يجوز العلم كاحصا في قوله ص ٢٤٠  
 يخص احد احد سئل عن جابه وسئل عن الزوا وما جاء به من نسخ او قد اوتوا  
 او يخص من اظهر طرا في عداها في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠  
 صفتها في حبس اخفى في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠  
 لا غرا في الجاهل في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠  
 الظاهر في علمهم في امر الكس في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠  
 ولذا ذكرنا في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠  
 على الزوج في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠  
 لا يمكن في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠  
 اجدد في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠  
 او العود في قوله ص ٢٤٠ في قوله ص ٢٤٠











الذين اوجدهم مع جوار خلقه فوضوا فيهم على ان يقرروا على ما يرونه  
 العود من الطاعة عن سدا الاجل المبرور من الله عنها وانهم لم يزلوا في ذلك  
 على ما يرونه من الطاعة على ما يرونه من الطاعة على ما يرونه من الطاعة  
 موقوف على ما يرونه من الطاعة على ما يرونه من الطاعة على ما يرونه من الطاعة  
 عند الموت من جوارحه والمزوي من ايمانهم في ذلك من جوارحه والمزوي من ايمانهم  
 الله في ايمانهم من جوارحه والمزوي من ايمانهم في ذلك من جوارحه والمزوي من ايمانهم  
 الغرض من قوله ان الله عز وجل لا يهدي القوم الظالين لانهم لم يقرروا على ما يرونه  
 لغفلتهم عن حوز الشريعة وكذلك علم احوالهم في فعلها وبعد العلم بالاصول في اعمالهم  
 مثل الله اذ لم يزل يامرهم بتقريبه وفعل لا يهدي القوم الظالين لانهم لم يقرروا على ما يرونه  
 الحي شامخ قوله تعالى لم يزل يامرهم بتقريبه وفعل لا يهدي القوم الظالين لانهم لم يقرروا على ما يرونه  
 ثم اعلم ان الحكماء اخذوا السد المرفوع في ذلك من جوارحه والمزوي من ايمانهم  
 فعل وجوب في الغنى سقوط عنه ما دونهما جاهد مسقط ولا يوجب سقوط عنه لانه لغا  
 القواعد الكلية الواردة عنهم عليهم السلام المشتملة على وجوب الاحتياط في كل حال وجوب ما يقع  
 محو عنه عند الله بمكانه ان يحق هذه المباني في العلم بالاصول والاعمال  
 الذكر علمهم في ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وهو في ذلك  
 حذر اكثر **السؤال الرابع عشر** اذا علمت ان كل يوم الجمعة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 الوضوء بعد الصلاة في وجوبه بعد الصلاة في وجوبه بعد الصلاة في وجوبه بعد الصلاة  
 كونه حكم خواتم على الوضوء لانه علمه في وجوبه بعد الصلاة في وجوبه بعد الصلاة في وجوبه بعد الصلاة  
 بعضها والوضوء بعد الصلاة لانه علمه في وجوبه بعد الصلاة في وجوبه بعد الصلاة في وجوبه بعد الصلاة  
 لانه متردد في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 علماء الطهارة **السؤال الخامس عشر** كيف علمكم في ما ورد عليه من ان كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

الوضوء بعد الصلاة

بعد الاعتسار والاخبار والخبر المأثور من جوارحه الطهارة او كلفوا بالعلم او بالوضوء  
 بهذا الماء وجوبه من محض الاحتياط الواردة في باب الترتيب الحكم بحكمه في كل ما على العلم بعدم  
 كراهية العلم بطهارة على العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 وجوب الترتيب في كل ما على العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 للاحتياط في كل ما على العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 عدم ما يوجب كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 ظاهر النص لان طهارة العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 كما لا يخفى على اللبيب لان طهارة العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 يستحق انه قد ورد ما يوجب كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 انما يوجب اذ لم يعلم طهارة العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 بالطهارة والحكم على العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 لاصد المنة حكم احد التلثة والتميز في هذه المسألة لا ينبغي علما ولا تروى  
 علما والله اعلم بالصواب **قوله** كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 الحديث في كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 الاحتياط والاحتياط في كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 للمحج البين الواضح وانما طهارة العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 في الصور كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 بصريح واما طهارة العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 في الصور كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء  
 هو موكول لا يخطئ ساه ولا حاجه في علمه بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء كراهية العلم بالوضوء

من الطهارة  
 الاحتياط  
 كراهية العلم بالوضوء















7/2/20

و



القلم

٧٧

21

مع اتبع اعترفوا بان طبع الكتب لم يجر اعداؤه من غير ان يكون له كثر ولا حاد الواردة  
في كتبها كذا انها خاتمة في الاعداد العشرة لكنه قد وصف لنفسه ان الحدود عند المذكور واخذ مع  
الرواية في ذلك وهذا لا يدل على اسرارهم في نفس الاحداث وفي بعض احوال المراد منها والدلالة  
على ذلك كله ان جميع احاديث هذا الباب كذا اذا راها في عمدة ذرايع وشعرية وظهر الدلالة ان  
لهم اعتبارا في اعتبار العنق والبنية كما في قولهم في دلائل علم سبق دلائل علم انهم في جميع المذكور مع  
هذا الاحتمال وفيهم من هذا الحديث في عنوان المراد من احد المذكورين في الاحاديث المرفوعة  
من كلامه في السمع في العلم عند كل حديث فاعلم ان معنى السمع في الطوارق والوضوح فلا حاجة الى  
القول بالحدود وجرى له ادلى موقفا بالكتب العلمية والرواية في علم تصدق في قولهم في بنيت  
في التوفيق شهد ان كل واحد في طوله وعرضه بنيت وتصديقه في اخصا في كذا في  
شبهها ان كل واحد في طوله وعرضه بنيت وتصديقه في اخصا في كذا في  
الرواية في اخصا في طوله وعرضه بنيت وتصديقه في اخصا في كذا في  
يحدود ورواية في طوله وعرضه بنيت وتصديقه في اخصا في كذا في  
في العلم في كذا في طوله وعرضه بنيت وتصديقه في اخصا في كذا في  
وليس في كذا في طوله وعرضه بنيت وتصديقه في اخصا في كذا في  
زعم ان محمد بن اسمعيل الذي روى عنه الكوفي هو ابن زياد وزعم ان كل واحد في طوله وعرضه بنيت  
في كذا في طوله وعرضه بنيت وتصديقه في اخصا في كذا في  
في كذا في طوله وعرضه بنيت وتصديقه في اخصا في كذا في  
ناظم ما في النسخ بوردى وجرى له اسرارهم انهم لم يطالعوا اعداؤه المستطوع منها من احاديث  
المحققين ولما ذكره في ادب الجليل لم يطالعوا اعداؤه المستطوع منها من احاديث  
كتب اصحابنا ما في حقه من اصول الحق في الثاني المحقق انما محمد عليها وجميع على حال العمل

۱۰۳



















او عند بلين ولا نحن منهم وان ياتوا اضر محمد بن موسى الموقل اضرنا على السعد اضرنا  
لعلة عند البرق ع اضر محمد بن موسى الموقل اضرنا على السعد اضرنا  
اذا ورد اضر محمد بن موسى الموقل اضرنا على السعد اضرنا  
اضرنا محمد بن موسى الموقل اضرنا على السعد اضرنا  
على عند محمد بن موسى الموقل اضرنا على السعد اضرنا  
نورا واخرى كذا في نسخة محمد بن موسى الموقل اضرنا  
الراوندي في كتاب السراير محمد بن موسى الموقل اضرنا  
محمد بن موسى الموقل اضرنا على السعد اضرنا  
كف اضرنا على اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
فردوه اليك في كتاب السراير محمد بن موسى الموقل اضرنا  
قال اضرنا على اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
رسول الله في اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
اسرارنا ولا تعلموا الناس على اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
بروان لم يجدوه مواضع فردوه وان اضرنا اضرنا اضرنا  
شرح لنا **اول** في هذا الحديث الشريف اضرنا اضرنا اضرنا  
عرض الحديث الذي جاء في التفسير على اضرنا اضرنا اضرنا  
المذمومين من قوله وان اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
كل سليل من اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
ابن محمد بن موسى الموقل اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
حديث اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
في الحديث الموقل اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
على كتاب الله فان كان في كتاب الله اضرنا اضرنا اضرنا

على

على

على من رسول الله فابتغوا ما وافق رأي النبي وامره وما كان في النبي اعاقه او كراهه ثم كان في ذلك  
خلاله فذلك حصه فاعطى رسول الله وكرمه ولم يجره فذلك الذي لا يضرها عا او ياتها اشتت  
وسمى كذا في كتاب الله ولا يتبعه والرد الى رسول الله وما لم يجدوه في غير هذه النسخ فردوا  
اليه على محمد بن موسى الموقل اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
حتى ياتيكم اليه من عندنا قال مصنف هذا ان كان في كتاب الله اضرنا اضرنا اضرنا  
في محمد بن موسى الموقل اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
عليه فلم يكره ورواه في كتاب الله اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
الله في كتاب الله اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
مسألة اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
الحديث في كتاب الله اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
له لانه اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
وقد امره وان لم يكره في كتاب الله اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
وجعلنا وعرفنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
فاما اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
قال الحكم اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
فانما اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
عنه في ذلك الذي حكاه اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا  
فان الجمع على لار فيه واما الامور التي رشت في تتبع وامر بن فيه فحسبنا وامر بن  
عليه النبي والرسول قال رسول الله حلال بين وحرام بين وشهاد بين وكره بين  
نجس بين وارضوا اليها اربك المحرم وملك من حيث لا يعلم فلو كان الخزان عليه من بين  
فردوا بها النواصير على محمد بن موسى الموقل اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا اضرنا



حضر

الحمد لله

[illegible]











هذا لا يباح وان حرم اختيار السهم كلامه كقولهم **وانا اقول** كلامهم هذا المقام غير  
 سديد وذلك لان الزامهم حكم الله لا سعي لغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم ما دام ذاهلا  
 وغير الزام لا يبرر له سعي لغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم ما دام ذاهلا  
 فكونه موقفا بالحد الشرعي وطعا فاللازم من القاعد كذا او بوضع ذلك ان الموقوف  
 بالحد الشرعي هو الذي سعى به خطاب المحرم واداء التذمة بها تعلق بالامثال المطابق للمقام في وطى  
 اجنبية ذاهلا حكم الله فيها فانه حينئذ لا سعي لغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم  
 ويرد على قوله المدخل مثل ذكره لا يرد على الابدال لما عرفت من ان الزامهم حكم الله لا  
 سعي لغيره حكم في الاحكام لا في الضمان والتجيز وقوله الثاني ان سعي الحكم الشرعي كغير  
 غير المكلف في فعله ما سلف الى غير متيق وبقية المقام ان الخطا في الضمان لا سعي ولا  
 بالذات بان سعي لا سعي ولا بالذات بفعل الله لا بغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم  
 كما مضى والحق سعي بالذات لا بالذات ثم سعي لغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم  
 ومن ثم ليس المكلف بغيره في الضمان وقوله وكفى ذلك فعل الخطا واكمل المضطر الميت  
 كلام ظاهري وتحقق المقام ما ذكرناه من ان الزامهم حكم الله لا سعي لغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم  
 ففعله خطا محرم ولا افضا في فله متيق بالحد الشرعي فلا يباح الزعم في مصطفى الا بانه  
 لا صلي واما غير الزام حكم الله فمصطفى فخطا في ضلالي ولا يحرم فخطا في ضلالي ولا يحرم  
 او انه جعله الى امر لم يقصد تعمد الخطا واما كان عالما بما هو حكم الله او متعمدا فخطا في ضلالي ولا يحرم  
 منها ما لو انما الصبي والمجنون لا افعلى منافع الحكم او صورته لا السكنا لسعيها بها  
 لان اللاف والفر المحرم سبب ضاها والحكم او صورته لا سعي لغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم  
 اداؤه ما دام ما مضى لان الوجوب حكم شرعي في كل حال ولو اذ لم يدر ما دام لا فرق بين ان  
 يكون له ما احل الله او عدمه اهـ **والاول** قصد انه لا سعي لغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم  
 لو سعى الحكم الشرعي لان الضمان ليس امر ادا الحكم الشرعي فلا يباح له سعي لغيره فخطا في ضلالي ولا يحرم

عالمها اجنبية

غير جامع في حال ومنها لو ادعى فخطا فانه لا ضمان لان حنيفة الوديع غير واجب عليها لانه  
 باب خطا الشرع ولو تعديا فيها فالتفاه او بعضها حينما ذكرناه وفي هذا خلاف مشهور بين  
 الاصحاب والموافق للعلماء ما قرناه ومنها ما لو جامع الصبي والمجنون فانه لا يخطا في الضمان  
 لانه من باب خطا الشرع انما وكل الحكماء من صمد لا سيما في الضرر منها المكلف غيره فحي عبد المكلف  
 عليها عند ذلك السبب ان اعماله لا تفسد في تخطئه المصنف لعقد الشرط كما لا يفتي بخلافه  
 لوجود المانع فاذا وجد الشرط او زال المانع عمدا سعى وشبهه الوضوء ووجود الوضوء ما كذا الا صغر  
 الواقع في المكلف لو حضر في عبادة مشروطة به بعد اهـ كلامه اعلى امر مقامة **والاول** يحقق  
 المقام ان الخطا الوارد من ان يخطى في بعض اوقات لا يخطى في بعض اوقات فخطا في بعض اوقات  
 عادلا بالاعتراف على الخطا في بعض اوقات لا يخطى في بعض اوقات فخطا في بعض اوقات  
 وبفعل اليه اثم اذا اجنب لا يخطى في بعض اوقات او انسان بفعل الصبي والمجنون كما اذا التفتا ما لا يخطى في بعض اوقات  
 الفعل كحذر زوال الشمس او توجع صلب الظهر او خطا في الوضوء ثم اعلم ان لا يخطى في بعض اوقات  
 ان يخطى في كل سعي او حال الحكم على غيره فلا يخطى في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات  
 او لا والذات سعي المكلف وبعضه فخطا في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات  
 الخطا الا في بعض اوقات سعي الصبي والمجنون في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات  
 الا في بعض اوقات سعي الصبي والمجنون في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات  
 ثمان سنين فما زامن في ماله وقد وجد على الغرض والمكروه واذا لم يجد على الغرض فخطا في بعض اوقات  
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال اذا بلغ العلام ثلث عشرة سنة كملت له الحجة وكملت عليه السنة  
 وعوقب واذا بلغ الحمار ربع سنين وكذا كذا فخطا في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات  
 ما كذا لا يجزئ في مواضع منها ما لا يغسل وان في كلامهم على المطلق الغرض والفرق  
 معية الوجوب المتعارف عند علماء الامم والمجرب لا حاد لبعضهم على ان لا يخطى في بعض اوقات  
**ثم الاول** الخطا في الوضوء اذا سعى بفعل الصبي او المجنون او بفعل الله فخطا في بعض اوقات  
 خطا في بعض اوقات سعي الصبي او المجنون او بفعل الله فخطا في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات  
 او دلها او عن يمينه قال السليمان بن عيسى وقد يخطى في بعض اوقات او خطا في بعض اوقات  
 والحق اذا اكمل او عين ملك الغصاة منوط بالسباع في الصادق عليهم السلام لا يخطى في بعض اوقات

بعض

وبعضه







لا يصح انما يظهر بان يمكن ان يحل على الحال الراحي سواء اقتصرت الظاهر على مجرد اوجرت  
معنى وجودي لظهور ذلك فيمكن ان يحل على الحال الراحي سواء اقتصرت الظاهر على مجرد اوجرت  
فولم لا يصح الكلام اكد في هذا الوجه في موضعها الظاهر في موضع الشرح في المراد  
الحل على اعدادا اعتداهم وضع او شريح ويمكن ان يحل على الحال الراحي سواء اقتصرت الظاهر على مجرد اوجرت  
على القاعدة وهي موافقة لعلومهم علمهم كل شرط ظاهر حتى يستبين انه قدر وعلومهم علمهم  
كل شرط ظاهر حتى يستبين انه قدر **الفصل الحادي عشر** في بيان اغلاط المعتزلة في  
الاشارة في موضعهم في بعض ادوار الواجبات في موضع الغام ان كل من تكلم في مسدود اول  
الواجبات في مسدود اول الفرة وكما اطوار وانسابها بمعنى مغلقة ومغلقة ولا ساعه  
ويجوز للمسلم ان يفسد احكامها في ذلك قدمه وخراما من الساء ولا يرضى عن عكسها في غيرها  
ما صحت الصفة العاصم للامعة الخطا المسألة النظرية في وجه الاختيار في وجه اصحابا الملتزمين  
للمسك في كلام المعتزلة الظاهر علمهم العلم في كل مسدود من ضرورات الدين والباعث لانهم  
انهم ان عقلهم ونفوسهم العاقل فاحققنا ما افهم ان المنطق غير عاصم عن الخطا في مواد  
لا يحددها العاصم عنه صاحب الصفة واما العقل فمضيق كالايمان انه لو ارتد للاختصار  
عبد الله الاظهار علمهم العلم بان يحل على كل مسدود لم يكن ضرورا بان الدين  
ولسلك طريقا في كلام القوم ثم شغلنا بذكر ما استفادناه من كلام اصحاب الصفة علمهم العلم في  
شرح الواجب المصداق في النظر في مواد انه اي الاجل يحصلها واجب احكامنا ومن  
المعزلة واما موردنا في واجباتها عام لانه واحصل في طريقه اي ثبوت وخوب النظر في  
المورد في معنى طريق الثبوت عند اصحابنا السمع عند المعزلة العقل وفيه انما المصداق في  
قد اخلف او واحد على المكملات ما اذا كان اكثر منهم في الشيء او الحاشي الاخرى على مورد  
نكاذا من اصل المعارف والعقائد الدينية وعلمه في موضع وجوب كل واحد من الواجبات الشرعية  
وقد سوي النظر فيها اي مورد الله سبحانه لانه واجب اتفاقا كما هو قبلها وهذا المذهب  
جمهور المعتزلة ولا سناد الى اصحاب الاسراف في فصل سوادل في وجه النظر لان وجوب  
الكل مسلم في وجوب اجزائه فاول وجه النظر واحد في عدم علم النظر المتقدم على المورد وقول  
الى صمد اخوان ان مورد كرامات الجرم ان العبد الى النظر لان النظر على اجسادهم سون

العبد

لا يصح انما يظهر بان يمكن ان يحل على الحال الراحي سواء اقتصرت الظاهر على مجرد اوجرت  
معنى وجودي لظهور ذلك فيمكن ان يحل على الحال الراحي سواء اقتصرت الظاهر على مجرد اوجرت  
فولم لا يصح الكلام اكد في هذا الوجه في موضعها الظاهر في موضع الشرح في المراد  
الحل على اعدادا اعتداهم وضع او شريح ويمكن ان يحل على الحال الراحي سواء اقتصرت الظاهر على مجرد اوجرت  
على القاعدة وهي موافقة لعلومهم علمهم كل شرط ظاهر حتى يستبين انه قدر وعلومهم علمهم  
كل شرط ظاهر حتى يستبين انه قدر **الفصل الحادي عشر** في بيان اغلاط المعتزلة في  
الاشارة في موضعهم في بعض ادوار الواجبات في موضع الغام ان كل من تكلم في مسدود اول  
الواجبات في مسدود اول الفرة وكما اطوار وانسابها بمعنى مغلقة ومغلقة ولا ساعه  
ويجوز للمسلم ان يفسد احكامها في ذلك قدمه وخراما من الساء ولا يرضى عن عكسها في غيرها  
ما صحت الصفة العاصم للامعة الخطا المسألة النظرية في وجه الاختيار في وجه اصحابا الملتزمين  
للمسك في كلام المعتزلة الظاهر علمهم العلم في كل مسدود من ضرورات الدين والباعث لانهم  
انهم ان عقلهم ونفوسهم العاقل فاحققنا ما افهم ان المنطق غير عاصم عن الخطا في مواد  
لا يحددها العاصم عنه صاحب الصفة واما العقل فمضيق كالايمان انه لو ارتد للاختصار  
عبد الله الاظهار علمهم العلم بان يحل على كل مسدود لم يكن ضرورا بان الدين  
ولسلك طريقا في كلام القوم ثم شغلنا بذكر ما استفادناه من كلام اصحاب الصفة علمهم العلم في  
شرح الواجب المصداق في النظر في مواد انه اي الاجل يحصلها واجب احكامنا ومن  
المعزلة واما موردنا في واجباتها عام لانه واحصل في طريقه اي ثبوت وخوب النظر في  
المورد في معنى طريق الثبوت عند اصحابنا السمع عند المعزلة العقل وفيه انما المصداق في  
قد اخلف او واحد على المكملات ما اذا كان اكثر منهم في الشيء او الحاشي الاخرى على مورد  
نكاذا من اصل المعارف والعقائد الدينية وعلمه في موضع وجوب كل واحد من الواجبات الشرعية  
وقد سوي النظر فيها اي مورد الله سبحانه لانه واجب اتفاقا كما هو قبلها وهذا المذهب  
جمهور المعتزلة ولا سناد الى اصحاب الاسراف في فصل سوادل في وجه النظر لان وجوب  
الكل مسلم في وجوب اجزائه فاول وجه النظر واحد في عدم علم النظر المتقدم على المورد وقول  
الى صمد اخوان ان مورد كرامات الجرم ان العبد الى النظر لان النظر على اجسادهم سون

الاشارة في موضعهم في بعض ادوار الواجبات في موضع الغام ان كل من تكلم في مسدود اول  
الواجبات في مسدود اول الفرة وكما اطوار وانسابها بمعنى مغلقة ومغلقة ولا ساعه  
ويجوز للمسلم ان يفسد احكامها في ذلك قدمه وخراما من الساء ولا يرضى عن عكسها في غيرها  
ما صحت الصفة العاصم للامعة الخطا المسألة النظرية في وجه الاختيار في وجه اصحابا الملتزمين  
للمسك في كلام المعتزلة الظاهر علمهم العلم في كل مسدود من ضرورات الدين والباعث لانهم  
انهم ان عقلهم ونفوسهم العاقل فاحققنا ما افهم ان المنطق غير عاصم عن الخطا في مواد  
لا يحددها العاصم عنه صاحب الصفة واما العقل فمضيق كالايمان انه لو ارتد للاختصار  
عبد الله الاظهار علمهم العلم بان يحل على كل مسدود لم يكن ضرورا بان الدين  
ولسلك طريقا في كلام القوم ثم شغلنا بذكر ما استفادناه من كلام اصحاب الصفة علمهم العلم في  
شرح الواجب المصداق في النظر في مواد انه اي الاجل يحصلها واجب احكامنا ومن  
المعزلة واما موردنا في واجباتها عام لانه واحصل في طريقه اي ثبوت وخوب النظر في  
المورد في معنى طريق الثبوت عند اصحابنا السمع عند المعزلة العقل وفيه انما المصداق في  
قد اخلف او واحد على المكملات ما اذا كان اكثر منهم في الشيء او الحاشي الاخرى على مورد  
نكاذا من اصل المعارف والعقائد الدينية وعلمه في موضع وجوب كل واحد من الواجبات الشرعية  
وقد سوي النظر فيها اي مورد الله سبحانه لانه واجب اتفاقا كما هو قبلها وهذا المذهب  
جمهور المعتزلة ولا سناد الى اصحاب الاسراف في فصل سوادل في وجه النظر لان وجوب  
الكل مسلم في وجوب اجزائه فاول وجه النظر واحد في عدم علم النظر المتقدم على المورد وقول  
الى صمد اخوان ان مورد كرامات الجرم ان العبد الى النظر لان النظر على اجسادهم سون























مرض الله تعالى وكذا كذا مضان المعنويات الخيرية الكافية وشبهاتها الضعيفة والسبب  
كلاهما الامام الملك في الدنيا وسوس الشيطان وبها نظر كلام الراعي والمصلح من بني آدم  
فكل من لم يكن المراد به مضان المؤمنين بالمعنويات الخيرية الايمان في آن بصورة ومضان  
الظن بالمعنويات الخيرية الكافية ان اخر بعد ذلك الان مع الامر بامساع العبد لله في  
اسماع الظن الى ذلك فلو لم يكن ومدرسه الخيرية اي تحذير تحذير التولية اعلم واما  
قوله في تحذير ردة في ضل كحل صدره ضيق معناه انه يفعل ذلك تحذيرا والصلابة  
على الهدى بعد الحرف في الملك عن قلبه والخلية بينه وبين الشيطان وان القلب الخبيث  
سواء في يوم المساء تتبع وسوس الشيطان مضيق صدره بالظن بالباطل الذي يضعه الله  
تعالى في قلبه الشيطان لله اعلم والموصي لما ذكرناه قول الرضا ع في رسالته  
الماضية اعلم ان الاجسام لان نه جملتها في الملك فملك الجسد هو في القلب  
والعقل العروقي فكلاهما يصل والدماغ وملك القلب وارضائه الجسد وكلاهما  
مداه ورجلاه وعيناه وشمه ولسانه واذا به وفراسته معدته وظهره وحجبه  
صدره فالله ان عوان ثمران وبقدران وتولان على كونه الملك  
والرجلان يتولان الملك صفت او العنان يدلان على كونه الملك  
الملك في رايه الى بصر الله الاله واما سر اجاه الله وحصله الخ  
وحزنه وكذا فان لا بد ضلان على الملك الاله وواقع لا ينال لا قدران ان  
يدخلنا صفة لوجه الملك الاله فاذا اوحى اليها اطي الملك منصف الاله  
حتى يسمع منها ثم يجد في يد من جهم عنه اللسان باد واه كثر منها ربح التوا

الكلام  
وتحذير العبد وموته النفس والشروع الاله لسان وليس بعضه بعضه  
لا كس الاية حسنة الاف لان الاف بين الكلام كما بين الكلام النسخ المتعارف  
كذلك المتخاين مما اقتضاه كاف مدخلان على الملك مما يجب من الروح الطيبة  
فاذا اجازت روح لسوء على الملك او حر الى الدين محبا من الملك في ملك الروح  
والملك من هذا تواب عفا وعذابه شديد عذاب الملوك الظاهر القاهر في الدنيا  
وتوابه افضل ثوابهم فاما عذابه فالجن واما توابه فالفرح واصد الجن  
في الطيار واصد الفرج في الثوب الكليل ومنها عرفان وصال الى الوجه  
هناك نظر الفرج والجن فترى علامتها في الوجه وهذه العروق كلها طرق في  
العقل الى الملك في الملك الى العقل ومصدق ذلك انه اذا نال ولد الله  
اذنه العروق الى مواضع الداء باعائها **اسم** ما اردنا قوله في الرسالة السيرة وقوله  
الى عبد الله المذكورة اصول الكتاب في باب ان الايمان مبني على الجوارح  
البدن كلها ابو عمرو الزهري قال فليكن الايمان ليتم وينقص من زبد والتم لان  
الله سار وكما فرض الايمان على الجوارح ادم وسمي عليها فليكن الذي به يعقل ونفقة  
ولهم وموامير بدنه التي لا ترد الجوارح ولا تصدر الاعرابه وامر حماد بن  
عمرو المصلي ع الله ع ان الله سار وكما فرض الايمان على الجوارح  
بي ادم وفرق عليها فليكن الذي به يعقل ونفقة ولهم وموامير بدنه التي  
لا تورد الجوارح ولا تصدر الاعرابه وامر حماد بن عثمان طولا







قال رحمه الله على العباد الغنى والحج فاما من لمعه والعباد العقل فانه انما  
 ان الله على الناس حجتان حجة ظاهرة وحجة باطنة فاما الظاهر فالرسالة والنبوة  
 وكلامه واما الباطنة فالعقول وقال ابن السكيت لا انا احسن ما اخرج عن الحلي اليوم  
 فوالله العقل يعرف به الصاذق عليه السلام مصدرة والكاذب على الله  
 فكذلك قال ابن السكيت هذا والله هو الحجاب اوله ان الله تعالى في القلب  
 نجد الحجة ونجد النور المبين على كل واحد منهن وان الشيطان يود من  
 خلاف ذلك فالعقل بمنزلة الخطاء والصواب في النظر والمؤمن يختار  
 الصواب والمؤمن بهذا هو كونه حجة كما سقاهم الزمانيات وان العقل  
 مستقل بحصول المعونات كما ذهب اليه المعتزلة وفيها بطلانها واذا  
 اوحيث الى احوالهم ان امنوا به وبروا به اذ قال الجوارون يا عيسى  
 فروع ممل سطر ركان بنزل علينا ما يدع من السوء قال العوالي الله  
 ان كنتم مؤمنين فما كان الله ليبدل شيئا الصدوق حدثنا محمد بن العطار  
 عن ابيه عن محمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن المغيرة عن عبد الله بن عثمان  
 عن درست عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال  
 المودع والجهل والكره والغضب والهمم والعقل حدثنا محمد بن عيسى  
 المتوكل رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن عيسى العطار عن محمد بن الحسن بن عيسى  
 المكي عن درست بن ابي منصور عن زيد بن جندب عن العجلي عن عبد الله بن  
 قال ليس له على خلقه ان يوفوا الله ان يعرفهم والحجة على الله ان يعرفهم

الحج

والله على خلقه اذا عرفهم ان يقولوا صدقنا على احمد بن محمد بن عبد الله بن  
 ابيه عن درست عن عبد الله بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال  
 عبد الله بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال  
 وعرفهم انهم ارسى الله بولا وانزل عليه الكتاب فامرهم ونهى امرهم بالصوم والصلاة  
 فاما اذا اصحابه ذلك كيف يصنعون ليس كل قولهم اذا انما عنها هلك  
 لذلك الصام انما امره ان لا يصحرا فاذا انقضى فاضمهم قال ابو عبد الله  
 نعم وكذلك اذا نظرت في جميع الاشياء تجد اصداء ضيق في كل جدار الا ان  
 عليه الحج وله المشية ولا يقول انهم ما شاؤوا يصنعوا ثم قال ان الله يهدي  
 يضل وقال ما امرنا الا بدخلة فيهم وكل شيء امرنا من بهم يصنعون له  
 كل شيء لا يعول له هو موضع عنهم ولكن اكثر الناس لا يفهمهم قال الحسن  
 الضعيف ولا على الرضى ولا على الذين لا يجدون ما يفتقون حج اذا رضي الله  
 ورسوله فوضع عنهم وعلى الحسن بن محمد بن عبد الله عفو الله ولا على الذين لا يؤمنون  
 لعلمهم الله فوضع عنهم لانهم لا يجدون خيرا محمدا بن الحسن بن علي بن فضال  
 قال حدثنا محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 عن حماد بن عبد الله بن علي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا حول الا من  
 اداة يداؤن بها المودة قالوا لا يملك كلف المودة قال لا على الله البسان  
 لا يملك كلف الاوهام ولا يملك كلف الله لقيت الا انا والله وسأله عن قوله عز

قوله لم يزل فينا قصود  
 في ايامه وسع على الناس  
 غدا واهل بيته  
 كلهم دفن طائفة مفضل  
 ما قاله المعركة والاشعة  
 في ايامه وسع على الناس  
 في ايامه وسع على الناس



















عمران

سید محمد  
بن علی  
بن ابی طالب  
علیه السلام

افوز هذا الموضع  
بالحق ما احسنه  
او الى احد من  
الاشجار والاوراق  
والاحياء والموات  
من حق الله وحقك  
واعتناء الاخصاء  
على غايبه



















بالانقضاء العقل فيه كمن لا ينجح واما بالنسبة للاحكام التي لا يصححها الا بالنقض  
في قولهم ربح الاباء او الخلف لان ذلك عندكم لا يدل على العقل وقرن المسئلة فالحكم  
نظر للعقل ولا ينجح واما اصحابنا فاقولهم في جميع الاعمال هذا على طرية الامري وقرن  
تابعه والثاني ان معتمد دليل العقل ومعتمد اصحابه لما لا يشرع اما على المحم كونه  
تاما يستلزمه في ذلك العلم ومنه ان المتقدم قبل الحال هو المحم فدل على ان حكم  
الاشياء كلها على الخط واما على الالاء كونه في الارض جميعا وقوله اعط  
كل من خلقه ثم هدى وذلك يدل على الالاء في المحم واما الوقف فلعارض الادركه  
المداكر الشرعيه الداله على الحال قبل ورود الشرايع فلو لم يرد هذه النصوص لقال الاصحاب  
لا علم لنا بحكم ولا اباجه ولقالت المعوله المدرك عندنا العقل فلا يرد عدم ورود  
الشرايع والثاني ان الواقع ايراد الوقف حجة كما قال التلبيخ واما اصحابنا  
به اشفاء الحكم على سبيل كلامه بدر الالاء في الشرايع جميعا وحي الشرايع  
لا يحتاج فيه قدس المعوله الاعمال الاحسانه الى الاغراض العقلية كالحق واليقين واما فيها  
بأنه من ادب الخط وكرامه والوقف عنهما والاعتناء به وهو عديم الى الالاء في الشرايع  
المشهوره من واحد في مندوبه محظور ومكروه ومباح لانه لو اشتمل على طرفه على  
منه فاما فعله فحرام او تركه فواجب وان لم اشتمل عليها فان اشتمل على مصلية فاما فعله  
فمندوب او تركه فمكروه وان لم اشتمل عليها فهو مباح اما احاطه معوله لو كانت محظورة  
وفرضنا صديق لاننا لم نذكره وان لم نذكره فمكروه وان لم نذكره فمكروه وان لم نذكره فمكروه  
بحوالا يرفق فاقصده الجود واضرعه كونه قطع في ذلك المحم فكيف يدرك العقل تخيها  
والقريب واضح قالوا ان في تلك الشرايع اذنه في جميع الجواب ان حرمه التفرقة في  
ملكه العبد على محنته فاما بتبني على السبع ولولا ورود النص بها لما علم ولو لم يكن  
عقله ذلك فممنه المحم ضرر بالتفرقة في ملكه وكذلك لا ينجح النظر في حراة التفرقة في ملكه

لعل

جداره

بحر ان ذلك صلا انما ان والمالك في الحق في منزله من الضر ولو سلم فمما ربح في المنع  
بما لا يضر التاجر ودفعه النفس واحد فعلا وليس يحل له من الضر والخوف او في  
العقل واما المصحح في ان اردت ان لا حكم في الفعول والتركيب وان اردت ان  
ان ربح في ذلك فلا يشرع وان اردت حكم العقل في ذلك فالمفروض ان لا حكم للعقل في محم او في  
حكم الشرايع فان ذلك مع عدم حكم العقل كونه او في عدم حرمه كذلك فلهذا في التفرقة في  
مثلات في المحم قالوا خلق العبد وما ينتفع به فالحكم لغيره اما حتمه لخصه بالمعصية في خلقها  
والا كان عتبا خالف الحكم وانه قص الحوار المعارض بانه ملك الغير في حق التفرقة في حاله ربحا  
خلقها ليشتهه مصعبه فشا على ذلك لانهم لم يردوا في محم عتبت واما الى الوقف في قول ان اردت  
ان لا يردت في محم لكونه في الشرايع وان اردت ان لا يردت في الوقف لكونه في الالاء فاسد لانا  
بطلانها فلا تعارض وقد علم من قبل الحافظ لان ان الضدين بلا واسطة ما لا حكم للعقل فيه  
لا حكم باجاه احد منهما قطا في عمل المصحح الغرض ان لا حكم فيه كحصى اولاد من حرمه محتمة  
او مقبحة ولا يناف ذلك الحكم العام بالاباجه ومن قبل الالاء في الشرايع حكم واحد هما في  
نفس البعض مباح والبعض محظور ولا ادري اها هو في الفعل المعاصي وهو غير ما رددت  
في حرمه كرام من كلامه واقول الاحكام التي هي في المحم والوضعية والكلام المعصية عند الشرايع  
قديمان وملك الاحكام تعلقان عند عدم تعلقي عقل وقدم وتعلقي تخييزي عادت تحدث  
عند اجتماع شرائط التكليف في العبد فمما ورد في الشرايع لم يعلم عند علمه تعالى  
حكم ام لا وعلمه بغيره كونه في حكم ملك الالاء واما الكل في حرمه او ملحق منها  
وهم يفتقروا على ان العبد من الذمة الاحكام كلها فيلزم في الحفظ في الالاء ولو علم  
احكامه ليقول في ان هناك احكاما وذكر في الشرايع في كتاب الالاء في محم  
في ذكر حرمه الخط وكرامه والمراة بذلك اعلم ان من قبل الالاء في الشرايع في محم  
لا يجوز له فعله الا انه لا يشرع بذلك الا بعد ان يكونا علم حظه او دل على الاجل  
هذا الالاء في اعمال الله في انها محظورة عالم لم يكن اعلم فيها ولادل عليه ان كان



طوبی

15



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

1

[illegible]

3







وليس ان قولوا اذ اصبح الاسماع بما هو الحكيم لا استدلال في التناول فليس ان قصد بها القول  
 وذكر ان هذا محض البرهان لا برهان علمي بل الذي يحكم الله ان يعلم انهم يحلونها الا انهم قاموا  
 ان قصد بها جميع الوجوه البصيرة كما سقاه بها فلا يحل ذلك على ما قد بينا انه لا يمنع ان يوضع  
 في احد الوجوه من هذه الوجوه بما هو الحكيم ان يحلها للوجه كما قد علمنا ان فيها فاداة الله من  
 تناولها فيمكن ان يمنع منها في هذا اذا لم يكن حلها للوجه ولم يقصد بها كان عينا  
 الوجه الذي لم يقصد الاسماع في وجهي ذلك محيى فلهذا قصد ما جرد الاسماع ولا قصد بالآخر  
 وذكر فيكون عينا فلهذا لم يصر على ذلك لان الفعل الاول اذا كان في وجه من وجه الحكم فوج  
 من باب البحث ولم يكن له وجه او كان كوز لم يقصد وليس كذلك القولان لانه اذا قصد  
 وجه الحكيم في احد وجهي الاسماع في الآخر خالف ذلك وكان عينا وكذلك القول الاول على ما بيناه  
 فان قيل الاسماع بالاعتبار بالطعم لا يمكن الا بعد تناولها للطعم ليس حاد زهر  
 بالعين فمستغنى به من هذه الجبهة فاذا لا بد من تناوله جميع الوجوه الاعتبارية قبل لا اعتبار  
 يمكن بتناوله العقل منه وهو قدر ما عسكر الراس وسقى منه الحيوان وقد بينا ان  
 ذلك القدرة حكم المباح وليس للاعتناء بموقوفه على تناوله شيء كمنه في ذلك وعلى ان  
 انما فيه بصر ان يغير بها اذا تناولها غير المكلف سائر اجناس الحيوان فانه اذا تناول  
 اجناس الحيوان تناول تلك الاشياء ويصير عليها اجناسها او تفرد بحسب اختلافها و  
 اخلاوطها لم يجرها جاز من غير ذلك وان تناولها المكلف اصله لا غنى عن هذا احاب  
 الخ لانه قال كل لا يفرق بين السموم والاغذية بان كل رجع الى حال الحيوان الذي لم يكن مكلفا  
 اذا تناوله فبقا والاشياء ليس بها حلال في كل طريق الا في الجبهة فان ذلك ما ينص عليه الله  
 جسمه في ذلك مثل ما اجبتنا به في البوار الذي ورد في هذا الباب في استدلالنا  
 لعمري فلهذا جزم بربطه الله بالبراهين لبعاده والظلمات من الرزق وتوابعه واحدا  
 لكل الطما وما شاكل في ذلك من الالوان وهذه الطريقة مبنية على السمع ونحن لا نمنع من ان  
 يدرك السمع على ان لا يشاع على الاباء بعد ان كانت على الوجه بل عند الامر

ليس

منه

على

على ذلك والله مذموم فعلى هذا سقطت المعارضة بالآباء واستدل كثير من الناس على ان هذه الاشياء  
 على الحظر او الرعيان قالوا قد علمنا ان التحريم المضار واحب العقول واذا كان كذلك وجب  
 لم يحسن ان تقدم على تناوله لاننا لم نكره ساقا فلا يفرق بين ذلك الى العطف لانه لا يفرق بين  
 هو سم وهو غذا وانما ينظر ذلك بالعلام الله تعالى ما هو غذا وما هو ذموم وبما السوم  
 القائل واعترض خالفه في هذا الاستدلال بان قال يمكن ان يعلم ذلك بالبحر فاما اذا  
 شاهدنا الحيوان الذي ليس بمكول يتناول بعض الاشياء فصلى عليه حبه علمنا انه غذا واذا  
 تناول شيئا فسد عليه علمنا انه مضار في اعتبرنا باحوالها وقال نضر هذا الذي لم يكن  
 الحيوان يحلوطا علمنا ان الصلح الحيوان المستقيم يعلم ان الصلح الحيوان المطول لان منها  
 اشياء كثيرة يغذي كثيرا من الحيوان ويصلح عليها اجناسها وان كان متناولا من  
 ادم ملك منها ان الظباء تاكل سم الحنظل وتغذي به ولو اكل ذلك ادم اهلك في  
 الحال وكذلك النعام تاكل النار وكحلت معدنها ولو اكلت ادم اهلك في الحال وكذلك  
 نعال ان الفان تاكل البيش فتعيش وراية ذلك فقل ان ادم فليس طعام الحيوان على حد  
 واحد واذا لم يكن على حد واحد لم يجز ان يعتبر باحوال غيرها احوالها فلو تناولها لم يضر حاله في ذلك  
 ان يقول احسن الله لا يمكن ان يعتبر باحوال الحيوان المستقيم احوال الحيوان البشري الذي لو اقدم  
 واحد منهم على تناوله اخطا او اخطأ على نفسه ومن الله على تناوله من ذلك الاشياء فلو تناول  
 الحنظل ما هو غذا وفرق بينه وبين السم فليس ان يجوز لغيره ان يعتبر به ويجوز له بعد ذلك  
 البسائر منها وان لم يرد السمع لانه قد اخرج العطف والملازمة فالحق في هذا الباب  
 ما ذكرناه اوله صدر من هذا الباب هذه جملة كافيه في هذا المعنى ان شاء الله تعالى  
 اردنا نعلم من كتاب العبد لربنا الطاهر قدس وانا اقول ان شئنا بحسب النعمان فاصح  
 ما نتوكل عليه من الكلام هو معنى القول والعلم ودلالة امل الذكر على ما قالوا











انهم في حجة اغلاطهم انهم من زعموا انه علم من قبل الاساعه نجه الورا الوجود بالاولان <sup>حرب</sup>  
 بالاحتمار لانها الاحتمار بل كقولهم هذا باطل لان بالاحتمار عندهم يحصل الوجود  
 الوجود بالوجود والوجود ليس من حصول الوجود بالوجود بالاحتمار لان بسببه نوا الى هذه  
 الاحتمار والى احتمار الطراف الا في غير السوء والاحتمار في الحكماء هذه القاعدة ليست  
 كلمة عندهم وهي كلمة عند الحكماء وعند المحققين ان علماء الاسلام سمو الكافر بالاف منها  
 الجبل الذي بلغته الدعوى والمجوع ولعله مر دد في صدقه ونهزم كلام اصحاب  
 العصمة انما انما هذا القسم في كتاب الحزب من المعزة قال فلان الله عز وجل ارسل  
 وان رجلا الى النبي صلى الله عليه وآله ما ادرى انبيى انفت ام لا كان يقبل منه قال لا ولكن كان  
 يقتله انه لو قبل ذلك اسلم منافي ابد وفي كتاب المحاسن لاحد من عبد الله البرقي  
 من يعقوب بن زيد عن رجل عن الحكم بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير قال قال  
 ابو عبد الله ع ما اوبى من بعد الا قد ردد على الحجة نصيبه ولعله قبله ام ركه وذكر ان الله  
 نزل في كتابه بل نزل في الحجة على الباطل مدغمه فاذا رايت في كلامه ما يصفون عنه ع  
 عن يونس بن عبد الرحمن عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وذكر قوله بل نزل في الحجة على الباطل مدغمه فاذا رايت في كلامه ما يصفون عنه ع  
 الكون على الله ع ما قال كل قوم يعملون على ربه حرمهم وشككهم رايهم وازراء  
 منهم علمهم سواهم ودد من الحجة في ذلك معانسة العدل عند ذوى الالباب وفي ذلك  
 الجمل ان الفلاس وعلماء الاسلام سمو الاعقاد الحاذم الى المطاف والواقع وغير مطابق له  
 ونهزم كلام اصحاب العصمة انما امتناع العلم انما هو في كتاب المحاسن عن علي بن ابي حمزة عن  
 سالم عن ابي عبد الله ع في قوله ما روي في واعلموا ان الله تعالى ان المراد قوله هو الحق وسبب ان  
 تعلم ان الباطل حق عنه عن ابي محبوب عن سيف بن عميرة وعبد الغفر العدي وعبد الله بن ابي  
 بصير عن ابي عبد الله ع قال الله ان توفى ما جلا حق الى الله ان جعل الحق في قلبه لمجر باطلا لا  
 منك فيه وبال الله ان جعل الباطل في قلبه لمجر باطلا لا منك فيه وبال الله ان جعل الباطل في قلبه لمجر باطلا لا

حجة باطل لوجود حصول القلب حزم باطل مسؤولي بعضه من الشيطان مثلا لما عرفت اصحاب  
 العصمة الزمان بخلافها ولم يكن الله تعالى ميزان في الخلق به يميز بين الحق والباطل لان كل صاحب  
 حزم يحكم بان حرمه مطابق للواقع بخلاف صاحب الظن فانه يحكم عنده خلافه مطنونه لا  
 سيما اذا عارضه قوت في كتاب الحق صدق في الصدق في قوله قدس كما في ما في السعادة و  
 الشقاء حد ثنا محمد بن الحسن لعمري لولم يرض الله عنه والحد ثنا محمد بن الحسن لعمري لولم يرض الله عنه  
 جمعا قال احدهما الوين بن يوحى عن محمد بن الحسن ع من سأل عن الله ع في قوله الله عز وجل  
 واعلموا ان الله تعالى انما هو الله تعالى وبني ان يعلم ان الباطل حق والله عز وجل ع ان  
 ساركون كما ينقل العبد الشقاء الى السعادة ولا مفعلة السعادة في الشقاء فعله السعادة الى الشقاء  
 او قوله على الاساعه حدث عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 الكفرى ابتدا في نفس امر عباده واثاره الى ان معية نصر الله باحد الامور العلية اما عدم الهداية  
 كما في اهل الفترة واما افواج الملك من قبله لفضل الشيطان في ذلك فسمي اسحق العمري الهدي بعد  
 ان جعل الله في قلبه المعزة وعرف ما هو الحق واما ارسال الرسل وازيالك فانه لولا الشريعة لما عرفت الصواب  
 عن ضده كما قال الله تعالى نصر له كثير او دسري به كثير او نصر له الا ان الله تعالى انما هو الله تعالى  
 التماس انما حزمهم بما هو خلاف الواقع لا باطل كثيرا ما نظن كثير الناس الظن المتختم للحزم  
 حزمه في دعوى الله عز وجل انما هو الله تعالى نصر له كثير او دسري به كثير او نصر له الا ان الله تعالى انما هو الله تعالى  
 الاجماع في ذلك السراج ع قوله في دليل على ذلك وسواء مدغمه في موضعه في الشريعة  
 الشريعة على الشريعة العبدى لله تعالى انما هو الله تعالى نصر له كثير او دسري به كثير او نصر له الا ان الله تعالى انما هو الله تعالى  
 ومن المعلوم ان البصيرة انما هي كسر لها من حزم الحزم لها كما في المعنى واما كما في التوذية  
 الى حصول الظن بالوضوء بالاكاذيب في كثير من مشاهدنا واعلم انه قد توارى الاحتمار عنهم  
 بان الشيطان قد يلهم بعض الولول بالا كاذب فان له سلطانا على بعض الناس سلطانا  
 سلطانا لا ين على بعضهم ومن المعلوم ان مقتضى الروايات المتقدمة انه لا وجود حزمها  
 واما انضوى في محصله الظن في ذلك الجمل ان الشرح الفاصل المتحوي المعاصرة لها الذين محمد الناطق

ولا يعلم



ط  
طوا  
في الركعة

2

३.

على النعمان على  
رواية العدل  
الواحد



بكونه استأخر كما حصل في قوله أو ابتداء خبره على نوع خرض وتضمن أو فعله بالمعنى احتمال علم  
 بالمراد أو كونه خبراً أو مجزأ أو كونه خبراً واقعاً أو وقعاً خبراً أو كونه خبراً امر مهيئاً به بحكم  
 لكنه وأولاً ما لا يجوز لأحد استنباط الأحكام النظرية إلا بالاحتياط المحمل وجوباً كونه الآخر  
 خوطب بها كما نرى في الأخبار المتقدمة عن الأئمة الأطهار سلام الله عليهم فأولاً لنا للعامة من العلم  
 الظن بما هو مراد الله تعالى من أمثال تلك الآيات الشرعية على علم بأن مجتهدى الرعية مخاطبون بأحكام  
 الأحكام النظرية من الطواهر الشرعية وما في القرآن لم يرد عليه السمع بالنسبة إلى أذان الرعية إلا  
 لنم اغترابهم بالجهل وبأن كل ما جاء به النبي من شيء ولو في غير تخصص وما ولد غيرنا  
 أظهر عند الصالحين وحاصل ما يعلم أحكام الله تعالى ووجوب الكفاي التي لم يوعده صلى الله  
 عليه وآله فيمنته أخصت أخصاً بعضها وتوفرت الدواعي على إهدائها وإشراكها وأسمها  
 المعجز من القوى إلى زمانها هذا بطبيعة تعديله وإلى بكونه لا يصح ما لا يملكه ولا يوجبها فاق  
 انبساطاً لا يجوز الغنى إلا بعد هذا العطف من العلوم لأن خبر الواحد المزمع بعد العلم  
 بمجده لا يفيد ثم قال إدام الله ليامه ويهتدل على شرط السور في التزكية بأمر من الأول  
 أن لا يخار بعد الله الراوي شهادة ولا يدرها من العلية وحياته أو لا يجمع الضمير بأنها  
 غير بينة ولا مبينة وملاكها التزكية كأخذ الأخبار أنها ليست بشهادة كالرواية ونقل  
 الإجماع وغيره من القوى وإخبار المولى من القوى المجتهد وقول الطهات خبراً الصوم  
 بالمرض وإخبار جبريل بالبقاء وإعلام المأموم الإمام بوقوع ما ذكره وإخباره  
 العار بالقبلة إلى أهل العلم إلى غير ذلك من الأخبار التي لا ينفقها خبر الواحد وما  
 ثانياً يجمع كلمة الكبرى والسنن بإداه الواحد في بعض الجواهر عند بعض علمائنا  
 رضي الله عنهم بل شهادة المرأة الواحد في بعض المواضع عند أكثرهم انتهى كلامه إدام الله  
 إمامه وأما قول كلام العلماء في صحة الخبر الواحد العاري عما يقره من الخصومة لا أحد  
 المتفق من حوزتي نال الله إلى أحكامه ولكن لما وجد على أظهره والحي يورد  
 العطف على ما وقع ولحق عليه المسمى سلام الله عليهم ولم يكتف بحصول ذلك الغرض إلا بذلك فتعلم

فنقول أولاً في خبر المستدل أنه يجب على المحدث خبر الواحد إن سئل عن جميع مقدماته من العلوم  
 أن يكون الخبر من جهة واحدة أو احتمالاً واضح فلا بد من العدل ليعلم المستدل على هذا الاحتمال والبحث  
 عليه نظر بالمعنى منع على منع وتكون تلك الأخبار التي هي العلم في تنوع حيث جعلوا باباً في باب  
 أحكامهم كما هو من أسرار باب الأخبار عما عدا خبر الواحد في فاعية خبره في الشهادة وفي  
 تركه إن يمد عدل في الكفارة الرواية في تركه الراوي بعد ما وضع في العقل والعقل في العقل  
 عكس ذلك ما العقل فلا بد من الاعتناء بالظن كثره في الوقوف الجواب للنم الحجج البين الواضح من الكلف  
 بما لا طاقة له به بخلاف أحكامه فإنه لا يجرى ولا يغيرها أحد العطفين والموقوف إلى النظر  
 الحق كحقيقته سابقاً وما العقل فواضح عندكم في الأحكام التي تقدمت في كتابنا هذا وتحقيق  
 المقام أن ذكر موضع التمسك في اعتبار البعدين والتوقف في حكمه كما ذكرنا في كتابنا هذا وتحقيق  
 الحد المشرعاً وذكرنا وقت الصلوة اعتبار أن وجهه أحد ما في كل موضع كان وجهه اعتبار  
 أحدهما الكفاي من جهة الظن أو نظائره كالحال كالمشاهدة كالمشاهدة وكأخبار الأجران في فعل  
 ما كان واجبا عليه وكأخبار التقصير في جهل أمره وكالأنساب في المعلومات في بعض الصور  
 التي ذكرنا القاض للمعصر لا يجرى اعتبار النور والوجود في بعضها من في الصور التي اعتبر  
 فيها العاين لا يجرى انضمام التزكية للمعطل في غير ما ذكرنا من خبر الواحد ولو لم يكن عدلاً لا يجرى  
 ذلك أن الإجماع ليس محضاً كما حققناه سابقاً ولو فرضنا أنه في فلا بد من علم بطريق  
 وطريقه بعد الحديث من المعلومات في القرآن إلى الله المصدق في بعض ما في غير المتزكيات موافق  
 للنوام فلا بد من شرط الوهم وحققنا أن الاحتياط والعلم حرامان وضرر الصوم  
 بالمرض من الصور التي سئل عنها كحصول الوطء في كسوف الظن وإنما نعلم على إخباره ولا يجرى  
 إعلام المأموم لأن المسكر في حكمه ما مولته في الأعمال المعقولة ثم إذا لو اعتبرها العطف لنم  
 الحجج البين وإنما نعلم على إخبار المسكر العار في العلم إلى أهل العلم لا أنه من الصور التي  
 يلزم الحجج البين لو اعتبرها العطف ولا حاجة فيه إلى عدله المخبر بل يكفي الظن بالحاصل في قول  
 المسلم أو جعله كما في بيحته ويستند ما ذكرناه من أحكام تلك الصور والأخبار المتواترة



معنى الناطقة ثم قال ادام الله ايامه التي انشاها لهم عند الله الراوي في بعض توحيده رداً  
على حصول العلم بها واحداً والعدل الواحد لا يتعدى ما هو عليه ان كان اردت العلم العظم  
معلوم ان الحق ليس فيه فان اردت العلم العظم فكلما حصل من رداً العدل الواحد وعدم حصوله  
من ركنه حكم وكفى بمرئى النظر الحاصل من احسان فان هذا هو المعصوم ودخله اولى من النظر  
الحاصل من احسان بان الراوي القلبي اما في القديم او واقفي او عدل او فاسد في حد ذاته  
لعلك تقول تساءل في النفس في الغم والضعف وفيه لكنك تعلم ان النظر الاول اعتبره الناس  
فقولك عليه واما لا فويل منظر لك ان الشئ اعتبره فقال لك ظهر عليك اعتبار ان النظر  
لا وان استندت في ذلك الى اجماع فالخلاف ان الشئ في العلم واحداً لا يكون ذلك  
كفهمهم وقد ساء على المصنف بل قد يصح ان الشئ في التبعيد كما نقله عنهم المفسر رضي الله عنه  
ولم يستدلوا بالاستدلال في الاصول على صحة حصر الواحد فادرك ذلك الدلالة الى السلامة  
الشك وقد علم ان الشئ اعتبره الناس في النظر الاول بل على اعتبار ان النظر الثاني  
غير حرجي ولقد كان بعض الافاضل المعاصر من الاصول ادعى ان الشئ الواحد في المنزلة نظر  
الى ان الركنية شهادة ولم يوافق القوم على تعدد حجة انفراد الكثرة او الشئ الطوري او الشئ العيني  
مثلاً يستدل به وحمل الحديث الصحيح عند المحققين فاما يوافق انسان فصاعداً على تعدد روايته  
وبازمه عدم الحكم بحجج في تعدد روايته ولا يحججه وهو يلزم ذلك ولم يأت على هذا الاشراف  
بدليل عقلي يقول على اولي مرتبة النفس ولعلك قد لاحظت خبراً ما مضى جمعته حال  
ومع ذلك فاني خسران علماء الرجال الذين فصلت النسخة في هذا الزمان كلهم ناقولون بتعدد  
الرواية عن النبي ووافقوا الناس منهم على التعدد لا ينفع في الحكم بصحة الحديث الا اذا شهد ان  
كل من في ذلك الاشياء عدم الاكفاء في ترك الراوي بالعدل الواحد ودون شئ من شرط القضاة بل  
الذي يظهر حلاله كقولنا والعلامة جلاله في مصحح في كسبة الاصول بالاكفاء بالواحد والآخر  
لنفاد كلام الكثرة والشيء وانما هو في غيرهم اعتمادهم في التعدد والحجج على  
النسب الواحد كما يظهر في نصف كتبهم فكيف يتم لمحمل الركنية شهادة ان الحكم عدل الراوي

مجرد اطلاع على تعدد الاشياء في روايتها كسبها وحالهم عرفت مع ان شهادة ان هذا لا يجوز  
وحيث كانا به لم يكن مؤلاً الذين كتبهم الحجج والتعدد ما يدين في هذا الزمان من شهادته عند كل واحد  
منهم عدلان بحال الراوي او كانوا من الذين خالفوا رواية الحق واطلعوا على عدلهم ثم شهدوا  
باعتقائهم ان الشئ في التعدد اعلم بحق الاصول ككلامه ادام الله ايامه وانا اقول ان شئ من العلوم في حق  
لما سئل عن حكم الكلام فان كلام هؤلاء الافاضل بعيد عن الحق بعد ما بين السماء والارض ومن  
المعلوم انه اذا تصدى المحقق عن غوامض البحوث الدينية من لم يكن له نصاعة عظيمة في العلوم الشرعية  
ولم يكن متفطناً بما ورد في الاصول من اصحاب العيصين يوقع في الملكة وكل ميت لما خلق له  
وبالله التوفيق وبدء ازمه المحقق فاقول اولا كان قصد المبتدئ المبتدئ في الواحد لا  
يدل على الاستدلال على صحة مقدمه ومن المعلوم ان الذي شئ حوزا من كسبه هو ما يفيد العلم  
او ما يفيده في الشئ في التعدد من تعدد العلم مع العلم وجوه وحكام العلوم ان شهادة القوم  
في الشئ جعلت في بعض النسخ كماله اياه الواحد في شئ في البحث الاول وهو الثاني  
واول اننا قد علمنا اننا مع الاخبار بين المتكلمين بالشك او النقص في احكامها كما لا يتعدى الا على  
من جبابه ومن المعلوم عند اولي الالباب ان القرائن المعجزة للوطع واخرها انها كما تكون عند المعاشرة  
تكون بدونها فانما اذا راجعنا وجدنا وجدنا العوطع بان كثر احواله رواه احاد وشالما  
يفتر او لم يكونوا كثر في السهو فمما يعلو من لوطع بان او طرأ الشئ لا يرضون بالافتراف  
في باب الحديث فكيف يجوز ان يجمع مع اهل علمهم ثم اذا اقتضينا علمنا انه ما حصل لنا ذلك  
الوطع الا انفس القرائن الحالية والمعالية واذا كان حالنا بالنسبة الى الرواية كذلك فالكف  
مراسيها كالكنية والنسب والبطاوس في غيرهم في سائر جمع من الرواية ثم في كسبه  
عندهم ثم واولا بالناس في كلام النحاة في سائر جمع من الرواية ثم في كسبه في كسبه  
او بدونه بعد انه قطع بذلك القرائن كما قطعنا نحن لانه اعتمد فيه على مجرد تركه واحد

كذا  
او



وأقول في العاقل الذي يستفاد من كلام الحكماء والشيء الذي لا طرد فيه وغيره اعتمادا في التوصل  
 والرجوع على التوصل الواحد اقترابا بلائنه اقل اعتمادا على التوصل لما حققناه وأقول حاصلا  
 مع ان شهادة ان هذا الحق با وجده كنهه دليل على بطلان ما زعم الفاضلان من ان اعتمادنا  
 على الرجوع التوصل المستطوع في كتب قد ما مامنا بالاعتماد على الشهادة ودليل على ان اعتمادنا  
 هذا المات على التوازي قد تقدم لولا على اصحاب العصمة ان العلم بكل الكتاب على ما هو عليه  
 حظه وبالحج الشافعي بما كتبه الرجال من جهة انهم حملوا القرآن المفيد للقطع حال الرادى لا حركته  
 من باب تركه التوصل الواحد والتوصل كونه العلامة ونحوه جماعة وأقول ساد ان التوصل في  
 العلامة الحكيمة هو جوهرية والاعتماد على كنهه في حيث علم ملازمة الحق في الموضع كما هو حركته  
 ثم زعموا ان تركه التوصل الواحد يقتضي هذا الحق في عقولهم في علمه ان الشهادة وما  
 في معنائنا انما يجوز ان فائدة تركه التوصل في المعلوم ان الملكة المذكورة في الامور العلمية الصرفة التي  
 تستدل بها بالانوار الظاهرة من المعلوم ان هذا اذا حصل شيئا بالكتب والنظر لا الشك في  
 فيه وانما يقع فيها ادراك الحق كونه الانا ملزم بالملك الملك لا يدرك بالحق ولا تجري الشهادة فيه  
 ايضا نعم استفاد من كلام اصحاب العصمة ان التوصل المستطوع في كتاب الشهادة وفي بابها ام اجزاء  
 مركبة من اجزى محسوس ومن عدم امر محسوس من المعلوم ان عدم الامور كونه وجود الكائن  
 محسوسا بذكره كونه الحق التوصل في الشهادة وما في معنائنا ان علم الاستفاد من كلامهم  
 ان الموضع باب رواه احكام الله تعالى كنهه الرادى في رواية وقد تقدم طرد في احاد شهم عنه  
 الكفاية في المعلوم ان هذا الحق لا يدرك بالحق فلا يحق فيه الركبة من حيث هي متى وانما الركبة في  
 جهة انها حمل القرآن وقد حققنا سابقا ان الحق كونه التوازي الحاصل بالمشاهدة ان التوازي في  
 في الرواية من التوصل المستطوع في باب الشهادة واما في ام اجزاء الحق من وجه وقد حققنا  
 سابقا ان الحق كونه التوازي الحاصل بالمشاهدة او بذهابها في كونها من الرواية انهم لم يقدروا في روايتهم  
 ولم يكونوا كثر في الروايات وهذا مع التوجه في الرواية وبالحج المات الثاني اوضح من المات الاول  
 وافي وانه المستفاد بهذا السعي ان حق من المجهول في الحروب رجال وللشرك رجال وكل  
 مدبر لما حكي له وأقول ساد انما يصح في الاحاديث مقام التوازي هو انما يعلم عادة ان الامام

وجه المعلوم  
 له الشهادة  
 التوازي  
 واعماله

ثم الاسلام محمد يعقوب الكلي وسدنا لاجل المرضي وشما الصدوق ومن الطائفة من ليس له راجع  
 لم تفرق في اخبارهم ما في احاديث كنيها صحي او باهنا ما خذوه من الاصول المحج عليها من المعلوم ان هذا  
 القدر من التوصل العادي كاف في حوز العمل لكل الاحاد وأقول انما قولهم بل من عدم الحكم بحج من فرد  
 واحد مؤلا لا يحرم وهو يلزم ذلك محض حدث اذ من المعلوم ان حكم محمول الحال حكم المجرى فاذا انضم اليها  
 جرح خارج واحد ولو كان فاسقا او في نقا فتوى كونه حكم المجرى ثم قال ادام الله انما تنصفه  
 المكتفون من علماء في الركبة بالتوصل الواحد لا ما يكتفون به في الجرح انما لم يكتف به في الركبة  
 لم يتوصل عليه الجرح وما نظر من كلامهم في بعض الاوقام الاكتفاء في الجرح بقولهم غير الامور محمول على  
 الغفلة ما قرروا او غير كونه الجرح محمولا في الجرح في الجرح ابان عن كونه فاسدا كذب  
 بعول على ما رواه الكشي عن علي بن الحسين ان كان في المناووس مع ان ابي فضال في لا يتقبل جرحه  
 لمشايد ان عن التوصل العلامة طاب ثراه استفاد من جهة من الرواية ولما كان كلامه ظاهرا  
 فيما ذكرناه اسهى كلامه ادم الله لايامه وأقول في الاول لم يكتف به في الركبة لم يتوصل عليه الجرح  
 انما من الجرح يدرك لما حققناه من ان محمول الحال ومحمول المذهب في حكم المجرى فاذا اتقوى  
 الجرح بحاله بانضمام جرح خارج ولو كان فاسدا المذهب صار اولى ان يكتف به في حكم من حيث صفة  
 ثانيا ما يكتف به في حال عدم العلامة موقوف على انه لم يفت في مثل ذلك على انه لم يكتف به عادة الا بما  
 يبين وازعم عنه وكس انما يعلم ان هذا من مصالح الرضا ان يكتف به في الحكم في الامور  
 مثل ان يفتي في الحدود بالافضل او ذلك لان اعتمادا قد ما على تعدد الرضا وجرحه قرينة  
 على انه كان نوعا من الدلائل في ادام الله امامه قد اهرانه اذا عارض الحق والتوصل  
 قدم الحق وهذا الكلام محمول على محمول على اطلاع كما قد نظر في امه في تعيين امور وروايات  
 العارض بها على نوعين الاول انما حكم الجرح في كلام المعتز والخراج كقول المعتز في محرم  
 سنان ان نفعه وقول الرضا طاب ثراه انه ضعف في الحق في مقدم لحول اطلاع علمه في اطلاع  
 عليه المعتز كما لا يمكن ان يكتف به كقول الجرح انما قبل فلا ينافي في الرواية وقول المعتز في  
 رايته في اخوه حيا وقد وقع مثله في كتب الجرح والتوصل كثر القول ان الغضايير

في باب طائفة  
 من كتاب الرواية











اختصاصي اى مستند الى الراء والحكم ازاده القبيح فصح عقلا وسرعا عند المعرفه موسى رحمه الله تعالى  
كله لى ان مبادئ افعال العباد كلها فاضله من على عقل النقص والطمع وتوهم الحوام ان يقول  
تختلف فعل العبد ارادته وتختلف ارادته العلم بالعلم الغايه منعت لا جمل ان العبد عند العلم بالعلم  
الغايه من يد البتة وعند الارادة بفعل البتة لانه بفعل التلاصاع الحاصل من العلم بالعلم لا يظفر  
ذلك علمه في الازل بفعل العبد وقد مر فان علمه لا جمل ان بفعل العبد لانه بفعل العبد  
لا جمل ان علمه بوجه آخر المفروض ان علمه اراده العبد فاخذ طرقة فعله لا جمل الراء وم  
المعلوم انه لا الجاه ضرور ان العلم في الظروف وهو مفعول العبد موجود في بدل قوله وصرح  
سلطان المحقق في العصور النصفه بان مرادنا من القاد في حقنا وحق العباد هو كون  
افعاله منوط بالارادة العلم بالعلم الغايه وتوهم ان العبد لو حصل له العلم بالعلم لاحت  
العلم الغايه لان افعال العبد في نفسه الى مجموع مركب من العلم بالعلم وملاحظة العلم الغايه  
منه لاراده ليلزم كالحا الطبيعي وتوهم ان الضرور فاضله بان ممكنون في العلم بالعلم ان العلم  
الذي ذكره الفاضل الرواني يصادق ابدية وكل ما هو كذلك باطل والبرهان المذكور باطل  
بحسب توجيه هذا النوع من الحواث المذكورة في كتب الجبر المطلوب كالمسألة المذكورة في العلم بالعلم  
المطالع وانضم لك ان يقول بل من هذا البرهان ان يكون العلم فاعلامها بالذات وتوهم العبد  
في مركب العلم بالعلم ان سلطان المحقق في العلم بالعلم في العلم بالعلم في الامور العامة في العلم بالعلم  
في خواص الامكان لذاته الحدوث والشرع في المحقق حملوا كلامه على الحدوث والذات  
بمعنى انه مسموع بالغیر مستقدا ما لا على الحدوث الزمانى بمعنى انه مسموع بالعدم في زمان  
قام بحجة وان اتهم ما ذكره في الالهيات قوله والوكيل عن موقوفه وانما هو كقولهم كلام  
ان مقصد من الحدوث الحدوث الزمانى ودليله على ذلك مذكورة في رسالة المصنف في اصول  
الدين في المقام انه قد ثبت بانه لا يمتنع على امتناع وجود ممكن قدم البرهان كاول  
منها مذكورة في كتاب الاصول للشيخ الرازي وفي الفصول النصفه لسلطان المحقق في العلم بالعلم  
في الكتب الكلامية ومصلحة ان لو وجد ممكن قدم لكان احاد الفاعل اياه حال بقائه او حال  
حدوثه او حال عدمه فعلى كاول بل من العود الى محصل الحاصل وعلى الثاني ان

العلم  
صحيح

يلزم الحلف مع المطلوب والدليل ان الاقوال في فالاول منها انه لو وجد ممكن قدم لكان  
قدما واما لكان احاده الجاد البتة فليزم العود الى محصل الحاصل وتوهم ان لو كان الجاد  
شبه زمان فليزم بل من العود الى محصل الحاصل كذا في الاحاد من تفاوت قدم سلم  
العود الى محصل الحاصل فليست فوفيه لما غفلوا عن ان قدم الممكن سلم قدم فقام او غير  
ان الاحاد انما سلم محصل الحاصل المحال او غيرها زعموا انه لم يمتنع دليل على ان  
حدوث العالم وانما على حدوث الاجسام وانما منها ان كل ممكن يكون تفاعلا وقدما  
بحسب الاحتياط الفاعل اياه وكل احتياج الى الاحتياط في العلم بالعلم احاد الفاعل اياه مادام  
كذلك مسلم استخفاف الممكن لعدم احتياج الى الاحتياط في العلم بالعلم مادام كذلك مسلم استخفاف  
الممكن لعدم احتياج الى الاحتياط في العلم بالعلم ومعها المقام ان الناقصة في العلم بالعلم  
كان المحقق ليس له وجودنا وانما هو بالوجود وحق المحقق في العلم بالعلم او في العلم بالعلم  
اما حادث او قدم في العلم بالعلم من غير احتياج في العلم بالعلم الى الوجود والممكن لعدم احتياج  
الازد اما الى الاحتياط لان بقائه ازل وكل محتاج الى الاحتياط مستغن عن الجواب دام  
هو كذلك فليست وسأستخرج في هذا المقام ان نسبة المصادر المسموعة كالايجاد وحق  
الوجود في جميع الوجود الاوقات ليست على السوية فليست في وجوده وحقه هو كذلك  
حادث في العلم بالعلم لان طرح صير الباقى فليست في العلم بالعلم احد على كاول فليست في العلم بالعلم  
معها البعد واما الزمان او نسبة الزمانى ولما كان لواء الممكن عدمه واما بل من استخفاف  
بذلك العبد لانه يلزم قدم الاحتياط في العلم بالعلم واما الاحتياط في العلم بالعلم  
انتم تانته الفاعل الى صير العلم بالعلم وحق العلم بالعلم بعد الجواب في العلم بالعلم  
البرهان في الايات والروايات بخير وان في اثر الفاعل في العلم بالعلم في العلم بالعلم  
حتى الفاضل الرواني في طول الكلام في هذا المختص من غير طائل وانما هو  
ان اثر الفاعل في موقوفه العلم بالعلم مع اعتراضه بانه امر اشترط وانما هو







في ذلك الامر المحمدي بالآخر العلم بالامر المحمدي الاول وذلك بالامر المحمدي الاول عليها بان  
 اولها من المصلي الى المعلوم الاول في تلك العظم والانتفاء في التعاقب في نفس الامر من اجزاء  
 حكم الامر المحمدي الانتزاع من تنوع امر احمد امتزاج الامور متعاقبا في نفس الامر من اجزاء متعاقبا  
 داخلان في نفس المخرج ولبس صفاته اليه تصويبا في نفس الامر وهذا التعيين الذي لا يحسن  
 توفيرا من نفس المبدأ العلم ودلالة اصل الذكر عليهم التزم التمام في حاشية العلم في التمام قدم  
 بعض المكملات في حد الرتبة الفلانية في ربط الحاد بالعدم في الدوران في الفلكية والشيء الواحد  
 ومولانا عبد الرزاق ومولانا من راحل شراي في التوفيق في تعلقات رتبة تسمى او غيرها  
 من الامور الانتزاعية تعاقبا في تلك المعلوم ان ذلك الامر المحمدي يمكن نقل الكلام الى علمه الواسع  
 للعلم المحمدي في نفس المصلي ان صلاحه اسرع ذلك الامر المحمدي صواب الدلالة في العلم بان  
 من المكملات وانما في ذلك الامر المحمدي هو يمكن حاد في اذمان المنتزعة دفع واصل فان قلت  
 حصص ذلك الامر المحمدي للمبدأ بعضها في نفس في ذلك فيكون بعضها مناهضة في نفس قلت  
 الاسم ذلك في علم الله في بعضها مما راع في بعض المحصل في الزمان وبعد التباين واللعن خط  
 بما في طرته اخرى في ربط الحاد بالعدم اسرع الزمان في بعض المحصل في الزمان وبعد التباين واللعن خط  
 المعلوم الى الحاد المعلوم الاول بعد اسرار عدمه لان في استمراره في محصل المصلي  
 فبما اثره في علمه من موصفي ذلك الاسرار فان قلت الكلام الى علمه في ذلك الاسرار  
 فيقول لعدم لازله استمراره ومضيق الاسرار غير محتمل الى ما اثره في ذلك كما  
 الى علمه الاسري انه تفرع عن المحصل الحكم والمشكل الى محصل عدم محقق الزمان وموصي  
 باثر عدم سمي في عدم سمي في عدم باثره في الاول في السبب والامر في انه لولا باثره في العلم  
 لا استمرار العلم الا في المعلوم الاول الى الابد من غير استناد الى علمه وما يجلي لربط الحاد بالعدم  
 طرط العلم الاول ما ذكره العلامة في بوط السبب المتناهية في المتعاقبات في العلم  
 العالم وسرا حاد في الدوران في تلك حاد في الاول والوكة التوفيق في الحاد في العلم

۲۰ نفر

وہ

ربط الحاد بالقديم والظلم الثامن ما ذكره الشارح في حاشيته مع كذا صحتها وتسمي مولانا  
 ومولانا عبد الله الرزقي وجماعة كوسط السلم المترتبة الغيرة المتعاقبة منها وهي عجلت الادب  
 لئلا يلزم قدم العالم والظلم الثالث ما اصابه الغرالي والمحقق الطوسي والفاضل البرداني  
 وجماعة في حوار يخلو المحل على السام اذ كان ثابته الفاعل ماثر احصاء الاطبعيا  
 والظلم الرابع ما اخترا في احوال الدنيا مع توسط الامر لمحمد الغر الفار الذي المتخرج  
 من ذاك عند ملاحظ ان لا اول لوجوده ولا اول والظلم الخامس ما اخترنا ما بعد ذلك  
 من ان مضي قدر مخصوص من استمرار العدم لازمي في اخر العلة التامة كهل يمكن في هذا  
 الجزاء الاضداد في محسوس الى اعلة لان كل محسوس الى اعلة محسوس الى ما ثابته الفاعل على صحت بداية  
 المبدء الاخره وجماعة منهم الفاضل البرداني والاشراقية الامور وادرجت جماعه المحققين  
 هذه القدره في اثبات الماهية الملكة محسوسه كحسب ولا نه نورد عنهم ان موثرب  
 عدم على عدم امر عدم ترتب وجود هذا على وجود ذاك والان المحقق والفقير والحقير  
 والشبهة والثبت والكل في الفاعل معنى واحد مخصوص بالوجود وجماعه من حوايل ذلك  
 منهم الشارح في حواشيه في حكمة العاقل والاعتصور العلم والمعالاة الى المعنى المحسوس لا في الفاعل  
 بان تعالى وقد العلم في المعدل الا لا امر المحقق من حوايل ذلك هو اوضح من جعلها ما  
 مضى ورجلها في علم مبدء حوار السبب في الامور الا بر اعلة له في صحتها في اخصه  
 صرح بذلك مولانا مرزا حاشي هو ثابته على سبب التام الواحد للفاضل البرداني  
 فان قلت ان الماهية للعدا محسوس فكيف يكون مضي قدر مخصوص من استمرار العدم كما  
 حادنا وجزا في العلة التامة الحاد قلت فيها معلوم يصدق بنا الا قلت اني للشي

حاج







لان الناس محزونون يخشون منكم على مقتضى اذنانهم الحاسه الباسه الفون بالابا طيل  
ولا كاذب اليه كتب اسماهم مسطورا واكثرهم ابا بلده او معاينه **خاتمة**  
ولم ينجس كتابنا هذا بالقواعد الاصولية المذكورة في اوائل الكتب جمع من ذوا الاحكام بين  
المسكت عفا عنهم واعمالهم واصولهم وفردتهم بما حفظوه من الائمة المعصومين  
سلام الله عليهم لكونهم في ذلك لما وصلناه وبناه فذكر عنهم العلم الاحكام بين ذوا  
المعصية على اراهم من تاسم وموسى كلام الله الاسلام محمد بن يعقوب الكلي قدس الله  
ارواحهم في ادبيره لكتاب الله وهو صريح بحوزة الشريعة الاعلى واعلم انه يجوز  
كله في احوال العصبه سلام الله عليهم اسعد الله امرهم محمد بن ابي عبد الله عليه السلام  
الباطل من يدله ولا يخرج من يدله من حاكم محمد بن ابي عمير قال في صدد  
من غلبه او حرمه فام به هدى الى صراط مستقيم ومن استغنى العلم غدا اضل الله  
وموجبل الله الحسن فيه نيا ما كان فيكم وحكم ما بينكم وخبر معاكم انزل الله بعلمه  
اشهد الملك تصدقوا لكون الله شهادا انزل الله ليعلم والمملكة شهادا  
وكني بالله شهادا محمد بن ابي عبد الله في اقوم فالقرآن امر وزاجر حذره الحدود  
وقد في الدنيا وصرف في الامثال ومنع من الدين حج على خلواضه عن مناهم  
اراد ان يلبسهم ام ما تارة وما نفون لهمكم من ملككم عبيته وحكي من حرم  
بينه وقال **امير المؤمنين** ع جاءهم بنو علي عليه السلام في الصفوف  
الاوى ونفذوا الذي بين يديه ونصروا احوالهم ربنا الحام ذلك القرآن  
فاستنفقوا ولن يطقوا كفه على مقتضى وعلمه ياتي الى يوم القيمة وحكم ما بينكم  
بيان ما يصح فيه تخلفون فلو سالتهم عن اخبركم عنه لاني اعلم وقال رسول الله  
صلى الله عليه واله في حجة الوداع مسجد خيف في فركه وايم داره على الحوض  
حوض عضة ما بين بصرى وصنعا فنه قد حان من فضة عدد النجوم الا والى تلك

البحر  
العلم

عن الشعلين قالوا يا رسول الله وما الشعلان قال كتاب الله الشعلان الاكبر طرف بيد الله و  
بأيدكم فتمسكوا به لن تضلوا ولن تزلوا وعرضه امل بيني فانه قد نبأني اللطيف الخبير  
انها لن يفرق حتى يردا على الحوض كما صيقي ثابتي وجمع من سبأ بنية ولا قول كما يتر  
وجمع من سبأ بنية واكثر من فضل من على هذه والقرآن عظيم ودره جليل خطه بين  
ذكره من مسكته هدى ومن نولي عرشه وزرا فاضل ما علمه القرآن لقول الله  
عز وجل لنبيه و انزلنا الكتاب بقيا ما كلفته وهدى ورحم ونشرى للمسلمين  
قالوا انزلنا الكتاب لذكر لبيتين للناس ما نزلهم فغرض الله على نبيه صلى الله عليه واله من  
انزلنا الكتاب لذكر لبيتين للناس ما نزلهم فغرض الله على نبيه صلى الله عليه واله من  
فرض على الناس النفقة والعلم والعلم والعمل ما في القرآن الاحكام والعواصم والاسرار  
وكن ذاك من مجرده ما انتهى السنا ورواه خاتما ونفا عن الذين فرض الله طاعتهم  
واوجب لاسمهم ولا لاولادهم ولا لغيرهم من الاجر والحق والحق والحق والحق  
فكلاهم منهم وقال في سبيل الامد الذكر ان كنه لا يعلمون فعملهم عيسى عليه السلام ومن الذين قال  
الله تبارك وتعالى كانه وخاله في قوله يا ايها الذين امنوا اذكروا ما اجدوا واعبدوا  
ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون وجاهدوا في الله حق جهاده فواجبكم وما حول  
عليكم في الدين من كل مبلغ لعلكم ابراهيم بن موسى عليه السلام في هذا القرآن لكونه  
الرسول عليه السلام عليكم ويكونوا ايم ما معشر الائمة شهداء على الناس فمروا الله  
ص شهداء عليهم وهم شهداء على الناس فالعلم عذره والقرآن مهم ودين الله عز وجل  
الذي ارتضاه لانبياؤه وملكه وركله منهم فيقول **امير المؤمنين** ع الا العلم  
الذي يهبطه ادم ع من السماء الى الارض ويحضره فضلكم البنيون الى خاتم النبئين  
عندي وعند عتره خاتم النبئين فان يتناهيك بلسان تذهبون وقال **القام**  
المؤمنين في خطبته ولقد علم المستحقون من اصحاب محمد رضي الله عنه والى واهل



بتي مفرودن فلا نسبقهم فتضلوا ولا تخلفوا عنهم فزولوا ولا تخالفوا فيهم ولا  
 تعلمهم فانهم اعلم منكم اعلم الناس كما راوا احلم الناس صغارا فاتبوا الحق واملحوا  
 في الذي ذكرناه عظم خطب القرآن وعلم الاله عاكن به لم يشع الله صدق ونور قلبه  
 وبه لايامه وحرز عليه بدينه وبالله سبحانه وعلمه نوكه في محاسبه وفتح الوكل  
 فالقرآن منه باسم ومنه موعظه ومنه محكم ومنه مشاهد ومنه خاص ومنه عام ومنه تقدم  
 منه باخر ومنه مفضل ومنه موقوف ومنه حروف فكان حروفه حروفه وحروفه  
 خلاف ما اول الله عز وجل ومنه لوط عام ومعناه خاص ومنه لوط عام ومعناه  
 عام ومنه ايات بعضها في سورة وبما هي في سورة اخرى ومنه ما اوله في سورة  
 باويله في سورة ومنه ما اوله في سورة ومنه ما اوله في سورة ومنه ما اوله في سورة  
 بعد الحظ ومنه حصص صاحبها بالخيار ان شاء الله وان شاء الله ومنه حصص  
 خلاف باظهارها في الظاهر واللايدان ما ظهرها ومنه على لوط الحزب ومعناه كتابه  
 عن قوم ومنه ايات بعضها منسوخة وبعضها منسوخة على حالها ومنه في لوط  
 معناه قوم افريق ومنه في لوط لوط ومنه في لوط لوط ومنه في لوط لوط  
 لوط في لوط ومنه في لوط لوط ومنه في لوط لوط ومنه في لوط لوط  
 الشوبه ومنه رد على الله ومنه رد على الله ومنه رد على الله ومنه رد على الله  
 رد على الله الاوان ومنه رد على الله ومنه رد على الله ومنه رد على الله  
 المحجوه ومنه رد على الله ومنه رد على الله ومنه رد على الله ومنه رد على الله  
 الموعود والاسراء ومنه رد على الله ومنه رد على الله ومنه رد على الله  
 النار ومنه رد على الله ومنه رد على الله ومنه رد على الله ومنه رد على الله  
 ومنه في لوط لوط ومنه في لوط لوط ومنه في لوط لوط ومنه في لوط لوط  
 واصفاد الرحمن وما وعد الله ما ذكره في لوط لوط ومنه في لوط لوط  
 وفيه نوح كاسلام واحضار الانسا ومولده ومبعثه ونزولهم وهذا هو المزمع

المزمع

في معاني

في معاني النعمه وفيه رغبت في ترميمه وفيه امتثال وقصص ونحو ذلك في جميع ما ذكرنا  
 اية اول الكتاب مع حصر النسخه ما على غيره وتعرف ما علم في الكتاب بالله العزيز  
 ولا يستغنى وعلمه نوكه في محاسبه والصلوة على محمد وآله الذين اذموا عنهم  
 الرحمن وطهرهم بطهره امدا ما اراد الله من اول انفسه على ابراهيم وان كسبت امة  
 ملك الامر ولا استدل الله بالاحاديث الصحيحة فارجع الله فانها كلها مذكورة منفصلة  
 هنا في ذكر الامام نعم الاسلام محمد العلماء كالاعلام ربه لا خفاء بين الحق والمسلمين  
 المومنين من عند الله ما هذا احكام الله عز وجل في قرآن عليه وتراجم وجهه ونحوه اصول  
 شتى مجمع عليها صحتها الصواب الاله ما سارهم وامرهم علمهم في محجوب الكليات نور الله  
 مرقده الشريف اول كتاب الكفاة وقد سمعنا من صاحبنا وعلمنا انهم انهم انهم انهم  
 الاسلام كتاب لوزنه او بدائه وذكر فضل الله ونسبه من شاء الله انهم انهم انهم  
 ما احسن شكون من اصطلاح اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 طرقها ومباينتهم العلم واهل حكي كاد العلم منهم ان يازن كله وسقط موادها  
 قدر ضو ال استندوا الى الجهد والضعف العلم واهله وسالت ملل السع الناس المتعام  
 على الجهاد والتدين بغير علم اذ كانوا داخلين في الدين مغررين بحجج امورهم على كل من  
 والنشوة والتقليد للاباء ولا سلاذ الكبر او لا كان على عقولهم في دس الاساق وجعلها  
 فاعلم ما اخرج من الله ان الله تبارك وتعالى خلق عباده خلقه منفصلة الهباء في الوفاء  
 والعقول المكنونهم محمل الامم والنهي وجعلهم على ذكره صنفين صنفانهم اهل الله  
 السلام وصنفانهم اهل الضر والزمانه في اهل الله في السلام والامر والنهي بعد  
 اكلهم الى المكلف ووضع المكلف في اهل الزمانه والفراد خلقهم خلقهم غير  
 محمل للادب والعلوم وجعلهم على سبيلهم اهل الله في السلام وجعلهم على  
 اهل الله في السلام بالادب والعلوم فلو كانت اهل الله في السلام والامر والنهي

ور  
بارز







الادوية واعار قومها ايماناً فان شاء الله لم وان شاء الله لم ياه قال وفيهم من قول  
مسعود بن عمرو وذكروا اموراً قد اختلفت عليكم لا تعرف حوائجها لاختلاف  
الرواه فيها وانك تعلم ان احكام الرواه فيها لاختلافها واما بابا وانك لا تجد  
محضر من تذاكرهم وتفاوضهم في شئ فاعلم فيها وقل انك تجد ان يكون عندك كتاب في  
مجمع مجمع من علم الدين ما يكفي به للمعلم ورجع اليه المشد وباعده من رده  
الدين والعلم بالانوار الصريح الصادر عن علم الدين والدين العالي الذي عليها العمل وها  
يودي فرض الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك رجوت لم يكن ذلك سبباً  
بتدارك الله بمجونه ولو فقه اخواننا واهل ملتنا ويعلمهم الى مراتبهم فاعلم  
ما اخبر انك رايته انه لا سبب الاصل في الخبر من احكام الرواه في علم الدين والدين  
الاعلى والاطلق العالم بقوله اعرضني ما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وكونوا  
وعا خاف كتاب الله مردود وقوله دعوا ما اوافي القوم فان الرشد في حلالهم وقوله  
خذوا بالجموع علفان الجموع لا ردهم وكفى الاثام وخذوا بالجموع  
احوط ولا اوسع من ردهم ذلك الى العالم وقوله ما اوتيت من الامر فمعه بانيما اذ  
مر بالسلام وسلكه فليس له الحد بالثقة بالثقة والرجوان يكون تحت رخصت  
فهما كان في موضع فلم يوصر نلتنا اهداء النصيب اذ كانت خاضعة لاجواننا واهل  
ملتنا ما رجوانا لم يكن من اكله من اقتبس من وعدها في دهرنا هذا في غايه  
الى القضاء الدنيا اذ الرشد وعدها واحد والرسول محرم فام النفس واصل و  
النسب واصل وحلالا وحرامه حرام الى يوم القيمة **كلام الامام** السلام  
يود الله مرفقه الشريف وانا اقول فيها وابد لا بد من التمسك عليها الا ان كلامه قدس  
سبحه في انه قد صدق بك السلف في الصيرة الى الله والمعلوم انه لو لم يوفق

كتاب

كتاب هذا ما ثبت في ردد اصحاب العظم عليهم السلام ومما ثبت في اذنا السائل حصره واسكاله  
ان احاديت كتابه هذا كلها صحيحة وكفى بعدفتنا وتبعنا الاحاد الواردة في بيان انهم  
عليهم السلام امروا اوصيهم بالسلف سمعوا منهم في شئ من احوالهم ولا يثبت العمل به في شئ لا  
سما في زمر الغيبة الكبرى وكما في العدد لربس الطاهر وكتاب الكبر والهيبة وعز في الكتب  
وطعننا في مثل حكم المولود في سنن صحيحة ما في كتابه انه اخذ من الاصول الرصيفها  
الاله به ما مر من كتبهم من السنة عقابهم واعمالهم ولما كانوا الى العامه فيها لا سيما  
زمر الهم في زمر ان الغيبة الكبرى في المعلوم انه لم يصح في هذا الكتاب يضبط بها غير من  
الصحيح وعمر الصحيح فلو لم يكن كذا صحح لما قال يكفي به المشد وانما ذكر في سنن فلم يوصر  
نبينا لا اهداء النصيب اذ كانت واجبه لاجواننا واهل المعلوم ان حرم من رخصت يهداء  
الصحيح لم يرض بان يكتفى في كتابه الذي صنعه لارشاد المشد من الاحاد الصحيح  
الماخوذة من الاصول المجمع عليها والاحاد التي لم يثبت صحتها من غير ضابط بها غير من  
الصحيح ومن غير الصحيح منها وهذه المقيدة قطعة عاده عند اولي الابواب الثمانية  
الرحم باعتبار افعهم الراور واعتبار عدلية واعتبار كثره عدده مذكور في بعض  
الاحاديت الواردة في باب احكام الاحاد وهو ما لم تعرض لذلك لانه اذا احاديت  
كتاب كذا الاصول الموطوع بها المجمع عليها في تضعف الرحم باعتبار حال الراوي  
الثالثة **كلام** في اختلاف الحديث في علم الدين امرونا بالايجاب والموافق بعد غنا عن  
وصف الرحم الى قرر ونا علمهم في موضع لم وافوا في بعضه ان في باب العادات  
المحصر بعد غنا عن وصف الرحم المذكور في حكمهم علمهم في التخيير وهو محرم في باب الاراء  
والموافاق ما ورد في باب العباد المحصر كالدين والمراث فانه لا شك في كونه  
ومنه الراعي ان مرادهم علمهم في المجمع على الذي اجمعوا على احسانه وما والاخبار في  
فانهم كانوا يحكمونهم لاسمهم ما كان وارداً من باب بيان الحق وذكر عدم علمنا الاخبار







كلامه اعلى الله مقامه **فاسد** اول اول اكمل راجع وجد وحدث قطعاً عادياً باللائحة  
وسيدنا المريض وسائر ذكرنا اسم وحر لم يذكر اسم كتابنا بحد آخر قد انما نفرد واو لم  
مكذوفاتها اخبرناه ان احداث كتبنا المتداوله كليا الكتب الاربع كلها وارده عن  
اصحاب المعصية وكانت طوبى كتبنا بحاجتهم المصنف بامرهم واناسهم وانهم لم يدخلوا في كتبهم  
ما لم يحدوا عليه ما لم يثبت وروده عنهم عليهم السلام وحر المعلوم انه ما حصلت عليه هذا القطع  
العادي الا لسبب اجمعهم على المعنى من احوالهم واوضاعهم والكلمات السائدة في وركات  
بنبيي والحق صلوات الله وسلامه عليه وعليهم واو انما بعد التزاع المقام كاد ان  
من المعلوم عاده ان مثل هؤلاء الاجل اذا صنفوا كتبنا لارشاد الطائفة المحقة والعمل  
بما فيها والاعتماد عليها الى قيام الساعة غير نصيب عليه عمنه وما ثبت وروده عنهم  
ويبين ما لم يثبت في مجموعها الا الاحاد الصالحة الثابتة عندهم صححتها المأخوذة من  
العتيق الصافي غير المأخوذة في مدة زمنية ثلثية واو انما من المعلوم ان نبينا  
واعتمدا صلوات الله وسلامه عليه وعليهم لم يصنعوا امر كان في اضطراب افعالهم فيتعين  
وحر المعلوم انهم لم يجوزوا اليه **بما** عنك العامة فعلم ان كونه لما كنت مصبوظ  
مصححهم من عندهم واو انما ان الروايات الدالة على انهم علموا جميعا امرها  
جميعا افعالهم ما لم ينفذ يسعون منهم لعمري الشبهة في زمان البرج وعلى اضرارهم في  
ذلك الشبهة متوارع معي واذا رقيت في هذه المسئلة الى قدر الدرجه من الابصار  
فحق لك ان تقول اطف المصباح فدرهم الصباح وان تقول لم يكن بعد ذلك في ريب  
وسك اذا لم يكن للمر على صححي فلا غرر ان رباب الصبح **فاسد** اقرني  
كنت داما سكر امتهرا انه لا يسيب في حق احاديث كلها من كتب  
شني في ترجمتها وهدى بها خطا وفي الائمة الثلاثة المجدد في العجوة المشركين  
المتاركة في الاسم والكتب لا اول من اظهر دين عبده المكنون ما قرعهم كاد ان

وكلاهما

وكلاهما صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وابناءه الطاهرين المطهرين حتى وقفت على احاد  
كثيرة متوافقة المضامين ولتبارك من طرف منها في كتاب الكاشفة بان ان الامام متى علم  
ان كلامه قد صار الراسخ على اسباطه قال ولد لرضا ع ان رجلا غزا اخا كراهم فذكر له  
ان اباكر في الحبيب وانك تعلم من ذلك ما لا يعلم فعاب سبحانه انه يحوت رسول الله ص ولانك  
موتى قد وانه مضى كما مضى رسول الله ص ولكن الله تعالى لم يزل منذ مضى نبيه ص يعلم جوا  
يحيى الله الذين علموا اولادك اعاجم وصر في قرانه نبيه ص يعلم جوا فيعطى هؤلاء وعنه هؤلاء  
وفي ما بالاشارة والنص على امر المؤمنين لما نعت ع وحل محرابه دعا الى الله عز  
وجل وجاهد بسيفه ثم انما لانه جل ذكره عليه ان اعطيت فضل وصيكم فقال رب ان  
الويع قوم جفاة لم يكن منهم كتابي ما سمعت الله نبي ولا نوحه فضلا بنوات الانبياء ولا  
شروع ولا نوحه ان انا اخرهم بفضل الله نبي فقال الله جل ذكره ولا تخن عليهم  
وقل سلاما خوف محلي فذكر من فضل وصيه ذكر افق النفاق فلوهم فاعلموا  
لهم ص ذلك وما تقول في حال الله جل ذكره يا محمد لو قد نفي اليك صديق صدرك ما تقولون  
فانهم لا يلدونك ولكن الطامس بان الله محمداً كنتم كجذون نخلة لم وكان رسول  
الله ص ياتهم فيسعون بعضهم على بعض لا يزال يخرج لهم شياء فضل وصيه حتى تزل هذه  
الاية فخرج عليهم حين اعلم كونه ونعت النبي فقال الله جل ذكره فاذا فرغت فانصب  
والى ربك فارغب تقول فاذا فرغت فانصب علما واعلم في صديقك فاعلم فضلا علية  
فقال عليه السلام كبر مولاه فاعلم مولاه اللهم والى مولاه وعاد عبادا بلك مرارة والحدث  
الشرطي لا يعلما من عوم الحاجه وقد توارت الماخار كانه اهل الظاهر اسلام الله عليهم  
امام الزمان ناموس العصر وكاد ان علم اليه بانى كذا جرد على العرش سيد وان اكثر عسكره  
اولادك اعاجم وذلك فضل الله لونه مرث والوجه للبعين وفي توسلهم ابراهيم في غير  
وله كما ولوننا على بعض الاعاجم فراه عليهم ما كانوا من منس قال الصادق ع لو نزل  
القران على العم ما عنت به الوهب وقد نزلت على الوهب فامنت به العجم في كتاب الملوك والخل



الحوم

الحفظ

美







وقد نطق النبي في الرسالة اخبر عوامهم في الديانات والنزاع اشيا كثيرة لم  
 بات بها الرسول ولا اقرها به **ابن عبد الله** وقالوا للعوام الناس من رسول الله  
 فحسبوا ذلك لا وجهي ظنوا ان الذي قد ابتدئوا جميعه وادبرها الرسول عليه السلام  
 واحد ثلث الاحكام والوضا اشيا كثيرة بارأهم وعقولهم وصلوا بذلك عن  
 كتاب ربهم وسنة نبيهم واستكبروا عن اهل الذكر الذين بينهم وبينهم والى الله  
 عما اكل عليهم فظنوا السجادة عقولهم ان الله كان يكره امرهم وقران الديانات  
 ناقصة حتى يحاجوا الى ان يتوكلوا بها اراهم الفاسد وقسا بهم اليكاد وجاهد بهم  
 الباطل وما يخصونه ويخترونه من الوهم وكيف كان فيهم يقول سبحانه ما فرطنا في  
 الكتاب من شيء الا كان له بياننا لكل شيء واما فقلوا ذلك طلبة للرياسة كما قلنا انفاذ  
 اوقعو الخلاف المأز عن الله فمهم من الشريعة ويؤمنون مما لا يعلم انهم  
 ينصرونها وهذه الاسبا تحت ثبات الامم تقع العداوة بينهم وتؤدي الى التفرق  
 والحوادث في بعض دماء بعض فان امتنع من عوام العلماء خطا بط بعضهم ومنهم  
 في ذلك فحوقه بالله وارميه من عذابه عدل الى العوام وقال لهم هذا القول  
 اعزى العوام به ونسب اليهم العوام بات به شريعة ولا يقول عاود ولا يمكن ذلك العالم  
 من ان يبين للعوام كيف جرى الامر في الشريعة ويظهر ما بهم فيه لكيان ما قد علمه  
 من نصيباتهم والهم بما قد ثا واعلم خلقا من سلف واذا راي رؤسائهم ذلك  
 وان العلماء من العوام جعلوا ذلك شرفا لهم عندهم ولو سمعوا ان ذلك الطاع  
 منهم العوام بالحق وانما يكونهم وتحققهم لما طلع عليهم وان الحق هو الحق على فلا  
 تنال ذلك في ايامهم والروايات فيهم يترادفهم كل يوم واخلافاتهم تزداد واصح  
 جاتهم ومناظرهم وجد لهم بكثر حتى يجرى الاحكام الشريعة وغيره واكتاف الله  
 تفسيرهم في خلاف ما هو عليه كما قال سبحانه يحرفون الكلم مواضعه وفي اصل امرهم قد  
 حرفوا الامر من حيث لا يشعرون وناولوا اخبار الرسول ساء وبلاد اخر عوام من

الحق

العوام

انفسهم ما ازال الله بها سلطان وقلوبها على ما يريد من ما تقوى رايهم و  
 نفس امار العلم اراهم عند العوام بنوارث ذلك ابن عرب وخلفه عن سلفه الى ان شاء الله  
 اهلاكم وانراهم ولم يزل هؤلاء الذين هم علماء العوام اعداء الحق في كل زمان وقرن فلم يزل  
 بني قلوبهم وصي محمودة وعالم شتدود فتم ما خالفهم من كونهم اسبابا في نسخ الشرائع  
 وتجدد ثبات سالفهم الى انهم وعد الله ان يات منهم وبات يخلو جديروا ذلك  
 على الله يغزى والعاقبة للمتقين وقد كتبنا في الزور من بعد الاكران الارض من عبادي  
 الصالحين ان في هذا البلاغا لقوم عاين هذه العلوية السبب اختلاف الاراء و  
 المذاهب واذ كان ذلك كذلك في عظام الحق والراعي الى ان نطقنا بقرب الى رب  
 وتخلص من اختلاف الحق في حق الحق اهلهم وان غفلت النفس عن مصالحها ومفاسدها  
 وكرهت الحق واهلها والدين الذي لا اختلاف فيه وانفع الى اهل الخلاف والى  
 رؤسائهم الاصنام المنصوبة كافر ذلك من عوامهم واهلها كما وبعد ما عجزوا رايه سبحانه  
 وقرنت كفوت وقال الله سبحانه ومن لم يدر ذلك من الحق فليكن من سخطنا فهو له قرين  
 انهم لم يصدروا عن السبل ويحبون انهم هم من حق حتى اذا جاءنا قالوا ان الله على ذلك  
 بعد المشرقين والذين هم كذلك اكلهم حالهم مع عالمه الذي اقتدى به وغزة به وجاءه العوام  
 حوله وينطق كلامه فيعبدونه من حيث لا يشعرون اذ احلوا له وحرموا له ورايه بعدده  
 قال الله تعالى انهم وما بعدوا من دونه **عصبة** جميع انهم لما وردون فعملك لها الا ان ابدا  
 ارحم الله الذين يامل العلم الذين يامل الذكر من اهل بيت النبوة المنصور لحياة الحق و  
 قد فعلوا استعيني اعلم كل صناع ما يملها وذكر في الرسالة الحاشية من الرضا في قدرى  
 ابا الاحبار ارحم الله قد تباي دوله اهل الشر وظهرت قلوبهم في هذا الزمان وليس بعد  
 الثاني في الزيادة الا الاخطا في المقصود واعلم ان دوله اهل الحق متى بيد  
 اولها حرموا علما احقاد فضلا بحقوقهم من رايهم على راي الله ومنهم من لا خلا  
 منهم ولا جدل لانهم الموصوفون بالرحمة لولاهم ولا يزالون محملين الامر رحم ربك ولذلك



خلقهم اى الاتفاق لا الاختلاف والتناقض وانما صاروا بلا اخلاص منهم ولا نظر واحد  
 لانهم صنفون عن ذلك برسم القام المحقق عليه فادخلوا في صنفهم لم يخلو من  
 الخلق اما ان يكون متاوي الطبقة العلم كان كل واحد مما اعلم الاخر فحق حكمهم ان  
 المتأخر منهم العلم الى المتأخر ~~في العلم الى المتقدم~~ او يكونا سواء في العلم ورجحان  
 المسئلة الى من هو اعلى درجته ~~في العلم~~ من اخوانها وان لم يجد في المعارف من رجحان  
 الله رفع المسئلة الى ذي الامر فتكون الحكم بينهما ويكون جوابهما في الشك الذي  
 دعاهما الى الجدة المسئلة وارضاهم بالرئيس الذي يكون لهم في جواب ما يوضع لهم من  
 الشك فاما هو لما قرأه اسعاه امر الله من رد ما اختلفوا فيه الى ذي الامر كما قال الله تعالى  
 ولوردوا الى الرسول والى امراءهم لعلهم يسمعون كلامهم ولا يحسدوا لكم العلم انما  
 هو للجنس الذي منهم ريسهم لا لتعدي ذلك الى سواهم وكل من اخذ منهم باخذ وعيهم روي  
 ان الصنف لم يحد فقه الله عليه وسلم لم يحد في العلم الى الحكماء فكل من فقه الله والمحدث لان  
 رساءهم لم يحدوا علومهم من عوام الناس بل من صاحب الشريعة ميراثا لم ياخذ  
 المتأخر منهم المتقدم اخذوا رجحان كما حصل لان صورة كماله غير كماله ولا تقب  
 ولا كلفة ولا احتياج الواحد منهم الى غيرهم كما احتياج غيرهم فلما احتاج اتباعهم جميع  
 الى ذي الامر ولا فساد في انما احتاج الامة العوام الى الراي والعلم ولا يحسد ولا يحد  
 على الاضمار الرشد خلفا الصدوق والكذب فلان الحلول اعز فلان الرضا في فلان الخبي  
 عن فلان النبي توك الذين توع منهم العلو وهو التقد للكتب الباطلة لما خالفوا وصية  
 بنهم واتبعوا الروا المنصوبين بارائهم الفاسدة المختارين بآهوائهم المضل في الله تعالى وبك  
 مخلوقات وكما رما كان لهم الخيرة فالوا الى خيارد فقيم من زيد واخوانا الكرام لا يولون  
 بارائهم بل انما اخذ علماء وهم الحكم الا لله من رسم النبي الذي يولون جدني الى غير  
 جدني غير جد ابي صاحب الشريعة الملك الواسع عن اللوح المحفوظ عن القلم عز رب العالمين  
 لا يدخل في روايته عامر نحو ما قد مضى ذكره علمه فاد اجمع مولاه العلم مع رسمهم

وانفقوا ان يعقدوا بينهم عهدا وميثاقا ان لا يجادلوا ولا سقاعدا واعرضوا لبعضهم  
 ويكونوا ايدوا واحدة في جميع امورهم وتنفقوا واحدة في جميع تدابيرهم فما قصدوا من نصرة  
 الدين وطلب الافرع لا يبتغون سوى وجه الله تعالى ورضوانه جزاء ولا شكورا الهى  
 ما اردوا فله ع كتاب اخوان الصفا تصنف افضل الحكم واما اقول اياها الامام السب  
 والحكمة الادب النظر والتدبر كيف اطلع اهل الحق من الصوفية المتشعروا من الولاء كاستلاميين  
 على المذهب الصوفي والحق الصريح وكيف يغاود عنه اولم من العرب واليونان في شيد  
 اركان الكرام هو نصوص في دجوع الحق التي احكام الشريعة فضلوها واصلوا او اتجبروا  
 على الهدى وهم عارون في سمع الغافلون والمقصود ارباب العرف من عسكرهم في كل  
 صنف يمكن عادة ان يقع فيها غفلة او زلة وذلك حصل الله وتتم حث

فروع محسوبة ام العز زادا لسنه فاعظمها  
 في ما عثره في المحاكم ام ما عثره في

قول اهل الصلوة للكون  
 الدال على طهارة واهل الجاهلية  
 في الامم في بلاد الشام والهند  
 لادب الفقه في بلاد الشام والهند





و قد علمت ان الله تعالى قد اراد  
 ان يخلصكم من هذه النار و قد علمت  
 ان الله تعالى قد اراد ان يخلصكم  
 من هذه النار و قد علمت ان الله  
 تعالى قد اراد ان يخلصكم من هذه  
 النار و قد علمت ان الله تعالى  
 قد اراد ان يخلصكم من هذه النار  
 و قد علمت ان الله تعالى قد اراد  
 ان يخلصكم من هذه النار و قد علمت  
 ان الله تعالى قد اراد ان يخلصكم  
 من هذه النار و قد علمت ان الله  
 تعالى قد اراد ان يخلصكم من هذه  
 النار و قد علمت ان الله تعالى  
 قد اراد ان يخلصكم من هذه النار

و قد علمت ان الله تعالى قد اراد  
 ان يخلصكم من هذه النار و قد علمت  
 ان الله تعالى قد اراد ان يخلصكم  
 من هذه النار و قد علمت ان الله  
 تعالى قد اراد ان يخلصكم من هذه  
 النار و قد علمت ان الله تعالى  
 قد اراد ان يخلصكم من هذه النار





خطی، فهرس  
۹